الرئيس العليمي يدعو إلى تحرك دولي عاجل لدعم الاصلاحات

المالية

Al-Maliah

سبتمبر 2023

العدد (160)

mof-yemen.net

معلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد - تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Magazine Concerned with Finance & Economics- Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

- زيارة الرئيس العليمي فاتحة خير لحضرموت والمهرة
- 1.5 مليار دولار خسائر توقف تصدير النفط
- الحوثيون يستحوذون على 70% من الإيرادات

وزير المالية في حوار صحفي:

126 مليار دولار خسائر الحرب والدعم السعودي منع الانهيار

دراسات:

- امكانية تعزيز الموارد العامة للدولة
- مقترحات لشمولية النظام الضريبي

توقيع اتفاقية دعم الموازنة العامة بـ 1.2 مليار دولار

لمتابعة أخبار وإصدارات وزارة المالية

زُر موقعنا الرسمي

mof-yemen.net

مستقبل عدن على طريق الحرير

كتب/ رئيس التحرير

عدن مدينة المستقبل..

هكذا أوجدها الخالق في موقع استراتيجي على خارطة العالم، تتوسط قارات اسيا وأفريقيا، ورسم تضاريسها بين بحر وجبل وحباها بميناء من أهم الموانئ على خارطة التجارة العالمية.

ويعتبر ميناء عدن من أكبر الموانئ الطبيعية في العالم وخلال الخمسينات من القرن الماضي تم تصنيفه كثاني ميناء في العالم بعد نيويورك لتزويد السفن بالوقود، وهذا ما أكده السفير الصيني مؤخرا حول مشروع قادم تنفذه دولته- طريق الحرير- سيكون لعدن وضع مميز وامتيازات كبيرة فيه، حد قوله.

محيط عدن أيضا، مساحات ساحلية شاسعة على امتداد مضيق باب المندب والبحر الأحمر شمالاً، ووصولاً إلى حضرموت شرقا، وهذا المحيط الغني بالثروات النفطية والمعدنية، بالاضافة الى تمتعه بمميزات فريدة تسمح بتحويلها الى موانئ ومدن صناعية وتخزينية واعدة مستقبلا.

الثابت أن الآمال بمستقبل واعد أضحت اليوم أكثر واقعية من أي وقت مضى، رغم فاتورة الحرب الباهظة التي تدفعها البلد وان امتدت لسنوات، لكن بوجود التحالف العربي ودعمه الكامل لتخطي هذا الوضع لن يكون الاستقرار بعيد المنال.

عدن منذ بدء الخليقة ثغرا باسما وان بدت خلال الفترة الماضية، جوهرة بيد فحام، وهو ما يحتاج من الجميع، العمل على تحقيق الاستقرار وفرض الأمن وأبعاد المدينة عن حسابات السياسة، كما يستدعي آثارها ومعالمها وتخطيطها الحضاري وقفة جادة للحفاظ على ارثها الفريد، من العبث الجنوني الذي يطال الموانئ والمنطقة الحرة، وايقاف سرطان البسط والبناء العشوائي الذي اجتاح المدينة.

المالية
Al-Maliah

mof-yemen.net

العـــدد (160) سبتمبر 2023

مجلة فصلية تهتم بشؤون المال والاقتصاد

تصدر عن ديوان وزارة المالية العاصمة المؤقتة عدن

A Quarterly Mgazine Concerned with Finance & Economics

Issued by the Office of the Ministry of Finance, the Temporary Capital Aden

هيئة التحريـر
فاروق عبدالسلام
معاذ عبدالواحد الصبري

المستشار القانوني
د. خالد العسلي

الطباعة الالكترونية
أحلام عبدالواحد

العلاقات العامة
راسخ بامسلم

ترجمـة
ياسر عبدالغني

رئيس التحرير
وديل شائف ثابت

Chif-in- Editor
Wail Shaif Thabet

التصميم والإخراج
Design & Lay-Out
سلطان عبدالحميد الصالحي
Sultan A. Al-Salhi

التسويـق
علي منتصر
عبدالله الشريف
+967 777856997

+967 771679214

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

كتابـات- دراسات

عادل الأحمدي 09

علي عاطف 12

معاذ الصبري 42

يوسف سعيد 57

دنيا الخامري 27

نسيم البعيثي 43

صالح البيضاني 53

العليمي يدعو إلى تحرك دولي عاجل لدعم الاصلاحات الاقتصادية والخدمية

رئيس الوزراء يشيد بالوديعة السعودية لدعم استقرار العملة الوطنية

بن بريك يبحث مع البنك الدولي جهود تنمية المالية العامة

الرئيس العليمي يفتتح مشاريع انمائية في المهرة

يتقدم موظفو وزارة المالية

الديوان العام بالعاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات

بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة الدكتور/ معين عبدالملك سعيد- رئيس الوزراء

وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم بمناسبة

الذكـرى الـ61 لثـــورة الـ26 مـن سبتمبـر

والذكرى الـ 60 لثورة الـ14 من أكتوبر المجيدتين،،،

سائلين المولى عز وجل أن يعيد المناسبتين وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار،،،

عنهـــم:

الأستاذ/ سالم صالح بن بريك

وزير المالية

الرئيس العليمي يدعو إلى تحرك دولي عاجل لدعم الاصلاحات الاقتصادية والخدمية

أجندة اللقاء

- فـرص التـحول مـن مرحلة التدخـلات الاغـاثية الطـارئـة إلـى نطـاق الدعـم الانمـائـي المستدام
- الجـهود الـدولـية المـطلوبة لتقليـص الفـجـوة التمويـلية والوفاء بالاحتياجات
- الناقلة صافر والمؤشرات الإيجابية للوضع الإنساني منذ بدايـة العـام الجـاري

استقبل فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي المنسق المقيم للأمم المتحدة، منسق الشؤون الإنسانية لليمن ديفيد غريسلي.

وقدم منسق الأمم المتحدة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، تقييما اوليا حول الاوضاع الانسانية في اليمن، وفرص التحول من مرحلة التدخلات الاغاثية الطارئة، الى نطاق الدعم الانمائي الاكثر استدامة.

وتضمن الإيجاز الاممي المؤشرات الايجابية للوضع الإنساني منذ بداية العام الجاري ارتباطا بالاصلاحات الحكومية، وفي المقدمة استقرار سعر العملة الوطنية، ما أدى إلى تراجع عدد المحتاجين للمساعدات الطارئة بنحو مليوني شخص مقارنة بالعام الماضي.

كما تطرق اللقاء إلى برامج الاستجابة الانسانية، والجهود الدولية المطلوبة لتقليص الفجوة التمويلية والوفاء بالاحتياجات المتزايدة، التي يعتمد عليها ملايين الأشخاص للبقاء على قيد الحياة.

واشاد رئيس مجلس القيادة الرئاسي بالجهود الإنسانية التي تقودها الأمم المتحدة في اليمن، وفي المقدمة المساعدات الغذائية والصحية الطارئة التي انقذت ملايين الأرواح، فضلا عن جهودها المقدرة عاليا لمعالجة خطر الناقلة صافر، وتفادي كارثة بيئية مدمرة في البحر الأحمر.

وشجع فخامة الرئيس البعثة الإنسانية الأممية على المضي قدما في برنامجها للعمل الإنساني اللامركزي، وتوسيع حضور مكاتبها في كافة المحافظات، اضافة إلى تعزيز شراكتها في مجال نزع الألغام بالتعاون مع الجهات المحلية والإقليمية والدولية ذات العلاقة.

وأشار رئيس مجلس القيادة الرئاسي إلى التداعيات الوخيمة للهجمات الإرهابية على المنشآت النفطية، واستمرارها الاستثمار في اقتصاد الحرب، والتربح من فوارق العملات والأسواق السوداء، وتجريف ما تبقى من مكاسب للقطاع الخاص، ومجتمع الأعمال اليمني.

ودعا الرئيس إلى تحرك دولي عاجل لدعم الاصلاحات الاقتصادية والخدمية التي يقودها مجلس القيادة الرئاسي والحكومة، ومعالجة الأسباب الحقيقية للأزمة الإنسانية الأسوأ في العالم التي صنعتها المليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني.

حضر اللقاء مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي.

موجهات رئاسية

- تشجيع البعثة الأممية على المضي قدما في برنامجها للعمل الإنساني اللامركزي
- تعزيز الشراكة في مجال نزع الالغام بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة
- معالجة الأسباب الحقيقية للأزمة الإنسانية التي صنعتها المليشيات الحوثية

المالية
Al-Maliah

بقيمة مليار و200 ألف دولار..

توقيع اتفاقية دعم اقتصادي سعودي للموازنة العامة

أعلنت المملكة العربية السعودية اليوم، عن تقديم دعم اقتصادي جديد لبلادنا بقيمة مليار و 200 مليون دولار، لدعم الموازنة العامة، والإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتعزيز الأوضاع الخدمية والأمن الغذائي، وتخفيف معاناة المواطنين.

ويأتي هذا الدعم الاقتصادي السعودي لليمن، بتوجيهات وحرص من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان، وانطلاقاً من أواصر الأخوة والروابط المتينة بين البلدين الشقيقين، وامتدادا للدعم السعودي السخي لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة والشعب اليمني وتخفيف المعاناة الإنسانية نتيجة الأوضاع الصعبة الراهنة في اليمن.

ووقع الجانبان اليمني ممثلا بوزير المالية سالم بن بريك، والسعودي ممثلا بسفير المملكة لدى اليمن المشرف العام على البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن محمد آل جابر، اليوم، في الرياض على اتفاقية الدعم الاقتصادي الجديد بمبلغ مليار و 200 مليون دولار، والتي ستساهم بشكل كبير في مساعدة الحكومة بمعالجة عجز الموازنة، واستدامة المالية العامة، والتخفيف من الآثار الكبيرة لتوقف تصدير النفط الخام الذي تمثل عوائده المالية ما نسبته حوالي 65 في المائة من الموازنة، منذ حوالي 10 شهور، وذلك بسبب استهداف المليشيا الحوثية الانقلابية الإرهابية المدعومة إيرانيا للمنشآت الحيوية والإستراتيجية لتصدير النفط.

استدامة المالية العامة

وأكد وزير المالية سالم بن بريك، أهمية الدعم السعودي السخي لبلادنا في الجوانب الاقتصادية والمالية والنقدية واستدامة المالية العامة وتعزيز قدراتها في مواجهة التحديات الاستثنائية المختلفة، والذي من المقرر أن يتم خلال اليومين القادمين تقديم الدفعة الأولى منه بمبلغ 250 مليون دولار، لدعم مرتبات موظفي القطاع العام للدولة، والميزانية الحتمية لتسيير أمور الدولة، والأمن الغذائي، واستيراد المشتقات النفطية لمحطات الكهرباء وفقا لحوكمة المنحة النفطية السابقة لقطاع الكهرباء ..

منوها أن وزارة المالية وضعت برنامج إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، يتضمن التزامات كافة الجهات الحكومية.

وأشاد بالأدوار والجهود السعودية في دعم البنية التحتية وقطاع الخدمات الأساسية وتحسين الاقتصاد وتخفيف حِدة المعاناة الإنسانية التي خلفتها الحرب التي اشعلتها مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية الإيرانية، وكذا إقدام المليشيا على استهداف المنشآت الحيوية والإستراتيجية لتصدير النفط وتوقف تصديره وحرمان الدولة من أهم مورد اقتصادي يشكل ما نسبته 65 في المائة من الموازنة العامة للدولة.

وقدمت المملكة خلال الفترة من عام 2012 إلى عام 2022 ودائع للبنك المركزي اليمني بمجموع أربعة مليارات دولار أمريكي، وذلك ضمن الإسهامات السعودية في تحسين الحياة اليومية للشعب اليمني، وتحسن مؤشر التنمية البشرية، وتعزيز احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، والحد من انهيار العملة بشكل نسبي، وانخفاض أسعار الوقود والديزل، فضلاً عن تحسن المستوى المعيشي، وزيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2019.

رئيس الوزراء يشيد بالوديعة السعودية لدعم استقرار العملة الوطنية في اليمن

أشاد رئيس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، بالدعم السعودي المقدم للحكومة والبنك المركزي من أجل استقرار العملة المحلية وتمويل الواردات الغذائية والأساسية.

وأكد عبد الملك، في تصريحات لقناة "العربية"، أن الوديعة السعودية تدعم قدرات البنك المركزي للوفاء بالتزاماته، وتسهم في تحقيق الاستقرار النقدي في البلاد، وهو ما سينعكس إيجابًا في تحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

وقال إن تحويل مبلغ مليار دولار هو تعزيز لاحتياطات البنك المركزي اليمني، وخطوة كبيرة وهامة ستسهم بلا شك في دعم السياسة النقدية للبنك المركزي للحفاظ على استقرار العملة.

وأكد أن استقرار العملية أساس لاستقرار الاقتصاد والتجارة في البلد خصوصا مع الظروف الإقليمية والدولية والصعوبات التي نعاني منها في اليمن بشكل كبير.

وأشار إلى أن تعزيز البنك المركزي واحتياطه بهذه الوديعة سيسهم بشكل كبير في التعزيز والتأمين لقدرات البنك المركزي على الوفاء بالالتزامات.

وقال رئيس الوزراء إن هذه الوديعة هي جزء من التعهدات السعودية في أكثر من مجال، فمنحة الوقود للكهرباء تسهم في عدد كبير من المدن وعشرات المحطات لتقديم الخدمات في مجالات الصحة والتعليم التي تعتمد على الكهرباء بشكل كبير.

ولفت إلى "أن الوديعة السعودية سيكون لها أثر إنساني كبير فنحن مقبلون على شهر رمضان وحالة القلق قد تدفع التجار إلى المبالغة في بعض الأسعار خوفا من الحصول على العملة الأجنبية للاستيراد مجددا، ونحن نعلم إلى أي مدى كان أثر الوديعة السابقة في استقرار الأوضاع الاقتصادية لمدة عامين، فالتحديات كبيرة الآن خصوصا مع الضربات الإرهابية للميليشيات التي حدت من قدرت الدولة في تصدير النفط الخام، كل هذه التحديات كبيرة ومضاعفة وتقلق المواطن اليمني.

واعتبر أن "الوديعة السعودية دعم من المملكة لجميع مؤسسات الدولة اليمنية وهذا عهدنا بالمملكة العربية السعودية السباقة دائما والأولى في دعم مؤسسات الدولة أثناء فترات التحول السياسي، مشيراً إلى أن هذه ليست المرة الأولى في دعم البنك المركزي بالوديعة خلال العشر السنوات منذ 2011 إلى الآن".

350 كجم من برمنغنات البوتاسيوم في قبضة جمارك شحن

تمكن موظفو جمرك شحن من ضبط ارساليتين من برمنغنات البوتاسيوم يبلغ وزنها الاجمالي 350 كجم، بعد اشتباه مفتشي الجمارك في اجراءات المسافرين لمجموعة من الكراتين تحتوي على كريات وردية وسوداء اللون أثارت الشبهة، وبعد التحقق تبين أنها سلائف كيميائية ذات استخدام مزدوج.

ووفقا لتقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، فإن المادة المضبوطة هي من السلائف الكيميائية التي تستخدم ايضا في صناعة الكوكائين عند الاتجار بها بشكل غير شرعي.

وأكد مدير عام جمرك شحن الاستاذ سالم عقيل بأن ادارة الجمرك وموظفوها لن يتوانوا ابدا بضبط كل ما يهدد الامن الوطني والصحة العامة، وأن هذه الضبطية تعتبر الاولى من نوعها وبهذه الكمية، مشيرا إلى أنه سبق أن تم ضبط عدة شحنات من المعدات العسكرية وطائرات درون وغيرها.

كما اتلف جمرك منفذ شحن ومكتب الجوده والمقاييس، 10579 كرتون دجاج برازيلي مجمد يزن 113 طنا، بالإضافة إلى طن من شرائح البطاطس، غير صالحة للاستهلاك البشري، بسبب قرب انتهاء فترة الصلاحية وتغير المنتج ووجود ماء ورائحة كريهة، وتم الاتلاف بحضور ممثلين عن السلطة المحلية والجهات الامنية بمنفذ شحن.

الملية
Al-Maliah

خطاب الرئيس العليمي وطني من الداخل

عادل الأحمدي

عندما تستمع لخطاب رئاسي من داخل مدينة المكلا يشيد بنضال حضرموت ضد جحافل الإمامة الكهنوتية في القرن السابع عشر الميلادي فهذا أمر يستحق التوقف لتسليط الضوء على أكثر من دلالة لا ينبغي أن نمر عليها كيمنيين مرور الكرام.

وعندما يحمل الخطاب في فقرته التالية لمحة شديدة التركيز عن مفاخر التاريخ والأدب والفن والفكر والفلسفة لتلك المحافظة بطواف مدهش على كافة النقاط المضيئة، فالواجب التوقف أمام مفردات الخطاب كلمة كلمة لأنه يعكس حسا قياديا ممتلئا بحب اليمن ومستوعبا لتاريخه وراصدا لمفاخره ومتوثبا لاستعادة أمجاده.

لقد كان خطاب الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي بمناسبة عيد الأضحى الثلاثاء 27 يونيو 2023، خطابا بحجم الآمال والآلام والطموحات.. خطابا يعيد بناء الوعي الوطني بأسلوب يجمع بين الواقعية المدركة لحجم الصعوبات والإصرار الكبير على مواجهتها والتغلب عليها.

ولقد كانت نبرة رئيس مجلس القيادة الرئاسي وهو يلقي الخطاب، منسجمة مع هذا الإدراك وهذا الاصرار ومعبرة عنه، تماما مثلما كان هم المسؤولية الكبيرة بادياً في عينيه، الأمر الذي يجعلنا نوقن أننا نستمع لقائد قوي الارادة مرتب التفكير غزير المعرفة وارف الحنان، قائد حقيقي يحمل مشروعا حقيقيا من أجل إعادة اليمن للموقع الحقيقي اللائق به.

يأتي خطاب الرئيس العليمي في لحظة يمنية بالغة التعقيد يكثر فيها الهرج والمرج ليضع حدا للشائعات التي تحاول النيل من عزيمة رئيس وأعضاء مجلس القيادة الرئاسي، ليأتي الخطاب الوطني من داخل حضرموت حاملا التأكيدات الشافية على أن خيار التحرير هو البوصلة وأن استعادة مؤسسات الدولة في عاصمة الدولة هو المنطلق وهو المسار وهو المحدد المحوري لكل السياسات من أجل غاية مثلى وهي اليمن.

اليمن ذلك الاسم الذي عبثت به مشاريع الكهانة والانانية التي يسند بعضها بعضا ولقد آن لها تندثر بوقوفنا الصادق مع بلادنا واحلام شعبنا وقيادة دولتنا وجنبا إلى جنب مع أشقاء المصير في المملكة العربية السعودية الذين انبروا سندا حكيما وكريما في ساعة عسرة.

وهناك معلومة اظنها غائبة عن الكثير من المتابعين وهي أن الرئيس الدكتور رشاد العليمي قبل مثقف وسياسي محنك يكتب الخطابات بنفسه ويعتني بمفرداتها لتكون في أعلى درجات الدقة ويتضح ذلك من خلال التكثيف الشديد والحساب المسبق لدلالة الكلمات سواء كانت وعوداً أو وعيداً أو توضيحاً لموقف ينبغي أن يطلع عليه الشعب. وبالتالي فهو لا يصرح إلا بما هو مؤمن بصوابيته ومستعد للوفاء بتبعاته.

ولنقتطف فقرة واحدة من الخطاب الرئاسي للتدليل على أن ما ذهبنا إليه في آنف السطور ليس مجاملة ولا توهُّماً، فنحن في ظرف لا يحتمل المجاملة، ومعلوم ان خطابات الزعماء ليست كلاما في الهواء بل موجهات عامة، إذ يفترض أن خطاب الرجل الأول في أي دولة هو مصدر تستمد منه كافة أجهزة سياساتها وبرامجها في كل المجالات والأصعدة..

يقول الرئيس العليمي: "سواء كنا في عدن العاصمة المؤقتة للجمهورية اليمنية، أو في حضرموت، سنعمل بذات القدر من صدق الانتماء وإنصاف القضايا العادلة، بعيدًا عن أي استغلال أو تأويلات تبعدنا عن هدفنا المصيري المتمثل في توحيد كافة الجهود من اجل استعادة مؤسسات الدولة، وانهاء انقلاب المليشيات الحوثية المدعومة من نظام ولاية الفقيه. ووفاء لذلك الهدف فقد تعهدنا في خطاب القسم، أنا واخواني أعضاء مجلس القيادة الرئاسي، بالعمل على وحدة الصف، والسير على قاعدة الشراكة والتوافق، وها نحن بعد مرور أكثر من عام على تلك التعهدات مازلنا متحدين حول ذلك الهدف الاستراتيجي، ومازلنا على يقين أيضا أن السلام المنشود القائم على المرجعيات المتفق عليها محليا، وإقليميا، ودوليا، لا ينبغي أن يكون غاية مطلقة، وإنما وسيلة لإنهاء الحرب وتهيئة الظروف أمام جميع المواطنين نساء ورجالا لإعادة بناء بلدهم ومؤسساته الوطنية على أساس العدالة والمواطنة المتساوية وحق الدولة الحصري في احتكار القوة وسلطة إنفاذ القانون".

كلام واضح وضوح الشمس على أنه لا تهاون ولا تفريط بمكتسبات الشعب وتضحيات أبنائه في سبيل دحر الكهنوت السلالي. والعجب كل العجب أن يأتي من يشكك بعد هذا الكلام في صدق توجهات القيادة، ولعل مثل هذا التشكيك لا ياتي إلا من طابور المرجفين الذين لا يريدون اختصار المسافة المتبقية ليوم الخلاص المنشود.

إلى ذلك، كان الهم الاقتصادي حاضراً في الخطاب الرئاسي وبالنسبة التي يحتلها هذا الهم في قلوب أبناء شعبنا المثقل بأصناف المعاناة، ولا شك أن أي إنجاز ملموس في هذا الملف سيجعل لباقي مفردات الخطاب وقعها الأكيد في القلوب والنفوس، والشعب جاهز لإسناد القيادة حين يجدها تعيش همه وتعمل على تفريج كربه.

ختاماً، ينبغي التأكيد على أن أهلنا في المناطق الخاضعة بالقوة لسيطرة المليشيا السلالية هم أكثر من استوعب صدق الرسائل التي حملها الخطاب الرئاسي عشية عيد الأضحى المبارك من داخل مدينة المكلا، لأن الخطاب عبر عنهم وأعطاهم الأمل ووضع التخفيف من معاناتهم على قمة سلم الأولويات الناظمة لمجلس القيادة.

خطاب وطني من داخل الوطن يحمل هموم الوطن ويتوجه لكافة أبناء الوطن، ومطلوب أن تقف كل القوى الوطنية الصادقة لإسناد القيادة في هذا المسار الذي لا يعرف المراوغة ولا يتجاهل التحديات ولا يستسلم أمام العواصف.

كما هو مأمول من كبار مسؤولي الدولة أن يحذوا حذو رئيس مجلس القيادة وأن يتمثلوا هذا الإحساس العالي بالمسؤولية وأن يتجنبوا التصريحات التي تسبب بلبلة في أوساط الشعب المتطلع إليهم لأن المرحلة حرجة لا تحتمل أدنى تشويش أو خلاف، ومن لم يكن بحجم تطلعات شعبه لفظته الأيام، وما أكثر العبر.

وزير المالية يبحث مع القائم بأعمال السفير البريطاني المستجدات المالية والاقتصادية والإصلاحات الشاملة

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع القائم بأعمال السفير البريطاني لدى اليمن تشارلز هاربر، مستجدات الأوضاع المالية والاقتصادية في اليمن، وأهمية الدعم السعودي للحد من العجز في الموازنة العامة للدولة وتنفيذ الإصلاحات الشاملة.

كما تطرق الجانبان خلال اللقاء، إلى رؤية وزارة المالية بشأن تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية، والعمل على تحقيق التحسن في الأوضاع الاقتصادية والعامة وتعزيز الأوضاع الخدمية والأمن الغذائي، وتخفيف معاناة المواطنين، وأهمية تواصل دعم برامج بناء القدرات الفنية والبشرية في وزارة المالية والمصالح الحكومية التابعة لها.

وتناول اللقاء أيضا، التحديات التي تواجهها الحكومة لاسيّما عقب استهداف مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة إيرانيا للموانئ والمنشآت النفطية والاقتصادية الحيوية والإستراتيجية، وكذا آخر مستجدات الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام الشامل والدائم، وأوجه تعزيز علاقات التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات لاسيّما الاقتصادية.

واستعرض الوزير بن بريك، مستجدات الأوضاع المالية والاقتصادية، والتحديات التي تواجهها الحكومة بهذا الصدد، ومدى الحاجة لاستمرار التمويل الخارجي للإسهام في إيجاد المعالجات اللازمة والسريعة للأوضاع المالية والاقتصادية .. مشيرا إلى الآثار السلبية الكبيرة المترتبة على استهداف مليشيا الحوثي الانقلابية للمنشآت الحيوية والإستراتيجية لتصدير النفط وتوقف تصديره وحرمان الدولة من أهم مورد اقتصادي بشكل ما نسبته 70 في المائة من الموازنة العامة للدولة .. مشيدا بالدعم السعودي لليمن في مختلف المراحل .. مؤكدا أهمية الدعم البريطاني ضمن الدعم الدولي لتجاوز التحديات الراهنة.

ولفت وزير المالية، إلى مدى تسبب استمرار الحرب التي اشعلتها المليشيا الحوثية في استمرار تفاقم الأوضاع العامة وتراجع المكاسب المحققة خلال الأعوام الماضية، وكذا تزايد الاحتياجات وحجم الالتزامات الحكومية في ظل انحسار الموارد وتضاؤل الدعم الخارجي، وأيضا تزايد تحديات الأمن الغذائي وارتفاع حجم البطالة ومعدلات التضخم وتدهور القيمة الشرائية للعملة الوطنية وتدهور الإنتاج الزراعي لعدة أسباب مرتبطة بالعوامل المناخية والكوارث الطبيعية وارتفاع النزوح الداخلي وانتشار الفقر.

وتطرق الوزير بن بريك، إلى رؤية وزارة المالية للتغلب على العجز المالي، والتي تشمل استمرار تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والذي يرتكز أساسا على تنمية الموارد الذاتية وتعزيز كفاءة وفعالية الإنفاق العام، واستئناف إنتاج وتصدير النفط والغاز، وإنهاء حالة الانقسام في مؤسسات الدولة، والمساعدة بإيجاد حلول دائمة وقابلة للاستمرارية فيما يخص أعباء المديونية والمتأخرات المستحقة.

ومن جانبه جدد القائم بأعمال السفير البريطاني لدى اليمن، التأكيد على مواصلة بلاده تقديم الدعم لليمن ودعم جهود الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية لمساعدة الحكومة في مواجهة التحديات في القطاعين المالي والاقتصادي، وتجاوز تلك التحديات بما يساهم في تحقيق الاستقرار والتحسن الاقتصادي.

المالية تشارك في ورشة إدارة التدفقات النقدية في الأردن

شاركت وزارة المالية، في ورشة عمل: تحسين إدارة التدفقات النقدية والحصول على القروض للمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل الانتعاش الشامل، والتي نظمها الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضمن مشروع تعزيز الصمود الاقتصادي في اليمن.

وناقشت الورشة لمدة 3 أيام الأزمات الاقتصادية والإنسانية المتفاقمة، واهمية التحويلات المالية والتمويل من قبل الجهات المانحة الدولية لليمنيين، ومخاطر انخفاض تدفقات التمويل الخارجي وما لها من آثار كبيرة على عملية إعداد الميزانية وإدارة التدفقات النقدية.

وشارك في الورشة كلا من وزارة التجارة والصناعة والبنك المركزي وعددا من البنوك التجارية اليمنية.

وزير المالية يبحث مع السفير التركي سبل تعزيز وتطوير التعاون الثنائي

بحث وزير المالية سالم بن بريك، مع السفير التركي لدى اليمن مصطفى بولات، ونائب السفير اطغرل نهري، سبل تعزيز وتطوير مجالات التعاون الثنائي في عدد المجالات.

وناقش بن بريك مع الجانب التركي، عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، والإجراءات التي من شانها الدفع بعملية الشراكة في هذه الملفات.. مشيراً الى الجهود التي تقوم بها الحكومة اليمنية في مواجهة التحديات في المجال الاقتصادي والتنموي، والجهود الدولية لمساندة لها في التصدي للازمة الاقتصادية في البلاد..مؤكداً على اهمية مضاعفة الجهود الدولية لدعم الحكومة في مواجهات التحديات الاقتصادية والحفاظ على سعر العملة وتحسين الوضع الاقتصادي.

من جانبه جدد السفير التركي، استمرار دعم بلاده للحكومة اليمنية في كافة المجالات..مشيداً بما تقوم به الحكومة من جهود وإجراءات تعمل على تحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

الماليات
Al-Maliah

الرئيس العليمي يشيد بالدعم الاقتصادي السعودي

أشاد فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي بالدعم السعودي السخي للموازنة العامة للدولة، بقيمة 1.2 مليار دولار.

وقال فخامة الرئيس ان الدعم السعودي الجديد يؤكد موقف المملكة المشرف بقيادة اخيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الامير محمد بن سلمان، ونهجها الملتزم بدعم الشعب اليمني، وشرعيته الدستورية، وتخفيف معاناته الانسانية، وحماية حقوقه المشروعة في اعادة اعمار، وبناء مؤسسات الدولة، والسلام والاستقرار، والتنمية.

وأشار رئيس مجلس القيادة الرئاسي في تغريدات على موقع "تويتر"، إلى أن هذا النهج الاخوي، والانساني للمملكة العربية السعودية، مثل باستمرار "صمام أمان ليس فقط للدولة الوطنية في اليمن، وإنما لدول وشعوب المنطقة برمتها، والسلم والامن الدوليين".

وأضاف: هي رسالة اخرى حاسمة للمليشيات الحوثية، ان الشعب اليمني ليس وحده، وانه آن الآوان لهذه المليشيات بعد ان جربت كل وسائل الخراب، تغليب مصلحة شعبنا على مصالح قياداتها، والاصغاء لصوت الحكمة، والانحياز لخيار السلام العادل الذي طال انتظاره.

وأثنى رئيس مجلس القيادة الرئاسي باسمه واعضاء المجلس على الجهود الحكومية، والفريقين الاقتصاديين في البلدين الشقيقين، والبرنامج السعودي لتنمية واعمار اليمن التي اثمرت هذا الدعم السخي للوفاء بالالتزامات الحتمية للدولة، ومواصلة اصلاحاتها الشاملة في مختلف المجالات.

مرحلة المخاض وبواعث الأمل

كتب/علي صالح عاطف*

يمر الوطن اليوم بمرحلة مخاض سياسي، على طريقة إضمحلال المد التعبوي، الذي ظهر سرابه في أفقنا التاريخي العظيم وتكلست نواياه، وموجة تجذره التي إجتاحت وطننا غداة إندلاع ثورة لم تنتصر بعد.

لقد بلغت الأزمة ذروتها، لكننا نمتلىء ثقة بأن المستقبل مشرق، وأنه سوف يغير الواقع بالقضاء على آفات ومخلفات الحروب، فقد أصبحنا أكثر نضجاً لحجم التحدي التاريخي، بيد أن التفاؤل يبقى سيد الموقف، يتجدد عبر السنين والعقود في موجة حماسية باهضة التلهف لعودة الدولة، وإسترداد مجدها، عبر معركة شريفة جديرة بالتضحية منذ مايقارب العقد.

أدعو شعبنا إلى رفض مفردات الكآبة والتشاؤم المطلق، والنكوص من واقع مدسوس بغبار الزمن الجاحد، يجب دائماً أن نتوخى دروس التاريخ، كي نتخطى الإنطباعات الآنية التي هي حتماً سطحية وموضعية.

المشهد السيريالي لم يعد مستحضر للصراعات، والخلافات والتباين بين الفرقاء، بل هناك مفهوم إستراتيجي يبلور مشروع جامع ضمن مفاهيم الدولة المدنية الحديثة.

يعطي الشعب بارقة أمل بأن الغد أفضل، وأنه بقدراته وأهدافه الموحدة، قادر على بلورة مشروع يمني يوازن القوى الإقليمية، ويوقفها عن التدخل في شؤونه واللعب على وتر التناقضات، لكن السياسة الفوارة بالتحولات والحسابات، تجبر صانع القرار على تقديم مقاربات جديدة، وتجريب حلول مختلفة، مع الإبقاء اليقظ على الحس الأخلاقي والوطني.

الحرب تفرض على اليمن تحديات أمنية واقتصادية أكبر، فهو يتشارك مع شقيقتيه المملكة السعودية وسلطنة عمان حدوداً برية وبحرية واسعة، مما جعلها حرائق لا تنطفئ!.

تظل الصراعات تجهض آمال الحياة السياسية في اليمن، ما انفك دخان الحرائق السياسية، والأمنية، والإقتصادية، يخنق الأجواء في عديد من المحافظات، ملقياً بتهديدات وظلال وخيمة على الشعب بأكمله..الذي ما إن راودته بواعث الأمل في تصحيح البوصلة، والمضي قدماً على طريق التنمية، وإستعادة عافية الوطن ومؤسساته الحكومية.

من هذا المنطلق ومن تلك العزيمة والإصرار نتعشم ضرورة إخماد ما ينشب من حرائق، تجهض الآمال والتطلعات كافة.

شعبنا قادر على تجاوز عثراته، وإخماد الحرائق في ساحات تلفها تحديات عميقة، سواءً من جهة الأوضاع الأمنية والسياسية، أو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، رغم المرحلة العصيبة التي أفضت إلى حصار متسع وقتل وتدمير ممنهجين إلا أن أوضاعنا الراهنة على سوئها، تبقى أهون بما لا يقاس، والتاريخ دائماً أعقد من كافة التكهنات، يسمح للإنسانية أن تذوب في أتون صدام وعذابات هذا الواقع بكل تفاصيله.

لكن بواعث الأمل لا تزال أقوى من دواعي اليأس والتذمر!.

حفظ الله اليمن وشعبها الكريم.

*وكيل وزارة الصناعة والتجارة

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
أكثر من خمسون عاماً من الخبرة والثقة

إشترك الان

خدماتنا الالكترونية...

معكم في كل وقت وكل مكان

الأهلي موبايل
Alahli Mobile

الأهلي نت
Alahli Net

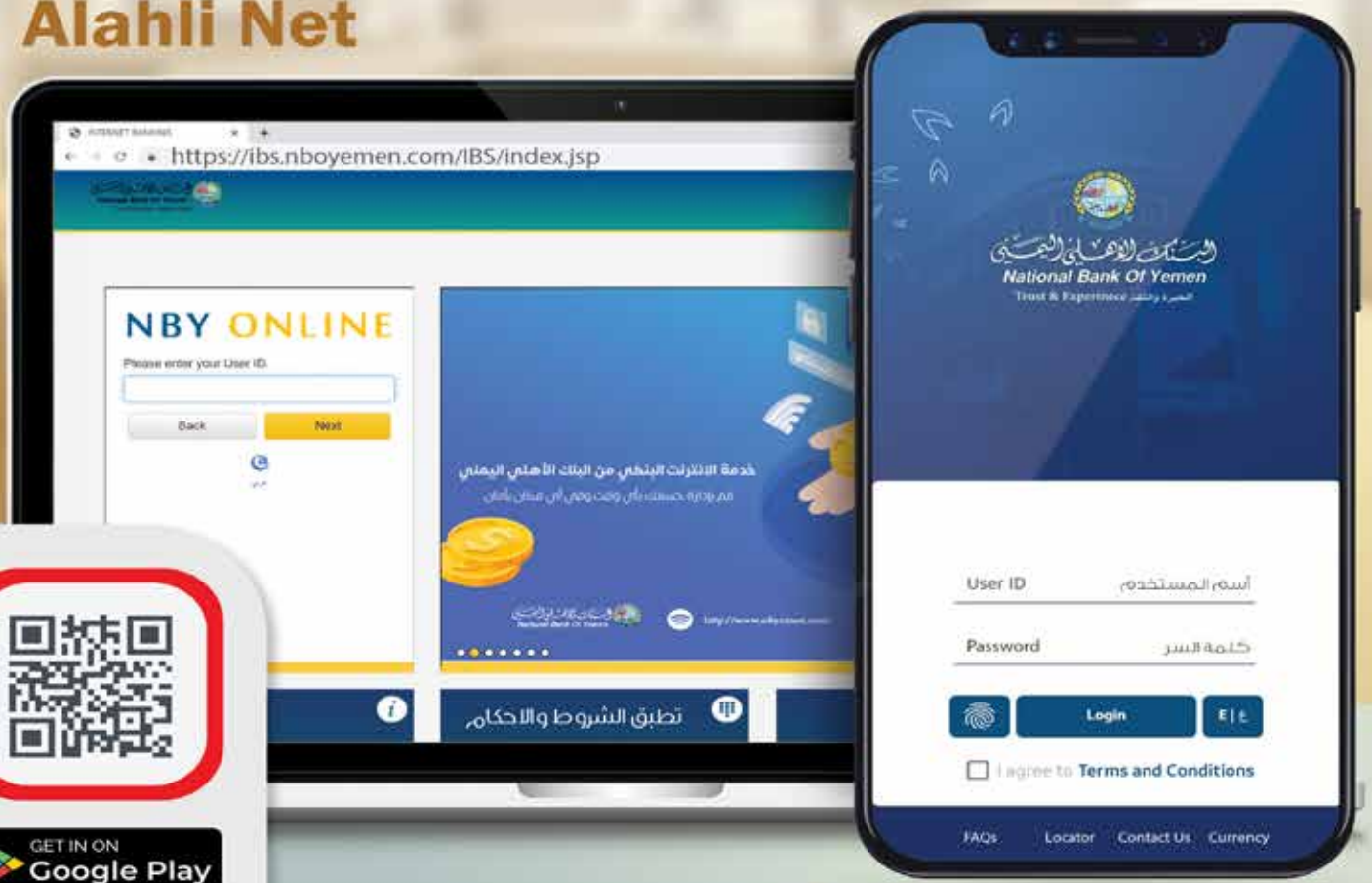

Marketing Team

GET IN ON Google Play

Download on the App Store

حمّل التطبيق الآن

بنك مملوك للدولة %100

للإستفسار أتصل بخدمة العملاء: 02 - 250582 / 02 - 250581

info@nbyemen.com

www.NBYemen.com

وزير المالية يعمم بأسماء البنوك المؤهلة لصرف المرتبات

أصدر معالي وزير المالية الاستاذ سالم صالح بن بريك تعميما رقم (6-7-8-10) لسنة 2023 بشأن صرف مرتبات موظفي السلطة المركزية و المحلية عبر البنوك المؤهلة.

وجاء في التعميم الموجه للوزراء ومحافظي المحافظات رؤساء المجالس المحلية ورؤساء الهيئات والمصالح والحكومية الاخوة مدراء عموم مكاتب السلطة المركزية في المحافظات ومدراء عموم مكاتب المالية بالمحافظات والشئون المالية لدواوين الوزارات: وفقا لما تقتضية المصلحة العامة وفي إطار مصفوفة الاصلاحات المالية التي تنتهجها وزارة المالية لتطبيق نظام معلومات الإدارة المالية الحكومي التقني المتكامل للوصول الى مالية عامة تعمل بكفاءة وفاعلية وتقديم خدمات للموظفين بنوعية جيدة وتمكين الوزارات والإدارات الحكومية من اعداد وتنفيذ منظومة السياسات والإجراءات المالية التي تعكس الأولويات الوطنية يتم صرف مرتبات موظفي السلطة المركزية والمحلية عبر البنوك المؤهلة التي تم ترشيحها من قبل البنك المركزي كالتالي: -

- البنك الأهلي اليمني.
- بنك التسليف التعاوني والزراعي.
- بنك الكريمي للتمويل الأصغر الاسلامي.
- بنك التضامن.
- بنك اليمن والبحرين الشامل.
- بنك القطيبي للتمويل الأصغر الإسلامي.
- بنك عدن للتمويل الأصغر.
- بنك البسيري للتمويل الأصغر.
- بنك اليمن والكويت.
- بنك بن دول للتمويل الأصغر .
- بنك حضرموت التجاري.
- بنك سبأ الإسلامي.
- بنك الإنماء للتمويل الأصغر الإسلامي.

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Finance
الجمهورية اليمنية
وزارة المالية

تعميم رقم (٦) لسنة ٢٠٢٣م
بشأن صرف مرتبات موظفي السلطة المركزية و المحلية

معالي الاخوة الوزراء	المحترمون
الاخوة محافظي المحافظات رؤساء المجالس المحلي	المحترمون
الاخوة رؤساء الهيئات والمصالح والحكومية	المحترمون
الاخوة مدراء عموم مكاتب السلطة المركزية في المحافظات	المحترمون
الاخوة مدراء عموم مكاتب المالية بالمحافظات	المحترمون
الاخوة مدراء عموم الشئون المالية لدواوين الوزارات	المحترمون

تحية طيبة وبعد:...

وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة وفي اطار مصفوفة الاصلاحات المالية التي تنتهجها وزارة المالية لتطبيق نظام معلومات الإدارة المالية الحكومي التقني المتكامل للوصول الى مالية عامة تعمل بكفاءة وفاعلية وتقديم خدمات نوعية للموظفين بنوعية جيدة وتمكين الوزارات والإدارات الحكومية من اعداد وتنفيذ منظومة السياسات والإجراءات المالية التي تعكس الأولويات الوطنية يتم صرف مرتبات موظفي السلطة المركزية والمحلية عبر البنوك المؤهلة التي تم ترشيحها من قبل البنك المركزي كالتالي: -

م	اسم البنك
١	البنك الأهلي اليمني
٢	بنك التسليف التعاوني والزراعي
٣	بنك الكريمي للتمويل الأصغر الاسلامي
٤	بنك التضامن
٥	بنك اليمن والبحرين الشامل
٦	بنك القطيبي للتمويل الأصغر الاسلامي
٧	بنك عدن للتمويل الأصغر

على ان يتم مراعاة الضوابط التالية: -

١- اختيار البنك الملائم بحسب الانتشار الذي يخدم موظفي الجهة والقدرة على تقديم خدمات نوعية تحقق أكبر قدر من الاستفادة من تلك الخدمات مع منع الصرف عبر وكلاء الصرافة لتلك البنوك نهائياً.

٢- موافاة وزارة المالية وفروعها بالمحافظات بنسخة من العقود المبرمة مع البنوك.

٣- يتم التقيد بأحكام المادة (١٤٨) من اللائحة التنفيذية للقانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاتها وفق النموذج التالي: -

٤- تقر بان الموظفين المبينة أسمائهم في الكشف موجودين فعلاً في خدمة الجهة ولهم الحق باستلام مرتباتهم وان المرتبات تمثل الاستحقاقات طبقاً للقوانين والقرارات واللوائح النافذة

م	الاسم	الوظيفة	الدرجة	الراتب الاساسي	مجموع الراتب	التوقيع

٥- موافاة وزارة المالية بنسخة الكترونية من كشوفات المرتبات المسلمة للبنوك التي تم اختيارها لصرف المرتبات شهرياً فيما يخص الدواوين وفروعها بالمحافظات أما فيما يخص السلطة المحلية يتم موافاة فروع وزارة المالية بالمحافظات.

٦- فيما يخص الأسماء المصفرة مرتباتهم بكشف الراتب يتم استبعاد أسماء هم من كشف الاستحقاق الالكتروني المرفق للبنك المعني بصرف المرتبات.

٧- فتح حسابات بأسماء الموظفين لدى البنوك.

٨- لا يتم إضافة الراتب إلى حساب الموظف الابعد موافقة الموظف ورغبته في إضافة المرتب لحسابه.

٩- يستثنى من هذا التعميم الفقرتين (٧-٨) فلا يتم فتح حسابات للأخوة النازحين ويتم مراعاة التعميم الصادر من وزارة الخدمة المدنية رقم (٣) لعام 2023.

١٠- يتم الالتزام بما ورد أعلاه في مدة أقصاها عند صرف مرتبات شهر أغسطس 2023، مالم فإن الوزارة ستضطر إلى وقف تعزيز مرتبات الجهة المعنية.

توقيع كلا من: مدير عام الموارد البشرية ومدير عام الشؤون المالية ورئيس الجهة / المصلحة.

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Finance
الجمهورية اليمنية
وزارة المالية

تعميم رقم (٧) لسنة ٢٠٢٣م
إلحاقاً للتعميم رقم (٦) لسنة ٢٠٢٣م بشأن صرف مرتبات موظفي السلطة المركزية و المحلية

معالي الاخوة الوزراء	المحترمون
الاخوة محافظي المحافظات رؤساء المجالس المحلي	المحترمون
الاخوة رؤساء الهيئات والمصالح والحكومية	المحترمون
الاخوة مدراء عموم مكاتب السلطة المركزية في المحافظات	المحترمون
الاخوة مدراء عموم مكاتب المالية بالمحافظات	المحترمون
الاخوة مدراء عموم الشئون المالية لدواوين الوزارات	المحترمون

تحية طيبة وبعد:...

إشارة إلى الموضوع أعلاه وبناءً على مذكرة البنك المركزي اليمني رقم (537/CBY/2023) بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٣م قائمة بيان بأسماء بنك البسيري للتمويل الأصغر إلى قائمة البنوك الواردة في التعميم رقم (٦) لسنة ٢٠٢٣م مع التقيد بالضوابط الواردة فيه.

وتقبلوا فائق التحية...

سالم صالح بن بريك
وزير المالية

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Finance
الجمهورية اليمنية
وزارة المالية

تعميم رقم (٨) لسنة ٢٠٢٣م
إلحاقاً للتعميم رقم (٦) و (٧) لسنة ٢٠٢٣م بشأن صرف مرتبات موظفي السلطة المركزية و المحلية

معالي الاخوة الوزراء	المحترمون
الاخوة محافظي المحافظات رؤساء المجالس المحلي	المحترمون
الاخوة رؤساء الهيئات والمصالح والحكومية	المحترمون
الاخوة مدراء عموم مكاتب السلطة المركزية في المحافظات	المحترمون
الاخوة مدراء عموم مكاتب المالية بالمحافظات	المحترمون
الاخوة مدراء عموم الشئون المالية لدواوين الوزارات	المحترمون

تحية طيبة وبعد:...

إشارة إلى الموضوع أعلاه وبناءً على مذكرة البنك المركزي اليمني رقم (545/CBY/2023) بتاريخ ٢٠٢٣/٨/١٠م قائمة بيان بأسماء بنك بن دول للتمويل الأصغر إلى قائمة البنوك الواردة في الجدول المشار إليه في قائمة البنوك في التعميم رقم (٦) و(٧) لسنة ٢٠٢٣م مع التقيد بالضوابط الواردة بالتعميم رقم (٦) لسنة ٢٠٢٣م.

م	اسم البنك
١	بنك اليمن والكويت
٢	بنك بن دول للتمويل الأصغر
٣	بنك حضرموت التجاري

وتقبلوا فائق التحية...

سالم صالح بن بريك
وزير المالية

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Finance
الجمهورية اليمنية
وزارة المالية

بالأرقام

الدعم المقدم للكهرباء في عدن

قال مصدر حكومي أن تقارير وزارة الكهرباء والطاقة توضح ان إنفاق الحكومة على الكهرباء في عدن يمثل تقريبا 60 بالمائة من انفاقها على القطاع بشكل عام في كل المحافظات المحررة، وان كلفة توليد الكهرباء في محافظة عدن تبلغ ٥٥ مليون دولار شهرياً في حدها الأدنى.

وأضاف " ان الانفاق اليومي لتشغيل الكهرباء وتوليد الكهرباء ليوم واحد في وضعها الحالي في عدن لثمان ساعات يبلغ قرابة 1,8 مليون دولار، وتشمل 1,2 مليون دولار قيمة مشتقات نفطية مازوت وديزل بالإضافة الى النفط الخام المخصص لتشغيل محطة بترومسيلة في عدن (والذي يقدر قيمته ما بين 400 - 600 الف دولار يوميا بحسب أسعار النفط الخام عالميا)، ويتم توفير 80% منه من حقول الإنتاج في مأرب".

وأفاد المصدر، ان هذه الكلفة لا تشمل نفقات التشغيل والصيانة وغيرها من النفقات المصاحبة.. لافتاً الى ان إيرادات كهرباء عدن الشهرية لا تغطي كلفة تشغيل يوم واحد..مشيراً الى ان الحكومة نفذت رغم الظروف الحرجة مشاريع حيوية في شبكات النقل والتوليد بالعاصمة المؤقتة عدن.

وذكر المصدر بأن نصيب محافظة عدن من المشتقات النفطية المدعومة المقدمة من الاشقاء بلغ 60 بالمائة والتي كانت الأولى منها بقيمة 440 مليون دولار وغطت للفترة من مايو 2021 إلى أبريل 2022، والثانية بقيمة 170 مليون دولار وغطت من أكتوبر 2022 وحتى مارس 2022.

وقال " منذ انتهاء منحة المشتقات النفطية الثانية في مارس الماضي انفقت الحكومة تقريباً 150 مليون دولار لتوفير وقود الكهرباء".

وفصل المصدر، انفاق الحكومة في بقية المحافظات بشكل يومي لتشغيل قطاع الكهرباء، حيث يتم انفاق 500 ألف دولار يومياً لمحافظة حضرموت بجانب توفير 675 الف لتر ديزل بسعر مدعوم من انتاج حقول نفط بترومسيلة حضرموت، و٢٥٢ الف دولار لمحافظة شبوة بجانب كميات ديزل من مصافي صافر، و213 الف دولار لمحافظة المهرة، و212 الف للحج، و192 الف لأبين.

وشدد على ان هذا الانفاق بالتأكيد دون الاحتياج، وأن الازمة الاقتصادية الراهنة نتيجة لاستهداف مليشيا الحوثي الإرهابية لتصدير النفط قيدت قدرات الحكومة في الانفاق بشكل يتوائم مع الاحتياج لتحسين الخدمة.. مؤكداً ان استقرار خدمة الكهرباء تتطلب بشكل أساسي استثمارات هائلة واستقرار سياسي، حيث ان الاضطرابات المتكررة تعقد فرص جذب الاستثمارات والتمويلات اللازمة، وهو ما استنزف العاصمة المؤقتة عدن وبقية المحافظات المحررة وفرض الاستقطابات السياسية واعاقة عمل المؤسسات.

وأوضح المصدر، ان الايرادات في اكبر المحافظات سواء المركزية او المحلية لا يمكنها تغطية النفقات فيها، حيث تتحمل الحكومة والبنك المركزي فوارقه في كل المحافظات.

المالية
Al-Maliah

مركز دراسات: الحوثيون يستحوذون على 70% من الإيرادات

كتب/ إليونورا أرديماغنيجون*

في ظل الجهود الدبلوماسية للأمم المتحدة والسعودية لإنهاء الحرب في اليمن، يعمل الحوثيون على الحد من وصول الحكومة اليمنية المعترف بها من قِبل الأمم المتحدة إلى موارد الطاقة والإيرادات.

يهدف الحوثيون إلى إضعاف نفوذ الحكومة المعترف بها من قِبل الأمم المتحدة على طاولة المفاوضات، وتعزيز مواردهم المالية، مما يشير إلى أن مصلحة الحوثيين الأساسية في المفاوضات ليس التوصل إلى تسوية، بل الاستفادة من المحادثات لتعزيز الأساس الاقتصادي لسلطتهم.

وقد نفذ الحوثيون هذه الإستراتيجية بالتوازي مع المفاوضات مع الرياض، مؤكدين بذلك أنه بينما قد تكون المحادثات الثنائية بين السعودية والحوثيين قادرة على تهدئة الصراع على الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، إلا أنها لن تكون كافية لبناء وقف دائم لإطلاق النار بين الفصائل المتنافسة في اليمن، وإعادة بناء دولة يمنية موحّدة في نهاية المطاف.

استهداف موارد الطاقة والإيرادات

بُعيد وقت قصير من دخول الحوثيين في محادثات بوساطة عُمانية مع المملكة العربية السعودية، في أكتوبر 2022، في أعقاب انتهاء الهدنة، التي ترعاها الأمم المتحدة، نفذوا هجمات بطائرات بدون طيار على ميناءين نفطيين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة المعترف بها من قِبل الأمم المتحدة.

لم تتسبب الهجمات في أي أضرار للبنية التحتية، لكنها منعت ناقلات النفط الأجنبية من دخول الموانئ، مما أعاق صادرات النفط في وقت كانت فيه عائدات النفط للحكومة اليمنية ترتفع بسبب الارتفاع العالمي في أسعار الطاقة. ومنذ الهجمات، التي تقدّر الحكومة أنها أسفرت عن خسارة مليار دولار في الإيرادات، واجهت الحكومة صعوبة متزايدة في دفع رواتب موظفي القطاع العام، مما أضر بمعنويات الجيش والشرطة.

كما يضغط الحوثيون على المستوردين لإعادة توجيه شحنات الطاقة من عدن إلى الحديدة، المدينة الساحلية الرئيسية على البحر الأحمر التي لا تزال تحت سيطرة الجماعة، وبالتالي تحويل عائدات الجمارك من أيدي الحكومة.

ووفقا لتقارير من مسؤولين حكوميين، حظر الحوثيون مؤخرا واردات الغاز من مأرب التي تسيطر عليها الحكومة واستبدلوا الغاز المحلي بغاز طهي أكثر تكلفة يتم استيراده عبر ميناء الحديدة، مما زاد من الضغط على مالية الحكومة.

يسيطر الحوثيون على ما يقرب من ثلث أراضي البلاد، التي تضم 70٪ إلى 80٪ من السكان.

اقتصاد "دويلة" الحوثيين: الإيرادات غير القانونية

يستخدم الحوثيون مصادر دخل قانونية وغير قانونية لضمان بقاء دويلتهم على أرض الواقع، وإثراء قيادة الجماعة.

وجد تقرير صادر عن فريق خبراء الأمم المتحدة المعني باليمن في فبراير أن الحوثيين يحققون إيرادات من خلال جمع الضرائب والرسوم الجمركية، فضلا عن المطالبة التعسفية بالمال عند نقاط التفتيش، ومصادرة الأراضي والممتلكات والودائع المصرفية، وعلى الأرجح، الاتجار بالمخدرات.

يتم تحصيل حوالي 70٪ من إجمالي عائدات الضرائب اليمنية، بما في ذلك الرسوم الجمركية، في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون.

أحد مصادر الدخل الرئيسية للحوثيين هو بيع المنتجات النفطية المهربة في السوق السوداء في اليمن.

بالإضافة إلى ذلك، ذكرت الأمم المتحدة أن واردات النفط عبر ميناء الحديدة "زادت بشكل كبير" بعد التوصل إلى هدنة وطنية في أبريل 2022، مما أدى إلى توليد إيرادات جمركية ثابتة للحوثيين.

وفي حين أن الجماعة لا تسيطر على حقول النفط والغاز في اليمن، إلا أن لديها طموحات لتطوير صناعة الطاقة. ودعا مسؤولون حوثيون الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في التنقيب عن النفط في المناطق، التي يسيطر عليها الحوثيون، وحذّروا شركات النفط الأجنبية من التعامل مع الحكومة اليمنية.

تشير الهجمات العسكرية المتقطعة للحوثيين على محافظة مأرب الغنية بالطاقة إلى أنهم لم يستبعدوا بعد الاستيلاء على حقول النفط والغاز.

في غضون ذلك، تركز الجماعة على حرمان الحكومة من عائدات الطاقة.

المملكة العربية السعودية وفك ارتباطها العسكري في خطر

كما أدرجت لجنة الأمم المتحدة "مصادر أجنبية" ضمن قنوات إيرادات الحوثيين. وفي حين أن إيران هي بالتأكيد من بين تلك المصادر، إلا أن الحوثيين لديهم محفظة متنوّعة من مصادر الإيرادات، ولا يعتمدون على إيران، مما يساعدهم على الاحتفاظ بالاستقلالية في صنع القرار.

وبما أن الحوثيين شريك إستراتيجي لإيران، وليسوا وكيلا لإيران فحسب، فإن التقارب السعودي - الإيراني الأخير لن يكون كافيا لخفض التصعيد بشكل دائم في اليمن - على الرغم من أنه يقلل بالتأكيد من البعد الإقليمي للصراع.

لم يقتصر الأمر على أن اعتراف المملكة العربية السعودية الضمني بالحوثيين كمحاورين قد شجّعهم- على الأرجح- على المطالبة بالمزيد في المفاوضات، بل إن حرب الإيرادات، التي يشنها الحوثيون ضد الحكومة اليمنية المعترف بها من قِبل الأمم المتحدة تعرّض الأهداف السعودية في اليمن للخطر.

في الواقع، إذا نجحت الرياض في التوصل إلى اتفاق يركز بشكل ضيق على الأمن على حدودها الجنوبية، فقد يتعرض الاتفاق للتهديد إذا حرمت الحكومة اليمنية من الوصول الكامل إلى موارد الطاقة وإيراداتها.

ومن المرجّح أن تشعل القوات الموالية للحكومة والجماعات المسلحة الجنوبية الاشتباكات إذا حاول الحوثيون حرمانهم من عائدات الطاقة؛ لأن ذلك سيؤدي إلى تآكل قدرة الدولة المتبقية للحكومة المعترف بها من قِبل الأمم المتحدة ويهدد تطلعات الجنوب إلى دولة مستقلة.

إذا اندلع القتال مجددا، فمن المرجّح أن تكثف الإمارات العربية المتحدة دعمها للقوات المناهضة

للحوثيين: يحافظ الإماراتيون على روابط سياسية قوية مع القوات المحلية، وفي أواخر عام 2022، وقعت الإمارات واليمن اتفاقية تعاون أمني وعسكري..

ومن شأن دوامة التوتر هذه أن تقلل من احتمال التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار (أو تمديد الهدنة)، ويمكن أن تهدد أمن المملكة العربية السعودية.

وبينما تواصل المملكة العربية السعودية سعيها للخروج عن طريق التفاوض من اليمن، كلما زادت التنازلات، التي تقدّمها في المحادثات، قل مجال المناورة في مواجهة الحوثيين.

هذا الاحتمال، مع قدرته على المساعدة في إعادة إشعال الاشتباكات العسكرية بين الأطراف اليمنية المتنازعة، يمكن أن يعرض للخطر إستراتيجية الرياض الخاصة بفك الارتباط العسكري عن اليمن، إذا حسب السعوديون أن مخاطر القتال المستمر تفوق فوائد الانسحاب وفك ارتباطها العسكري.

تؤثر حرب الإيرادات التي يشنها الحوثيون على اليمنيين أولا وقبل كل شيء، لكنها بعيدة كل البُعد عن كونها شأنا يمنيا فقط!

*زميلة أبحاث مشاركة أولى في المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية، وأستاذة مساعدة في "كلية الدراسات العليا للاقتصاد والعلاقات الدولية" وكاتبة لموقع معهد الخليج العربي

وزيرا المالية والتخطيط يبحثان الإصلاحات المالية مع نادي باريس

بحث وزيرا المالية سالم بن بريك، والتخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب، في العاصمة الفرنسية باريس، مع أعضاء الأمانة العامة لدائني نادي باريس برئاسة الأمين العام للنادي فيليب دوبيرا، آخر مستجدات الأوضاع الاقتصادية والإنسانية جرّاء الظروف الصعبة الراهنة في البلاد، وحزمة الإصلاحات في المالية العامة لتحسين الأوضاع العامة.

واستعرض الوزير بن بريك، الآثار السلبية والكارثية الكبيرة في المجالات الاقتصادية والإنسانية والأوضاع المعيشية للمواطنين بسبب التصعيد العسكري لميشيا الحوثي الانقلابية المدعومة إيرانيا، واستهدافها لمنشآت تصدير النفط الحيوية والإستراتيجية، وكذا استعرض الجهود الحكومية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي لإصلاح وتعزيز وتنمية المالية العامة، من خلال إعداد الموازنة والرقابة على الإنفاق وتطوير إدارة الدين العام والسياسات الضريبية والجمركية، وتحفيز الاقتصاد عبر تحريك أدوات السياسة النقدية.

كما أشار وزير المالية، إلى جهود الحكومة في ظل حزمة الإصلاحات المالية والاقتصادية وتأهيل اليمن لمبادرة تعليق الديون القادمة تحت الإطار المشترك لدول العشرين .. مؤكدا على أهمية البدء في التنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل استكمال تحليل القدرة على تحمل الديون قبل إعادة جدولتها والتوقيع على اتفاقية التمديد القادم.

من جانبه تطرق الوزير باذيب، إلى جهود وزارة التخطيط في تقديم المساعدة الفنية للجهات المعنية في إعداد قاعدة بيانات الدين العام وتحليل القدرة على تحمل الديون وبناء القدرات على إدارتها وقدرات واضعي السياسة النقدية وأدواتها الرقابية، وكذا سعي الحكومة لتطوير خطة سداد مستدامة وواقعية من خلال المراقبة والامتثال المستقبلي بمجرد التوصل إلى اتفاقية إعادة هيكلة متفق عليها.

من جهته أكد فريق الأمانة العامة لنادي باريس، على استمرارهم بالتنسيق الوثيق مع الحكومة والدائنين من نادي باريس ومجموعة العشرين من أجل التنفيذ المستمر لمتطلبات مبادرة تعليق الديون وتمديدها، والدعم في توفير منح من خلال صندوق النقد الدولي والجهات الممولة الأخرى، وذلك لتوفير أقصى قدر من الدعم لليمن.

اليمن يشارك في اجتماعات مجلس منظمة الجمارك العالمية

شاركت مصلحة الجمارك ممثلة برئيس المصلحة الأستاذ عبدالحكيم القباطي في اجتماعات مجلس منظمة الجمارك العالمية بلجيكا خلال الفترة من 21 إلى 24 يونيو 2023 في اجتماعات مجلس منظمة الجمارك العالمية142/141 والاجتماع الاقليمي 59 لمنطقة شمال افريقيا والشرق الأدنى والأوسط ،. بالاضافة الى اجتماع الاكاديمية الجمركية.

وناقشت الإجتماعات المعايير الدولية ووثائق التوجيه والممارسات الموصى بها التي وضعتها هيئات عمل المنظمة المختلفة بهدف تعزيز إدارة التجارة عبر الحدود وبناء القدرات وقواعد المنشأ والتقييم والتسميات والتصنيف والامتثال وتيسير التجارة، وكذلك على المسائل المتعلقة بالميزانية والمالية والابتكار والعادات الخضراء والحوكمة والمساءلة.

واعتمد المجلس ثلاث توصيات منسقة للنظام المنسق تخضع لاتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدميرها، كما أعرب المندوبون عن دعمهم لخطة عمل المنظمة المطورة حديثا بشأن الحدود الهشة والأوضاع المتأثرة بالصراعات، مؤكدين أهمية تكيف الجمارك مع مثل هذه السياسات.

خلال الجلسات ، انتخب مدراء عموم الجمارك المشاركون في الاجتماعات السيد إيان سوندرز من الولايات المتحدة كأمين عام جديد للمنظمة العالمية للمنظمة لمدة خمس سنوات. كما انتخبوا السيد إدوارد كيسويتر ، مفوض دائرة الإيرادات في جنوب إفريقيا ، رئيسًا لمجلس منظمة الجمارك العالمية. علاوة على ذلك ، تم تعيين نواب رئيس إقليمي جديد.

هذا وتعتبر الجمارك اليمنية عضوا فعالاً في منظمة الجمارك العالمية ، كما انه لها علاقة وتعاون وثيق مع المنظمة يتمثل ببناء القدرات والتصنيف وغيره من التعاون المشترك.

وخلال كلمته في الاجتماعات أكد رئيس المصلحة أن الجمارك عبدالحكيم ردمان القباطي أن اليمن تبذل جهود جبارة على الحدود في مكافحة التهريب رغم الأوضاع التي تمر بها البلاد.

كما صرح فضل البان لإعلام المصلحة ان الجمارك اليمنية ستنسق مع منظمة الجمارك للاستفادة من الدعم المقدم لمساعدة البلدان النامية في بناء القدرات وخصوصا ما يخص التعاون الذي سيقدم للبلدان النامية التي تعاني من الحدود الهشة والاوضاع الأمنية الغير مستقرة.

وعلى هامش الاجتماعات التقى الوفد اليمني برؤساء بعض الوفود منها عمان وكازاخستان والكويت وامين عام المنظمة ومدير دائرة بناء القدرات بالمنظمة حيث تم مناقشة الدعم المقدم لليمن في مجال بناء القدرات والتطوير الجمركي.

كما زار الوفد سفارتنا لدى الاتحاد الأوربي والتقى بالسفير محمد طه مصطفى بحضور القنصل لؤي عباس وتم مناقشة تعزيز التنسيق الذي تقوم به السفارة مع منظمة الجمارك العالمية لما فيه استفادة الجمارك اليمنية من الدعم الذي تقدمه المنظمة.

معاً نبني للمستقبل

إنماء العقارية
Enma Real Estate Developing Co.Ltd

+967 2 363636/7/8
+967 2 363639
info@enma-ye.com
www.enma-ye.com
enmaredev

أكد ضرورة إلزام قيادات الدولة بالتواجد في عدن..

القيادة الرئاسي يناقش الية تنفيذ اتفاقية الدعم السعودي

عقد مجلس القيادة الرئاسي، اجتماعا برئاسة فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس المجلس، وبحضور اعضائه، عيدروس الزبيدي، سلطان العرادة، طارق صالح، عبدالرحمن المحرمي، الدكتور عبدالله العليمي، وعثمان مجلي، بينما غاب بعذر عضو المجلس فرج البحسني.

وفي بداية الاجتماع اطلع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، اعضاء المجلس على مضامين لقاءاته واتصالاته مع الفاعلين الاقليميين والدوليين، والمستجدات الرامية لاحياء مسار العملية السياسية في البلاد.

واستعرض مجلس القيادة الرئاسي بحضور رئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك خلال الاجتماع اتفاقية الدعم المقدم من المملكة العربية السعودية الشقيقة للموازنة العامة للدولة، و اليتها التنفيذية، والاصلاحات الاقتصادية، والمالية، والهيكلية لتحقيق الاستفادة المثلى من هذا الدعم في تخفيف المعاناة الانسانية، واستقرار سعر العملة الوطنية، و السلع الاساسية.

والزم مجلس القيادة الرئاسي، الحكومة بالتنفيذ الصارم لبنود الاتفاقية، ووضع الاليات المزمنة لها، و تقديم احاطات نصف شهرية عن مستوى التنفيذ، والمضي قدما في الاصلاحات الشاملة بالتعاون مع الجهات المعنية والحلفاء الاقليميين، والشركاء الدوليين.

وعبر مجلس القيادة الرئاسي عن شكره للمواقف الاخوية الكريمة للاشقاء في المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وولي عهده رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الامير محمد بن سلمان، التي كان لها الدور الحاسم في استمرار وفاء الدولة بالتزاماتها الحتمية، وافشال مخططات المليشيات الحوثية لاغراق البلاد بأزمة انسانية شاملة.

واطلع المجلس في هذا السياق على الموقف الاقتصادي، والخدمي الراهن في العاصمة المؤقتة عدن والمحافظات المحررة، بما في ذلك الاجراءات المنسقة مع الحكومة والسلطات المحلية لتحسين القدرات التوليدية للمنظومة الكهربائية، ومعالجة الاختلالات في هذا القطاع الحيوي.

كما استعرض المجلس، مستجدات الساحة المحلية، والجهود الامنية والعسكرية لردع الاعتداءات الحوثية، ومكافحة الارهاب، في ظل التخادم الصريح بين التنظيمات الارهابية والمليشيات المدعومة من النظام الايراني.

وكان المجلس اطلع على مستوى تنفيذ قراراته واوامره السابقة، واتخذ بشأنها عددا من الاجراءات الاضافية.

واكد المجلس بهذا الخصوص ضرورة تنفيذ توجيهات رئيس مجلس القيادة الرئاسي المتضمنة الزام قيادات الدولة من الوزراء ونوابهم، ووكلاء الوزارات، ورؤساء المؤسسات، والاجهزة التنفيذية بالتواجد في مقرات اعمالهم خلال الفترة المحددة بالتعميم الرئاسي، واتخاذ مايلزم بحق المخالفين.

المالية
Al-Maliah

اختتام دورة الوقاية الاشعاعية لموظفي الجمارك

اختتمت مصلحة الجمارك في عدن، دورة التدريب الخاصة بمبادئ الوقاية الإشعاعية، بحضور رئيس المصلحة الأستاذ عبدالحكيم ردمان القباطي ومدير مشروع الأمن البحري التابع للأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الأستاذ عمر العودات.

وخلال الاختتام، قدم رئيس المصلحة شكره وتقديره لمشروع الأمن البحري على التعاون الذي يقدمه لموظفي الجمارك في التأهيل والتدريب، كما دعى المشاركين الى الاستفادة القصوى من الخبراء الدوليين وابرازها في أعمالهم الجمركية، مما يسهل العمل الجمركي وتدفق التجارة في المنافذ الجمركية التي يعملون بها، وواعداً بمزيد من التأهيل والتدريب لكافة الموظفين.

كما قدم المهندس فضل البان مدير عام العلاقات والتعاون الدولي في مصلحة الجمارك لمحة عن التعاون بين مصلحة الجمارك وبرنامج الأمن البحري في مجال بناء القدرات وتبادل المعرفة.

وأكد مدير مشروع الأمن البحري عمر العودات أن مصلحة الجمارك ستحصل أيضا على دورات تدريبية أخرى وأن مكتبه يقوم بدور كبير لمساعدة الجمارك في التأهيل والتدريب وان هناك أملا كبيرا في أن تحصل الجمارك على مزيد من التعاون في مجالات أخرى غير التأهيل والتدريب.

وأقيمت الدورة التدريبية على مدى اسبوعين واستهدف ١٢ موظف جمركي ممن يعملون في الأشعة والفحص والآلي والمعاينة الجمركية من رئاسة المصلحة وجمرك المنطقة الحرة وجمرك مطار عدن الدولي.

وركز الخبير الجمركي الدولي لدى مكتب الأمن البحري الأستاذ/ اسماعيل شدارمة، خلال التدريب على أنواع الأشعة المستخدمة في الفحص والمعاينة الجمركية وطرق الوقاية واستخدام أجهزة قياس الاشعاع وخطط الطوارئ بالاضافة الى مواضيع أخرى ذات العلاقة بها.

وفي الختام سلم رئيس المصلحة ومعه وكيل المصلحة محمد عبده دهني ومدير مكتب الأمن البحري شهادات المشاركين.

أزمة الكهرباء ليست مفتعلة

عبدالرحمن أنيس

هي أزمة حقيقية وموجودة وواقعية ومن ينكر ذلك يحاول استغلال الامر سياسيا ، كما استغل الإصلاح ذلك عام 2011 تحت يافطة (لا للعقاب الجماعي).

ما يجري من استلاف لكميات الديزل والمازوت هو ترحيل للمشكلة وليس حلا جذريا لها ، بمعنى اوضح فان توفير كميات من الديزل والمازوت الان يعني ان المشكلة ستتكرر في الصيف القادم.

الحل يكمن بعدم الاكتفاء بالحلول الاسعافية كتوفير الوقود للمحطات ، فالى جانب ذلك يجب البدء في مشاريع استراتيجية لتوفير الكهرباء بوقود اقل كلفة كالغاز ، او الطاقة النظيفة.

طوال فترة حكم صالح ، اخترنا للاسف تسييس المشكلة بدلا من محاولة حلها ، فبدلا من الضغط لتوفير محطات كهربائية لعدن ، كنا نردد بان محطة الحسوة تلصي صعدة ، وكانت كل مطالبنا تتلخص في فصل عدن عن الشبكة الوطنية ، وحين جاءت حرب 2015 وفصلت عدن عن الشبكة الوطنية اكتشفنا ان محطات التوليد التي فيها لا تكفيها وان الشبكة الوطنية عبر مارب الغازية كانت تغطي عجز التوليد.

اليوم علينا إبعاد ملف الكهرباء عن المناكفات السياسية ، من العيب ان نضحك على الناس بان الأزمة مرتبطة بعزل فلان او اقالة علان ، ومن العار أن نستغل المعاناة التي يعانيها الناس في محاولة تحقيق مكسب سياسي ، ليضغط الجميع في اتجاه البدء بمعالجات جذرية ، فلو بدأت هذه المعالجات بعد تحرير عدن لكنا اليوم بعد ثمان سنوات قد انتهينا من المشكلة تماما.

الرئيس العليمي يجتمع برئيس الحكومة ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي

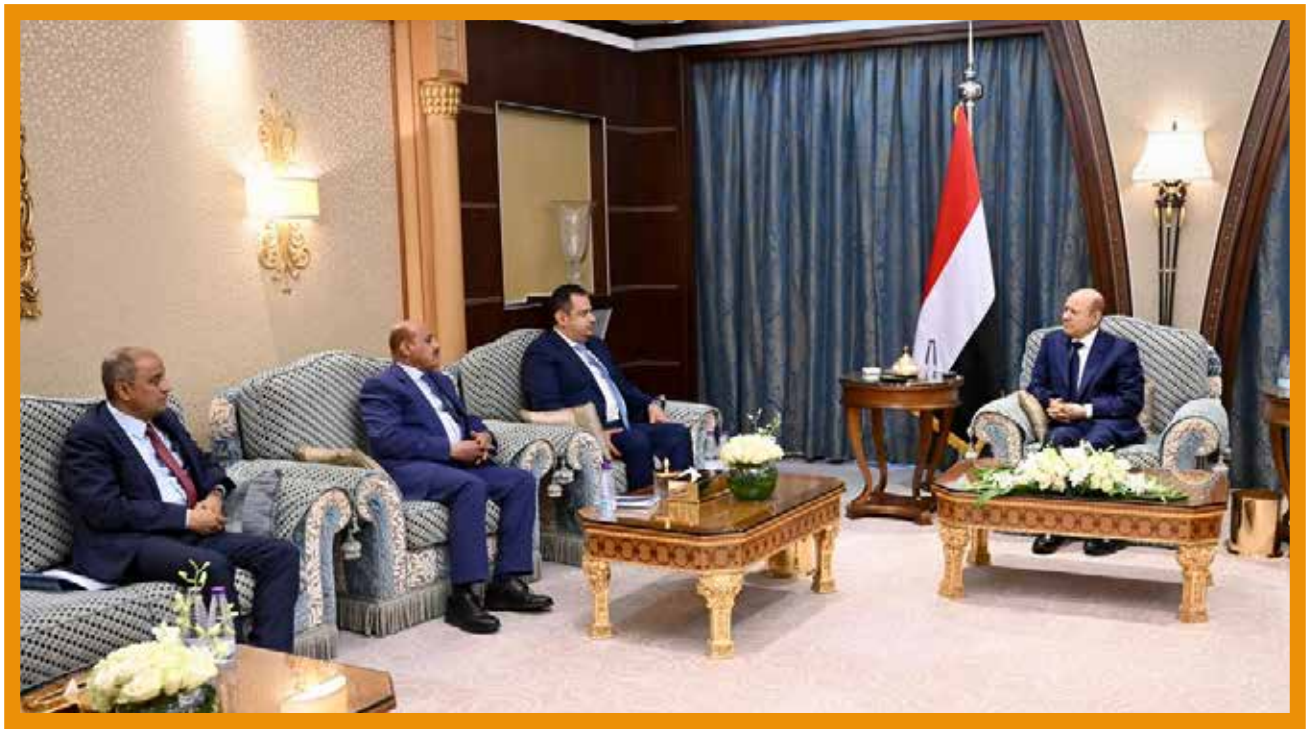

اجتمع فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، برئيس مجلس الوزراء الدكتور معين عبدالملك، ومحافظ البنك المركزي احمد غالب، ووزير المالية سالم بن بريك.

وتطرق الاجتماع الى تقارير الاداء الاقتصادي والمؤسسي خلال النصف الاول من العام الجاري، وفرص تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، بالتعاون مع كافة الاجهزة والسلطات المحلية لتحسين وصول الدولة الى مواردها العامة، والمضي قدما في اصلاحاتها الشاملة المدعومة من المجتمع الاقليمي، والدولي.

وعرض رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك، ووزير المالية الموقف الاقتصادي الراهن، والتداعيات الانسانية الكارثية للهجمات الارهابية الحوثية على المنشآت النفطية، وخطوط الملاحة العالمية، والمعالجات الحكومية، والتدخلات الشقيقة والصديقة لافشال اهداف تلك الاعتداءات الاجرامية.

ونوه رئيس مجلس القيادة الرئاسي بجهود الحكومة والبنك المركزي في الحفاظ على الاستقرار النقدي، والمالي والخدمي، واستمرار الوفاء بالالتزامات الحتمية بما في ذلك دفع رواتب الموظفين، والاعتمادات اللازمة لاستيراد السلع الاساسية.

وفي هذا السياق اشاد فخامة الرئيس بالدعم المستمر من الاشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة للموازنة العامة والبنك المركزي الذي اسهم في استقرار العملة الوطنية، والقدرة على مواجهة الالتزامات الحكومية.

ووجه رئيس مجلس القيادة الرئاسي بمضاعفة الجهود الحكومية، والحرص على انتظام تقديم الخدمات الاساسية بما يسهم في تخفيف المعاناة الانسانية التي تغذيها الممارسات الارهابية الحوثية، كما اعرب عن ثقته بالتزام وسائل الاعلام اخلاقيات المهنة عند التعاطي مع القضايا المتعلقة بالقطاع المصرفي، والمالي والنأي به عن اي تجاذبات او اشاعات من شانها الاضرار بمصالح المواطنين، وجهود الدولة لمواجهة التحديات المختلفة.

بحث الاستفادة مـــ

ناقش وكيل وزارة المالية لقطاع الإيرادات ناجي جابر، ورئيس مصلحة الضرائب جمال سرور، مع رئيس مصلحة الضرائب المصرية الدكتور فايز الضباعني، إمكانية الاستفادة من خبرات وتجارب الضرائب المصرية في مجال الإصلاحات الضريبية والتحول الرقمي في اليمن.

و تطرق اللقاء، إلى جهود تعزيز التعاون والتنسيق المشترك بين الجانبين في المجالات الضريبية، ودعم الجانب اليمني في مواجهة التحديات بمجال الضرائب بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية، وتأهيل كوادر الضرائب في اليمن.

وأكد ناجي جابر أن التعاون مستمر بين الجانبين في شتى المجالات وخاصة فيما يتعلق بتوحيد الإجراءات وقوانين المحاسبة الدولية وغيرها من الموضوعات الضريبية، مثمنا الدعم الذي قدمته وزارة المالية المصرية ومصلحة الضرائب المصرية إلى وزارة المالية اليمنية ومصلحة الضرائب اليمنية.

وفي سياق متصل اكد الضباعني على دعم وزير المالية المصري وتوجيهاته لمصلحة الضرائب المصرية بنقل تجاربها وخبراتها ودروسها المستفادة في

وزيرا المالية والتخطيط يترأسان وفد اليمن في اجتماع المنتدى السنوي لدول نادي باريس

شاركت الجمهورية اليمنية، في اجتماع المنتدى السنوي لدول نادي باريس، في العاصمة الفرنسية، بوفد ترأسه وزير المالية سالم بن بريك، ووزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور واعد باذيب.

ويناقش المنتدى، شروط الإطار المشترك الذي وافقت عليه دول مجموعة العشرين وفقًا لدائني نادي باريس، وتأهيل اليمن لتكون مستفيدة من مبادرة تعليق الديون والتي تم قبول اليمن كدولة مؤهلة للمبادرة في إطار دول النادي، وكذا تنسيق عمليات إعادة هيكلة الدين العام وكيفية تحسين القدرة على تحمل الديون وآليات إعادة الهيكلة مع بناء القدرة على مواجهة التحديات التي تمر بها اليمن حتى تتمكن اليمن من الاستفادة الكاملة من مبادرة جديدة والدخول في مفاوضات شاملة لتعليق الديون لدول نادي باريس.

وأكد الوزيران بن بريك وباذيب، أن الحكومة اليمنية التزمت مسبقا بتخصيص الموارد التي تم تحريرها من خلال المبادرات السابقة في زيادة الإنفاق من أجل التخفيف من الآثار الصحية والاقتصادية والاجتماعية لأزمة كوفيد19-، وأن الحكومة ستعمل جاهدة على توفير جميع المتطلبات اللازمة لتمديد مبادرة تعليق الديون الخارجية، وأن الحكومة ستسعى مع جميع دائنيها الرسميين الثنائيين الآخرين إلى معاملة خدمة الديون التي تتماشى مع لائحة الشروط المتفق عليها.

منوهين أن أي مبادرة قادمة ستساهم أيضا في مساعدة الجمهورية اليمنية على تحسين شفافية الديون وإدارتها والتخفيف من الضغوط التي تواجه المالية العامة، وأن اليمن توقفت عن الدخول بأي التزامات خارجية ممثلة بقروض تنموية منذ عام 2015.

ويمهد المنتدى السنوي لدول نادي باريس، لقمة ميثاق التمويل العالمي الجديد التي تستضيفه باريس خلال هذا الأسبوع، وتهدف القمة إلى بناء عقد جديد لمواجهة الأزمة العالمية الحالية، كما ستقدم فرصة لمعالجة القضايا الرئيسية التي تواجه تمويل التنمية مثل إصلاح بنوك التنمية متعددة الأطراف، وأزمة الديون، والتمويل المبتكر والضرائب الدولية، وحقوق السحب الخاصة.

ـــــن الخبرات المصرية بمجال الإصلاحات الضريبية

تطبيق مشروعات التطوير والميكنة وتقديم الدعم للدول العربية الشقيقة، معربا عن ترحيبه بالوفد اليمني لوزارة المالية اليمنية ومصلحة الضرائب اليمنية في بلدهم الثاني مصر، قائلا إن مصلحة الضرائب المصرية تقدم كل الدعم والتعاون في نقل ومشاركة الخبرات المصرية في التحول الرقمي الذي تشهده مصلحة الضرائب المصرية والإصلاحات الضريبية التي تتم.

كما أعرب عن تقديره لجهود وتعاون الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD وإسهاماتهم في معالجة التحديات الضريبية وخاصة الناتجة عن الاقتصاد الرقمي، والإصلاحات الضريبية فيما يتوافق وأفضل الممارسات الدولية، وتنفيذهم للبرامج التدريبية ونقل الخبرات الدولية.

ميير تصفه بالمثمر..

بن بريك يبحث مع البنك الدولي جهود تنمية المالية العامة

بحث وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة الأردنية عمّان، مع مديرة البنك الدولي في اليمن تانيا ميير، وضع المالية العامة وجهود الحكومة لتعزيز وتنمية المالية وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

كما جرى خلال اللقاء، مناقشة أوجه دعم الحكومة، والاستجابة السريعة ومجالات الدعم الفني والتقني لوزارة المالية والمصالح التابعة لها، عبر منظمات الأمم المتحدة، وذلك ضمن الجهود الدولية لدعم اليمن اقتصادياً ومالياً.

وتطرق وزير المالية، إلى جهود الحكومة ووزارة المالية ذات الصلة بعملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية الشاملة، ومدى الحاجة لتقديم الشركاء الإقليميين والدوليين المزيد من الدعم لمساندة الجهود الحكومية في تجاوز الأوضاع الصعبة الراهنة في مختلف مجالات وقطاعات الحياة، واستقرار وتحسين الاقتصاد الوطني.

ولفت الوزير بن بريك، إلى الآثار السلبية والخسائر الكبيرة التي تواجهها المالية العامة جرّاء التصعيد العسكري لميليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة من إيران، وكذا استهداف الميليشيا لموانئ تصدير النفط الخام، والإجراءات الحكومية المتخذة في سبيل تنمية الإيرادات واستدامة المالية العامة، والتزامها بواجبها في استمرار صرف مرتبات موظفي الدولة.

ووصفت مديرة مكتب اليمن بالبنك الدولي تانيا ميير، الاجتماع بوزير المالية بالمثمر، مضيفة: على الرغم من التفاؤل الحذر حول السلام ، فإن اليمن لا يزال يواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وإنسانية كبيرة.

وناقش الاجتماع، ملفات التنمية الاقتصادية والاصلاحات ومستقبل اليمن، ووضع المالية العامة وجهود الحكومة لتعزيز وتنمية المالية وتحسين الأوضاع الاقتصادية.

كما جرى خلال الاجتماع، مناقشة أوجه دعم الحكومة، والاستجابة السريعة ومجالات الدعم الفني والتقني لوزارة المالية والمصالح التابعة لها، عبر منظمات الأمم المتحدة، وذلك ضمن الجهود الدولية لدعم اليمن اقتصادياً ومالياً.

1.5 مليار خسائر توقف تصدير النفط منذ العام الماضي

أكدت الجمهورية اليمنية، ازدياد انعدام الأمن الغذائي في اليمن في ظل استنزاف قدرة الحكومة على الصمود بسبب انكماش الاقتصاد الوطني بمقدار النصف نتيجة الحرب، واستمرار التهديد والهجمات الإرهابية الحوثية على المنشآت الاقتصادية الحيوية والموانئ النفطية، حيث خسرت البلاد قرابة مليار ونصف مليار دولار منذ اغسطس العام الماضي كانت مخصصة لتحسين الخدمات العامة ودفع المرتبات في كافة أنحاء البلاد، ناهيك عن آثار تطورات الأحداث العالمية التي زادت من حدة أزمة الأمن الغذائي في اليمن وغيرها من دول العالم المتأثرة بالنزاعات والتحديات المناخية.

جاء ذلك في كلمة اليمن التي القاها الوزير المفوض مروان علي نعمان القائم بأعمال المندوب الدائم لبلادنا لدى الأمم المتحدة، خلال جلسة مجلس الأمن رفيعة المستوى حول المجاعة وانعدام الأمن الغذائي الناجم عن النزاعات.

وشددت اليمن، على ضرورة العمل على تعزيز الإجراءات الاستباقية للتنبؤ ومنع حدوث أية أزمة في امدادات الغذاء من خلال التنسيق ومشاركة المعلومات والبيانات بين الأطراف المختلفة وتطوير آليات تحليل الأزمات والاستجابة الفورية .. منبهة إلى أن اليمن من الدول الأدنى انتاجاً لانبعاثات غازات ثاني اكسيد الكربون، إلا أنها من أكثر المناطق عرضةً للآثار الضارة لتغير المناخ، ونتيجةً لانقلاب الميليشيات الحوثية منذ 9 سنين، تخلف اليمن عن الركب في قطاعات عدة لاسيما تلك المتعلقة بالاستثمار في تحسين البنى التحتية الزراعية والتنمية الريفية لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي.

وطالبت بدعم تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على الاستجابة الفعّالة لمخاطر تغير المناخ، ودعم تحسين القدرات الزراعية وتقديم التمويل اللازم لتحقيق الأمن الغذائي على مستوى الدولة وتعزيز قدرة المجتمعات الزراعية على مواجهة التحديات والتكيف مع التغيرات البيئية التي تعالج ندرة المياه، وتدهور التربة، وتعزيز ممارسات الزراعة المستدامة..

داعية إلى دعم خطة الاستجابة الإنسانية في اليمن لتتمكن من توفير الغذاء، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية الأساسية، والحماية لمن هم في أمس الحاجة إليها .. معبرة عن شكر الحكومة اليمنية لحكومة المملكة العربية السعودية على المنحة الأخيرة بمبلغ 1.2 مليار دولار لسد عجز الموازنة.

كما دعت اليمن المجتمع الدولي إلى الضغط على المليشيات الحوثية لضمان وصول آمن ودون عوائق ومستدام للمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة خاصة للأطفال دون سن الخامسة، وكذلك النساء والفتيات وهم الأكثر عرضة لسوء التغذية الحاد .. مطالبة المليشيات الحوثية بالتوقف عن استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب، حيث يتم استخدام هذا التكتيك المشين ضد المدنيين لاسيما سكان مدينة تعز المحاصرة منذ أكثر من 8 أعوام.

وأكدت على أهمية الاستثمار في الاستراتيجيات طويلة الأجل لبناء القدرة على الصمود وتحسين سُبل العيش للمجتمعات الضعيفة.. داعية المنظمات والوكالات الدولية المتخصصة إلى لعب دورا حيويا في دعم صغار المزارعين في الريف اليمني الذي يشكل 70% من السكان لتعزيز الممارسات الزراعية، وخلق فرص عمل، وتنويع سُبل العيش، وتعزيز التعايش السلمي وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

وأشارت اليمن، إلى تشجيع الحكومة للشراكات بين القطاعين العام والخاص للاستفادة من خبرة وموارد كلا القطاعين في معالجة انعدام الأمن الغذائي لاسيما في حشد الاستثمار والتكنولوجيا والابتكار لتعزيز الإنتاجية الزراعية وتوزيع الأغذية..

مشددة على دور المرأة في إنتاج وتوزيع الغذاء، وضرورة رفع كل القيود المفروضة عليها لاسيما تلك المفروضة من قبل المليشيات الحوثية على عمل المرأة في المناطق الخاضعة لسيطرتها.. داعية إلى تمكين المزارعات ورائدات الأعمال من خلال تحسين الوصول إلى الموارد والتمويل والتدريب، وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع.

المالية
Al-Maliah

افتتح ووضع حجر اساس عددا من المشاريع الخدمية..

زيارة الرئيس العليمي فاتحة خير لحضرموت

وضع فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ومعه محافظ محافظة حضرموت مبخوت مبارك بن ماضي، حجر اساس عدد من المشاريع الانمائية والخدمية، والسياحية في مدينة المكلا وضواحيها التي ستنفذ على نفقة السلطة المحلية بالمحافظة، ومساهمات حكومية.

وفي قلب مدينة المكلا، وضع رئيس مجلس القيادة الرئاسي، حجر اساس مشروع المرحلة الثانية لخور المكلا بمساحة اجمالية 325000 متر مربع.

واستمع فخامة الرئيس من مدير عام مكتب الاشغال العامة والطرق بساحل حضرموت المهندس صالح العمري، الى شرح حول مكونات المشروع الذي يمثل امتدادا لقناة البحر السابقة، ومصبا للامطار والسيول القادمة من أودية ديس المكلا، ومتنفسا اضافيا لسكان المدينة والمحافظة، والوافدين اليها.

ويشمل المشروع مجرى مائيا بمساحة 39327 متر مربع، وتطويرا للجسر الصيني بمساحة 4100 متر مربع، وحدائق بمساحة 31500 متر مربع، وفندقا سياحيا ومركزا تجاريا بمساحة، ومواقف للسيارات، ومسجدا ومسطحات خضراء ومنشآت ترفيهية.

ويمتد المشروع من الجسر الصيني الى جسر الكتاب، على امتداد 2 كيلومتر ليمثل ايضا نقلة في مجال الطرق بفتح مسارات جديدة لتخفيف بعض الاختناقات المرورية بمدينة المكلا، وانشاء انفاق وجسرين للسيارات.

كما وضع فخامة الرئيس، حجر اساس مشروع اعادة تأهيل كورنيش المحضار في منطقة خلف بمدينة المكلا، الذي يقع على مساحة اكثر من 856 الف متر مربع، ليشمل اعادة تأهيل الكورنيش بصورة كاملة، وعدد من ملحقاته التي تعرضت للدمار بسبب اعصار "تشابالا".

ويتكون الكورنيش من قطاعات ترفيهية، وعائلية وشبابية مجهزة بخدمات عامة، و ملاعب ومسطحات خضراء، وجلسات عشبية، وبلاطية، ورملية، ونصب لمنارة المحضار التاريخية، الى جانب ممشى للمواطنين بطول كيلو و500 متر .

وفي منطقة روكب بضواحي مدينة المكلا، وضع رئيس مجلس القيادة الرئاسي حجر اساس مشروع المدينة الرياضية، التي تقع على مساحة اجمالية 213203 متر مربع، وتشمل انشاء استاد رياضي بسعة 30 الف متفرج، وملاعب ثانوية، ومواقف للسيارات سعة 793 موقفا، وصالة رياضية مغلقة، ومبنى اداري، ومسبح اولمبي، وسكن للشباب.

ومن المنطقة ذاتها، وضع فخامة الرئيس حجر الأساس لمشروع استكمال استاد سيئون الأولمبي الذي يشمل تشطيباته النهائية وتهيئة المدرجات الجماهيرية.

واشاد رئيس مجلس القيادة الرئاسي بدور السلطة المحلية في تمويل وتنفيذ هذه المشاريع الحيوية التي ستمثل اضافة نوعية لمدينة المكلا وسكانها وفي المقدمة قطاعا السياحة والشباب والرياضة.

واعرب عن اعجابه الكبير بسلوك المواطنين الحضاري في الحفاظ على مثل هذه المشاريع، والاهتمام بنظافة وتحسين مدينة المكلا وكافة مدن حضرموت واظهارها بالمظهر الذي يليق بالمحافظة وتاريخها الحضاري العريق.

رافق رئيس مجلس القيادة الرئاسي مدير مكتب رئاسة الجمهورية الدكتور يحيى الشعيبي، ووزيري المالية سالم بن بريك، والنفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي، ، وعدد من أعضاء مجلسي النواب، والشورى والمسؤولين في المحافظة، بينما كان في استقبال فخامته في مواقع المشاريع الامين العام للمجلس المحلي بحضرموت صالح العمقي، ووكيل المحافظة للشؤون الفنية المهندس امين سعيد بارزيق، وعدد من مسؤولي المحافظة.

وزير المالية يبحث مع السفير الأمريكي دعم الإصلاحات الاقتصادية

بحث وزير المالية سالم بن بريك، مع سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى اليمن ستيفن فاجن، دعم الإصلاحات الاقتصادية، وتطورات الأوضاع الراهنة على الساحة الوطنية.

وتناول اللقاء، مستجدات الأوضاع المالية والاقتصادية، والتحديات التي تواجهها الحكومة لاسيّما عقب استهداف مليشيا الحوثي الانقلابية الإرهابية المدعومة إيرانياً للموانئ والمنشآت النفطية والاقتصادية الحيوية والإستراتيجية، ومدى تأثير التطورات السياسية والعسكرية على الاستقرار الاقتصادي، نتيجة استمرار الحوثيين بعرقلة جهود السلام والتصعيد العسكري، رغم التسهيلات الحكومية انطلاقاً من حرصها على تخفيف المعاناة الإنسانية.

كما جرى خلال اللقاء، التطرق إلى آخر مستجدات الجهود الإقليمية والدولية لتحقيق السلام الشامل والدائم، وأوجه تعزيز علاقات التعاون والتنسيق المشترك بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات لاسيّما الاقتصادية، ومدى حاجة اليمن للتمويل الخارجي المستدام على المدى القصير والمدى المتوسط للإسهام في إيجاد المعالجات اللازمة والسريعة للأوضاع المالية والاقتصادية، ومواصلة دعم برامج بناء القدرات الفنية والبشرية في وزارة المالية والمصالح الحكومية التابعة لها.

وتطرق الوزير بن بريك، إلى التحديات الكبيرة في الموازنة والإيرادات وتفاقم المعاناة الإنسانية والأوضاع الخدمية، خصوصاً في ظل استمرار توقف تصدير النفط الخام الذي تمثل عوائده المالية ما نسبته أكثر من 60 في المائة من موازنة الدولة، بسبب التصعيد العسكري الحوثي واستهداف الموانئ والمنشآت النفطية .. مستعرضاً جهود الحكومة ووزارة المالية في مواجهة التحديات من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة واعتماد حزمة من السياسات والإصلاحات اللازمة التي من شأنها الإسهام في استدامة المالية العامة وتنمية الموارد العامة للدولة والتغلب على التحديات.

ونوه وزير المالية، بجهود ومواقف الأشقاء في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، والأصدقاء في مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، في سبيل تقديم الدعم لليمن والشعب اليمني في كافة المجالات .. لافتاً إلى مدى الحاجة لدعم الأشقاء والأصدقاء ومواصلة برنامج الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في ظل التحديات الراهنة، وتسخير موارد الدولة في تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتحسين الأوضاع العامة.

من جانبه، جدد السفير الأمريكي، تأكيد مواصلة بلاده تقديم الدعم لليمن ودعم الجهود والإصلاحات الحكومية لمواجهة التحديات في القطاعين المالي والاقتصادي، وتجاوز التحديات بما يساهم في تحقيق الاستقرار والتحسن الاقتصادي.

اليمن.. معركة الفرص الضائعة

دنيا الخامري

(في اختلاف الأصدقاء شماتة الأعداء، وفي اختلاف الإخوة فرصة المتربصين، وفي اختلاف أصحاب الحق فرصة للمبطلين) وصفها شاعر وتنطبق على حالنا ووضع بلادنا في الوقت الراهن..

فهل نحن على أعتاب خارطة سلام حقيقية وهل ما زلنا نمتلك فرصة لنتجنب الانزلاق أكثر في حرب غير منصفة استنزفتنا لأعوام والتي في النهاية الشعب هو الخاسر الوحيد من هذه المعركة..

ما نحتاجه حقاً محادثات سلام جوهرية لانهاء الحرب التي أرقتنا جميعنا وتتطلب هذه المرحلة وبعد 9 سنوات من إعادة نفس السيناريو والمشهد المزيد من التنازل والمرونة من جميع الأطراف وفرقاء السلام حتى تنجح ولا نحتاج إلى ضغوط دولية أخرى كونها لم تأتي بثمارها الحقيقية بل الأسوأ من ذلك وكما قلنا أن المواطن هو المتضرر الوحيد من إطالة أمد هذه الحرب في ظل الصمت والتخاذل الأممي الذي لم يُسهل في سلام مستدام بل زاد من وتيرة الصراع والانقسام..

فبلادنا خسرت الكثير من هذه الحرب وكانت الكلفة عالية ووحدهم اليمنيون من دفع فاتورتها حيث قتل الآلاف وتشرد ضعفهم وأصبح ملايين من المواطنين رهينة الفقر المدقع والأوبئة واتسعت الضائقة الاقتصادية ووصفت الأزمة الإنسانية بانها الأكبر في العالم.. فماذا ننتظر أكثر لحلحلة هذه الأزمة ولماذا التهاون وتضييع الفرص!

إذاً لا بديل عن السلام وانهاء الحرب واستعادة الدولة بيمن واحد وفتح خارطة طريق واسعة لمحادثات مستقبلية ناجحة..

وتبقى أن نفكر في السؤال القادم.. ماذا لو نجحت مساعي السلام؟. إلى أين ستتجه اليمن بعدها؟...

سالم صالح بن بريك:
وجه اليمن في مشهد الدعم السعودي

طغى خبر دعم المملكة العربية السعودية الجديد لليمن والبالغ 1.2 مليار دولار على الأوضاع في البلاد، ولكن هُناك زاوية في مشهد الدعم السعودي لليمن لابد أن نُلقي عليها الضوء وهو الشخصية التي مثلت اليمن في توقيع اتفاقية الدعم السعودي، وهو وزير المالية سالم صالح سالم بن بريك، هذا الرجل الذي يعمل ليل نهار، على إنقاذ الوضع المالي اليمني المُتعثر من خلال لقاءات دولية على أعلى مستوى، وزيارات مكوكية للكثير من الدول، فهو من نوعية المسؤولين الذين يحبذون البُعد عن الإعلام والظهور ويسعى ليكون عمله وجهوده وإنجازاته من يتحدث عنه، لدرجة أنه من الشخصيات القلائل في الحكومة الذين لم يُثار حولهم أي شائعات، نظرًا إلى أنه مُنغمس في عمله بدرجة كبيرة.

سخاء سعودي برز بشكل أوضح

وزير المالية سالم صالح سالم بن بريك، ثمن الدعم السعودي السخي للشعب اليمني وتوجيه خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده رئيس مجلس الوزراء بمنح اليمن 1.2 مليار دولار، موجهًا الشُكر في تصريحات صحفية لخادم الحرمين الشريفين وولي عهده والحكومة والشعب السعودي لمواقفهم الأخوية النبيلة والصادقة والداعمة لليمن واليمنيين في كافة المجالات ومختلف المراحل وأصعب الظروف، مضيفاً: إن هذا السخاء برز اليوم بشكل أوضح بالتوقيع على اتفاقية المنحة المقدرة بـ1.2 مليار دولار منها مليار لدعم الموازنة العامة للدولة.

امتداد للمواقف الأخوية المشرفة للمملكة

وأشار وزير المالية سالم صالح سالم بن بريك، إلى أن هذه المنحة الكريمة امتداد للمواقف الأخوية المشرفة للمملكة ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف حدة المعاناة الإنسانية التي يعاني منها الإنسان اليمني، والتي خلفتها الحرب التي تشنها مليشيا الحوثي الإنقلابية على بلادنا، وإقدامها على استهداف المنشآت الحيوية والاستراتيجية في تصدير النفط، ما أدى إلى توقف تصديره وحرمان الدولة من أهم مورد اقتصادي يشكل ما نسبته 65% من إيرادات الميزانية العامة للدولة.

علاجاً إسعافياً للاستدامة المالية

وأضاف وزير المالية: "نعول كثيراً على هذه المنحة خصوصاً في هذا الوضع الاستثنائي كون هذه المنحة تعد أمراً ضرورياً وعلاجاً إسعافياً للاستدامة المالية العامة وتعزيز قدراتها في مجابهة التحديات الاقتصادية والتخفيف من آثارها بل وتساهم في الاستقرار الاقتصادي، مُعربًا عن امتنانه للقيادة السعودية قائلاً: "ممنونون كثيراً لما تقدم المملكة من دعم وعطاء سخي في مختلف المجالات والمراحل الذي تمر بها بلادنا".

مليار دولار من صندوق النقد

في فبراير 2022، وقع اليمن مُمثلًا في الوزير سالم بن بريك اتفاقاً مع صندوق النقد العربي بقيمة مليار دولار لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي الشامل، حيث هدف إلى إرساء مقومات الاستقرار الاقتصادي والمالي والنقدي في اليمن، وتعزيز وضعية المالية العامة، وإعادة بناء مؤسساتها وتعزيز حوكمتها وشفافيتها، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويعها، وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وخلق فرص العمل.

وأشار وزير المالية إلى أن صعوبة الأوضاع الاقتصادية والمالية في اليمن انعكست سلباً على المواطن وأن تلك الوديعة والبرنامج سيلعبان دوراً في معالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية وإنعاش الاقتصاد الوطني.

توقيع اتفاقيتين مع اليابان لتأجيل فوائد الديون

وشهدت الفترة الأخيرة جهود كبيرة للوزير سالم صالح بن بريك، بعيدًا عن الدعم السعودي الأخير لليمن، منها لقاءه مع القائم بأعمال سفارة اليابان لدى اليمن كازوهيرو هيغاشي، وتوقيعه اتفاقيتين لتأجيل فوائد الديون الخاصة باليمن، كما تم مناقشة استئناف دعم الحكومة اليابانية لليمن في مجالات بناء القدرات وتأهيل الكوادر بقطاع المالية العامة والجمارك والضرائب، وكذا تأهيل الكوادر الوطنية في عدد من المجالات.

لقاء السفير التركي

وعلى جانب آخر بحث وزير المالية سالم بن بريك، أمس (2 أغسطس 2023) مع السفير التركي مصطفى بولات، ونائب السفير اطغرل نهري، سبل تعزيز وتطوير مجالات التعاون الثنائي في عدد المجالات، وتأكيد الوزير على اهمية مضاعفة الجهود الدولية لدعم الحكومة في مواجهات التحديات الاقتصادية والحفاظ على سعر العملة وتحسين الوضع الاقتصادي، حيث أشاد السفير بما تقوم به الحكومة من جهود وإجراءات تعمل على تحسين المستوى الاقتصادي والمعيشي للمواطنين.

مُطالبة واشطن بدعم الإصلاحات الاقتصادية

وفي نهاية الشهر الماضي، بحث وزير المالية سالم بن بريك، مع سفير الولايات المتحدة ستيفن فاجن، دعم الإصلاحات الاقتصادية، وتطورات الأوضاع الراهنة على الساحة الوطنية، حيث لفت الوزير إلى مدى الحاجة لدعم الأشقاء والأصدقاء ومواصلة برنامج الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في ظل التحديات الراهنة، وتسخير موارد الدولة في تحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتحسين الأوضاع العامة، خاصة بعدما قصفت ميليشيا الحوثي منصات تصدير النفط الذي يمثل 70% من الميزانية العامة للدولة.

تحسين المجالات الاقتصادية

وخلال لقاء مع مُديرة البنك الدولي لدى اليمن تانيا مير، أكد وزير المالية سالم بن بريك حرص بلاده على اعتماد سياسة مالية من شأنها الإسهام في تحسين المجالات الإنسانية والاقتصادية، مجددا دعوته للدول الشقيقة والصديقة إلى مواصلة ومضاعفة دعم الجهود الحكومية الرامية إلى استمرار الإصلاحات بالمجالات الاقتصادية والمالية، كما بحث الأوضاع الاقتصادية ومجالات الدعم الفني لوزارة المالية والمصالح والجهات التابعة لها.

تعاون مع الولايات المتحدة لتوفير أنظمة مالية

ومع بداية 2023 بحث الوزير سالم صالح بن بريك، في الرياض، مع المديرة القُطرية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في اليمن كيمبرلي بيل، خطة مشاريع الوكالة، وأوجه الدعم المقدم للتنمية في اليمن عبر شركة براجما، وتعزيز أوجه التعاون المشترك بين الجانبين الحكومي ممثلا بوزارة المالية اليمنية والأمريكي ممثلا بالوكالة الأمريكية، وأكدت المسؤولة الأمريكية الحرص على تعزيز التعاون مع وزارة المالية وتقديم الدعم في توفير الأنظمة المالية التي تساهم بالنهوض بإدارة الحسابات الحكومية والمالية العامة.

وفي النهاية فإن الوزير سالم صالح بن بريك، أثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن العمل على أرض الواقع هو الأهم والأبقى من محاولات التملق والظهور هُنا وهُناك دون أي جهود أو إنجازات أو عمل يُفيد المواطن اليمن، فالوزير بن بريك يعمل منذ سبتمبر 2019 (أي منذ أربعة سوات) كوزير للمالية دون محاولة منه للظهور الإعلامي على حساب العمل وبذل الجهد.

*نقلا عن صحيفة عين عدن

المالية
Al-Maliah

أسهمت في تحسين الوضع المالي وتنمية مختلف المجالات..

منح مليارية ودعم سعودي في 7 مجالات

أسهم الدعم السعودي غير المحدود خلال السنوات الأخيرة في رفع كفاءة الاقتصاد اليمني ومنع العملة من الانهيار، من خلال أوجه المساعدات التنموية التي تم تنفيذها عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والتي شملت المنح المليارية، إضافةً إلى مئات المشاريع منذ 2018 في سبعة قطاعات حيوية، وفق ما كشف عنه تقرير حديث للبرنامج.

التقرير ذكر أن تأسيس البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن جاء متكاملاً مع جهود السعودية الأخرى ليشمل مفاهيم الاستدامة، وتقديم الدعم التنموي والاقتصادي بما يسهم في تحسين حياة اليمنيين، ويحسّن من مستوى الخدمات المقدمة، ويرفع من كفاءة البنى التحتية، ويتواءم مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وبما يوحّد الجهود الإنمائية في اليمن، بالتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية والأممية، وبالتنسيق مع الحكومة اليمنية والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

وينتهج البرنامج في تنفيذ مشاريعه ومبادراته التنموية تطبيق مفاهيم الاستدامة مثل:

استخدامات الطاقة المتجددة، وبناء الأصول المجتمعية من خلال التدريب لتعظيم الآثار للأجيال القادمة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، والتواصل المجتمعي الفعال مع المستفيدين، والاستفادة من التجارب الإنمائية السابقة في بناء تدخلات تنموية ذات أثر فاعل ومتكامل وإيجابي.

تعزيز الإنفاق وتحفيز النمو

التقرير أوضح أنه خلال الأعوام من 2019 حتى 2022 أسهم الدعم الاقتصادي والتنموي، وحزمة الإصلاحات المقدمة من السعودية، في تحسين الوضع المالي، ومن ذلك الدعم منحة المشتقات النفطية السعودية التي أسهمت في تخفيض النفقات وتخفيف العبء على ميزانية الحكومة، مما أدى إلى خفض نسبة العجز من 38 في المائة إلى 23 في المائة، بالإضافة إلى الودائع المقدَّمة للبنك المركزي اليمني التي أسهمت في دعم سعر صرف الريال اليمني أمام الدولار واستقراره بشكل نسبي.

كما أسهمت حزمة المشاريع والبرامج التنموية التي نفّذتها السعودية عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، التي بلغت 229 مشروعاً ومبادرة تنموية بتكلفة مليار دولار، في تحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية، وخلق فرص العمل بالتعاون مع الحكومة اليمنية، وهو ما أسهم في تعزيز الإنفاق الحكومي، وشملت تلك المشاريع سبعة قطاعات هي: التعليم والصحة والطاقة والنقل والمياه والزراعة والثروة السمكية والمؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى البرامج التنموية في 14 محافظة يمنية.

وشمل الدعم السعودي لليمن تقديم منح من المشتقات النفطية، حيث بلغ إجمالي هذا الدعم نحو 4.8 مليار دولار، والمخصصة لتوليد الكهرباء لجميع محافظات اليمن، وتهدف هذه المنح إلى تحفيز الاقتصاد اليمني ورفع كفاءة القطاعات الحيوية والإنتاجية والخدمية.

ووفقاً للتقرير، بلغ إجمالي كمية الدعم من المشتقات النفطية بين عامي 2021 و2022 نحو 1.260.850 مليون طن متري لتشغيل أكثر من 70 محطة يمنية، بقيمة 422 مليون دولار، وُزّعت حسب الاحتياج الذي جرى رصده ودراسته في مختلف المحافظات. كما بلغ إجمالي كميات الوقود الموزَّدة لمنحة المشتقات النفطية لمادة الديزل 511.684.41 مليون طن متري، ومادة المازوت 257.955.86 مليون طن.

هذه المنحة أسهمت -حسب التقرير- في التخفيف من العبء على ميزانية الحكومة اليمنية، والحد من استنزاف البنك المركزي اليمني من احتياطيات العملة الأجنبية المخصصة لشراء المشتقات النفطية لتوليد الكهرباء من الأسواق العالمية، وذلك بتخفيض أسعار بيع الوقود عن الأسعار العالمية لتوليد الكهرباء بمقدار 79 في المائة لوقود الديزل، و94 في المائة لوقود المازوت، وذلك من خلال توريد كميات 3.898.608 مليون برميل للديزل و1.928.887 مليون برميل للمازوت.

كما بلغ إجمالي كميات الطاقة المنتجة 2.828 غيغاوات-ساعة وأثر ذلك في ارتفاع تشغيل متوسط ساعات الكهرباء في عدة محافظات، حيث بلغت في محافظة عدن نحو 20 في المائة والتي من شأنها أن تزيد من حركة التجارة بزيادة ساعات العمل في المحلات التجارية وفي الأسواق.

وأسهمت هذه المنح في توفير عدد من فرص العمل بنحو 16 ألف فرصة، كما أسهمت في تحفيز الحركة اللوجيستية في خدمات النقل من خلال حركة البواخر، حيث بلغ عدد البواخر للنقل الداخلي 21 باخرة، وبلغ عدد الناقلات 9.928 ناقلة، إضافةً إلى مساهمتها في ارتفاع أعداد المشتركين بالكهرباء بنحو 9.377 ألف مشترك، في حين بلغ عدد المستفيدين من المنحة 9.837044 مليون مستفيد.

بناء قدرات المؤسسات

على صعيد برامج بناء القدرات التي ينفّذها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، أفاد التقرير بأن ذلك شكّل أحد أهم التدخلات التنموية الداعمة للاستقرار وربط أعمال التنمية بأعمال السلام على مستوى المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والأصول المجتمعية والأفراد.

ففي عام 2022 دشنت المجموعة التنسيقية للمساعدة الفنية وتنمية قدرات المؤسسات اليمنية (TA-CDG) ورشة عمل بناء وتنمية قدرات المؤسسات اليمنية، برئاسة مشتركة بين مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وباستضافة من البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، في مدينة الرياض، بمشاركة 8 منظمات دولية و6 جهات حكومية يمنية، تمكيناً للمؤسسات الحكومية اليمنية من تشخيص احتياجاتها وتقييم قدراتها والاضطلاع بمهامها الأساسية والتكيف مع الظروف المختلفة التي تمر بها.

ورشة العمل شهدت نقاشات معمَّقة تركِّز على توحيد جهود الجهات المانحة وجرى فيها تبادل الرؤى والبحث عن أفضل الممارسات التي تستهدف المساعدة الفنية في تنمية قدرات المؤسسات اليمنية، وذلك لتعزيز التعاون والتكامل بين المؤسسات الدولية في مجال تقديم الدعم والتقليل من ازدواجية المهام وزيادة فاعلية الدعم وكفاءته.

ويشير البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في تقريره، إلى أنه أسهم من خلال برامج بناء قدرات الكوادر والقدرات في اليمن في نقل الخبرات وتطوير الكفاءات اليمنية، ودعم الشباب من كلا الجنسين للحصول على مستوى معيشي أفضل، وتعزيز الصمود والاستقرار المجتمعي لمواجهة الصدمات المختلفة، ورفع كفاءة وفاعلية القدرات والكوادر اليمنية في شتى مجالاتها، وتحسين سبل العيش.

فعلى مستوى بناء قدرات المؤسسات جرى تنفيذ برنامج بناء القدرات لموظفي البنك المركزي، وبرنامج بناء القدرات لوزارة المالية، وبرنامج بناء القدرات لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وبرنامج تدريبيّ لموظفي وزارة الطاقة والكهرباء، والبرنامج التدريبي لمنسوبي المؤسسة العامة للكهرباء لمدة عام، كما أسهم البرنامج السعودي في رفع كفاءة وفاعلية الدعم المقدم في قطاع النقل، وتشغيل المنشآت الصحية ورفع كفاءتها وفاعليتها.

بناءٌ على أكثر من مستوى

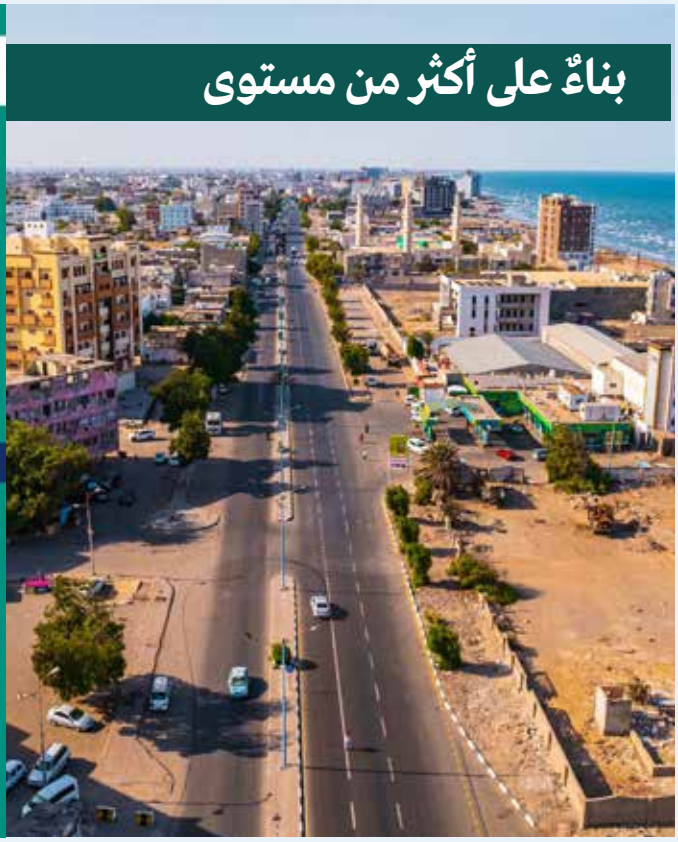

وأوضح البرنامج السعودي أنه قدم برامج أخرى أسهمت في بناء القدرات على المستوى الفني، عبر برنامج دعم سبل العيش للمجتمعات المتضررة، وورش تحديد ومعالجة معوقات التنمية الزراعية، وبرنامج التمكين الاقتصادي للسيدات، ومشروع بناء المستقبل للشباب اليمني.

وعلى مستوى بناء قدرات الأصول المجتمعية، تم تنفيذ برنامج رفع قدرات موظفي قطاع الإسكان، ورفع قدرات المهندسين في محافظة عدن في إدارة المشاريع وإجراء المسوحات الميدانية ضمن مشروع المسكن الملائم، والتدريب على عمليات تنظيم وإدارة المشاريع.

ويؤكد التقرير أن برامج بناء وتنمية القدرات بجميع مساراتها أسهمت في تحقيق أثر ملموس، ومنها مشروع استخدام الطاقة المتجددة لتحسين جودة الحياة في اليمن، وذلك عبر تدريب 18 مهندساً ميدانياً على أساسيات العمل لمنظومات الطاقة الشمسية، وبناء قدرات 24 عضواً من اللجان في 12 مشروعاً للمياه التي تعمل بمنظومات الطاقة الشمسية، وبناء قدرات 16 مهندساً في مشاريع الري الزراعي بالطاقة الشمسية.

وفي حين استفاد 687 شاباً وشابة من التدريب عبر مشروع بناء المستقبل للشباب اليمني في محافظة عدن وضواحيها، أسهم البرنامج السعودي في بناء قدرات 60 رائدة أعمال، ودعم 35 رائدة أعمال، و1545 من صغار المنتجين في القطاعات الحيوية، ونفّذ ورشاً تدريبية استفاد منها 154 مهندساً ميدانياً و51 مرشداً في مجال الثروة الحيوانية و10 أطباء بيطريين و73 مهندساً زراعياً.

ورفع البرنامج -وفق التقرير- قدرات 40 مهندساً من موظفي قطاع الإسكان في عدن في إدارة المشاريع وإجراء المسوحات الميدانية ضمن مشروع المسكن الملائم، كما استفاد 20 طبيباً وممرضاً من التدريب على استخدام الأجهزة الطبية وصيانتها الدورية في 3 مستشفيات في محافظة مأرب، إضافةً إلى استفادة 200 شخص من مبادرة «النقد مقابل العمل» في مجال التركيبات الكهربائية والتبريد والتكييف.

وحسب التقرير، استفادت 162 سيدة من الورش التدريبية والخدمات الاستشارية في مجال إدارة المشاريع الصغيرة والحرف اليدوية والحاسب الآلي، ونُفّذت 13 دورة تدريبية استفاد منها 45 مهندساً وفنياً لكل دورة تدريبية من منسوبي وزارة الطاقة والكهرباء، كما استفاد 17 طبيباً وممرضاً من برنامج بناء القدرات في مراكز غسيل الكلى وفي تشغيل المنشآت الصحية ورفع كفاءتها وفاعليتها. كما جرى تدريب 15 من موظفي الإطفاء في مطار عدن، وتدريب 15 من المختصين في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، وتقديم ورشة تحديد ومعالجة معوقات التنمية الزراعية في محافظة الجوف استفاد منها 45 من موظفي مكتب الزراعة والري ومكتب الشؤون الاجتماعية.

كفاءة الاقتصاد وتثبيت التنمية

يوضح التقرير أن الدعم السعودي المتكامل لليمن أدى إلى تحقيق جزء من الكفاءة الاقتصادية وتعزيز الوضعين المالي والاقتصادي، لا سيما سعر صرف الريال اليمني، حيث انعكس إيجابياً على الأحوال المعيشية للمواطنين اليمنيين مع استقرار نسبي في أسعار السلع الغذائية والحد من تدهور القوة الشرائية، والمساهمة في تحسين الاقتصاد.

ويؤكد البرنامج السعودي في تقريره أن السعودية تسعى من خلال التنمية في اليمن إلى التخفيف من تأثير الأزمة الحالية على الأسر والمجتمعات، ودعم قدرات المجتمعات المحلية ورفع كفاءتها الإدارية والإنتاجية، ضمن جهود تكاملية مع المنظمات الدولية والأممية وبالتعاون مع الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في اليمن.

يقول البرنامج إنه يستفيد من التجارب السابقة في تنمية البلدان والممارسات الدولية والمحلية السابقة، وهو ما ساعد في تثبيت عمل البرنامج التنموي وجعل تلك التجارب حجراً أساسياً في البعد والعمق التنموي.

الملاية
Al-Maliah

229 مشروعاً ومبادرة تنموية

وفي سياق المبادرات التنموية، أفاد التقرير بأن البرنامج السعودي نفَّذ 229 مشروعاً ومبادرة تنموية في أنحاء اليمن، منها 52 مشروعاً ومبادرةً في قطاع التعليم، و38 مشروعاً ومبادرةً في قطاع النقل، و34 مشروعاً ومبادرةً في قطاع الصحة، و32 مشروعاً ومبادرةً في قطاع المياه، و29 مشروعاً ومبادرةً في قطاع الطاقة، و18 مشروعاً ومبادرةً في قطاع الزراعة والثروة السمكية، و12 مشروعاً في قطاع المباني الحكومية، و14 مبادرةً تنموية.

المشاريع والمبادرات التنموية التي نفَّذها البرنامج السعودي في قطاع النقل بلغت 38 مشروعاً ومبادرة تنموية، حيث أسهمت في تحسين مستوى النقل والبنية وتحسين الفرص اللوجيستية وتوفير النقل الآمن للأفراد والبضائع، ودعم القدرة على الوصول للخدمات والأسواق تعزيزاً للأمن والترابط الاجتماعي.

وشملت المشاريع الداعمة لقطاع النقل إعادة تأهيل اثنين من المنافذ البرية، و9 مشاريع طرق، منها 6 طرق داخلية وطريق رابط بين المحافظات ومشروعان لطرق دولية، و4 مشاريع لرفع كفاءة الموانئ وطاقتها الاستيعابية.

وأكد التقرير أن هذه المشاريع أسهمت في رفع كفاءة الموانئ وطاقتها الاستيعابية، ورفع مستوى وكفاءة المطارات، حيث كان أحدث دعم لهذا القطاع تدشين المرحلتين الأولى والثانية من مشروع إعادة تأهيل مطار عدن الدولي، المساهم الرئيسي في ربط عدن بمحيطها من المحافظات وبالإقليم، محسناً بذلك جودة الخدمات المقدمة للمسافرين وشركات الطيران العاملة، ووضع حجر الأساس للمرحلة الثالثة التي سيستكمل فيها إعادة تأهيل المدرج الرئيسي للطيران وأنظمة الملاحة والاتصالات.

أما في قطاع المياه فأسهم البرنامج السعودي -حسب التقرير- في توفير مصادر المياه العذبة والآمنة، وسد الاحتياجات للمياه في مختلف المحافظات ورفع كفاءة المنظومات المائية فيها، حيث أسهمت مشاريع البرنامج في هذا القطاع بتغطية 50 في المائة من احتياجات محافظة سقطرى من المياه، وتغطية 50 في المائة من احتياجات مدينة الغيضة في محافظة المهرة، وتغطية 10 في المائة من احتياجات محافظة عدن، كما أسهمت المشاريع في إدارة الموارد المائية، وتنويع مصادر المياه، ورفع كفاءة توزيع المياه في المناطق الحضرية والريفية.

وفي قطاع الصحة، أدى الدعم السعودي المقدّم في رفع قدرات قطاع الصحة، وتوفير خدمات الرعاية الصحية بكفاءة وفاعلية، حيث اشتمل على دعم 26 منشأة طبية، وأيضاً 52.730 ألف دواء وأداة طبية، و43.601 ألف جهاز ومعدة طبية، وتوفير 17 عربة إسعاف، وكان آخر دعم للبرنامج في قطاع الصحة افتتاح مشروع إعادة تأهيل وتشغيل مستشفى عدن العام ومركز القلب، والذي يستفيد منه نحو نصف مليون يمني سنوياً ويقدم خدماته مجاناً.

على صعيد قطاع الطاقة، أساهم دعم البرنامج في تعزيز قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية التعليمية والصحية واستقرار أسعار السلع الأساسية، وكذلك تحسين المستوى المعيشي والحياة اليومية للمستفيدين، كما أسهمت منحة المشتقات النفطية السعودية بتشغيل 80 محطة لتوليد الكهرباء، إضافةً إلى مساهمة الدعم المقدم في رفع كفاءة الطاقة وتحسين القدرة التشغيلية، وكذلك تعزيز استخدامات الطاقة النظيفة.

ويذكر التقرير أن المشاريع والمبادرات التنموية في قطاعي الزراعة والثروة السمكية أسهمت في بناء أصول مجتمعية ذات قدرة إنتاجية وكفاءة تدعم سلاسل القيمة، والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ودعم المستوى المعيشي للمجتمعات المستفيدة، وكذلك تعزيز استخدام التقنيات والنظم الزراعية الحديثة، ورفع معدل وجودة الإنتاج، وتحفيز الإنتاج الغذائي المستدام،

وتمكين المزارعين والمزارعات بما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي قطاع المؤسسات الحكومية أسهمت مشاريع ومبادرات البرنامج السعودي -حسب التقرير- في دعم قدرات المؤسسات الحكومية على تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية في مجالات الأمن والاستقرار، وتحسين النطاق الحضري والمساهمة في التنمية الحضرية، وأيضاً في رفع قدرات المؤسسات الحكومية اليمنية عبر تدريب الكوادر اليمنية وتأهيلها، ودعم القطاع الخاص من خلال تأهيل الموردين والمقاولين.

قطاع التعليم كان له نصيبه من الدعم السعودي، حيث تم تنفيذ 52 مشروعاً ومبادرة تنموية، منها بناء وتجهيز 31 مدرسة نموذجية وتوفير 548.852 ألف كتاب مدرسي تمّت طباعته وتوزيعه، وتوفير 12.978 ألف قطعة أثاث مدرسي، وتوفير 26 حافلة للنقل التعليمي، وأسهم هذا الدعم في توفير الوصول إلى التعليم للطلبة بمختلف الفئات العمرية من كلا الجنسين وذوي الإعاقة.

البرامج التنموية الأخرى التي نفّذها البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن في 11 محافظة مستفيدة أسهمت -وفق التقرير- في تعزيز الصمود الريفي والتمكين الاقتصادي مع تحقيق مبدأ المساواة في الفرص بين الجنسين، كما أسهمت البرامج التنموية في الصمود في وجه الصدمات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، وتمكين النساء اقتصادياً، ودعم سبل العيش والمعيشة، وتحسين الحياة اليومية، وبناء قدرات المرأة والشباب والمجتمعات.

تتقدم قيادة وموظفي مصلحة الجمارك

الديوان العام في العاصمة المؤقتة عدن وفروعها في المحافظات

بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

ودولة الدكتور/ معين عبدالملك سعيد- رئيس الوزراء

ومعالي الأستاذ/ سالم صالح بن بريك- وزير المالية

وإلى كافة شعبنا اليمني العظيم بمناسبة

الذكرى الـ61 لثورة الـ26 من سبتمبر

والذكرى الـ 60 لثورة الـ14 من أكتوبر المجيدتين،،،

سائلين المولى عز وجل أن يعيد المناسبتين وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار،،،

عنهم/ **عبدالحكيم ردمان القباطي**

رئيس المصلحة

إمكانيات تعزيز الموارد العامة للدولة في ظل الظروف الراهنة

د. سامي محمد قاسم
رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة عدن

تعيش اليمن ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة ما بين تأثيرات الحرب الداخلية وما تسببت به من دمار للكثير من القطاعات الاقتصادية والخدمية وانعكست اثارها على الواقع المعيشي للمواطنين والازمات الاقتصادية العالمية وما تسببت به من موجة تضخم مستورد لأغلب دول العالم وموجات انهيار العملات الوطنية لكثير من دول المنطقة (لبنان - مصر- سوريا) والتي لم تستطع مواجهة التكثير من التحديات الاقتصادية، وزاد من التأثيرات السلبية على الاقتصاد اليمني الحرب الاقتصادية التي يشنها الحوثيين على الحكومة المعترف بها دوليا ومحاولة اعاقة اي محاولات للتعافي الاقتصادي في المناطق المحررة واخرها الهجمات التي شنها على موانئ تصدير النفط، وهو ما اثر على قدرة الدول في تصدير النفط الذي يعتبر المورد الاساسي للموازنة العامة وبالتالي فقدت الدولة اهم موارد دعم الموازنة العامة واصبحت امام خيارات محدودة لإعادة ضخ موارد للموازنة المنهكة اصلا بسبب ظروف الحرب.

وبدلا من البكاء على اللبن المسكوب سنحاول هنا البحث عن اجراءات و اليات جديدة لحشد الموارد أو تعزيز الاليات القائمة على ان تكون تلك الإجراءات تتسم بسرعة التأثير (تتراوح بين ايام و6 اشهر على أقصى تقدير).

السير على جانبين

قبل البحث عن اليات تعزيز الموارد العامة وزيادتها لابد من تحديد الهدف الاساسي لذلك ألا وهو تغطية اي عجز في الموازنة وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط الموضوعة في جانب التنمية وتحسين وتطوير البنى التحتية والخدمية المقدمة للمواطنين.

ولذلك فإن تعزيز الموارد ليس الهدف بحد ذاته ولكن هو الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق هدف تلبية متطلبات تنفيذ خطط الحكومة في مجال التنمية والالتزام بتلبية التزاماتها من رواتب وخدمات مقدمة للمواطنين، وعلى ذلك لابد من ان يتم السير على جانبين في هذا الموضوع:

الجانب الأول ألا وهو تجفيف منابع الهدر المالي

وهو ما يعني تخفيف الانفاق الغير ضروري والغير مبرر والغير مرتبط بالخطط التنموية الاساسية، وهو ايضا ينقسم إلى جانبين:

- مكافحة الفساد المالي والاداري.
- تخفيض الانفاق الحكومي.

أ- مكافحة الفساد المالي والاداري :

تعتبر الخطوة الاولى في سبيل تعزيز قدرة الدولة على ادارة مواردها بكفاءة، ومع تسليمنا ان مكافحة الفساد والرقابة على اداء المؤسسات هو عمل الاجهزة الرقابة، فأن احد اركان مكافحة الفساد الاداري والارتقاء به هو اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب أي اختيار الكفاءات المناسبة المهام الموكلة اليها وفقا لمعايير الكفاءة المهنية والسلوكية والتخصص وهو من صميم عمل الحكومة وبالتالي هو الركن الاول من اركان تعزيز موارد الدولة من خلال رفع كفاءة الجهاز الاداري بشكل تدريجي من خلال الاختيار الكفء لذوي المناصب العليا والمتوسطة في الدولة، مع تعزيز دور الاجهزة الرقابية ودعمها.

ب- الركن الثاني في هذا الجانب يتمحور حول تخفيض الانفاق الحكومي الغير ضروري وغير المبرر:

ويمكن تحديد ابرز اتجاهات الصرف التي لاتعد من النفقات الضرورية ويمكن تأجيلها والاستفادة من مخصصاتها في تغطية النفقات الضرورية (يمكن تأجيلها إلى حين تحسن الظروف المالية والاقتصادية):

- الابتعاث الخارجي للطلاب اليمنيين في التخصصات التي لها نظير محلي (ويمكن الاستعاضة عنها بانتداب خبراء اجانب لتدريسها داخل الوطن)
- البعثات الدبلوماسية في الخارج (تخفيض عدد البعثات اليمنية بالخارج وتخفيض عدد الموظفين للهيئات المختلفة في السفارات والبعثات في الخارج) (يمكن انتداب مواطنين يمنيين في بعض الدول كأشخاص اعتباريين ممثلين للبعثة اليمنية) شراء السيارات والاثاث للموظفين الحكوميين.
- السفريات الغير ضرورية للمشاركات الخارجية للهيئات الحكومية (يمكن ان يتم التمثيل من قبل اقرب البعثات في الخارج لمكان الحدث)
- ايقاف شراء الطاقة مع فتح المجال للقطاع الخاص للدخول المباشر لسوق الطاقة وهو ما سوف يوفر على الدولة ما يقرب 15% من حجم الانفاق العام.
- توقيف صرف اي مرتبات بالعملة الصعبة وتحويلها للعملة المحلية مع ايقاف اي تعينات خارج اطار القانون وتخفيض جيش الاستشاريين.

الجانب الثاني تعزيز موارد الدولة

بعد الانتهاء من توضيح الجانب الاول ننتقل الى الجانب الثاني في كيفية تعزيز موارد الدولة خصوصا في ظل الظروف الراهنة حيث اصبح تصدير النفط امرا غير متاحا مما افقد الموازنة مورد هام من مواردها.

ولحل هذه الاشكالية لابد من تحديد أهم موارد الدولة في اليمن أو في اي دولة اخرى في العالم.. وتتركز اهم موارد الدولة في:

- الضرائب. - الجمارك.
- إيرادات بيع الموارد الطبيعية.
- مشاركة الدولة في النشاط الاقتصادي الانتاجي.
- عوائد ادارة ممتلكات الدولة.

المالية
Al-Maliah

الضرائب

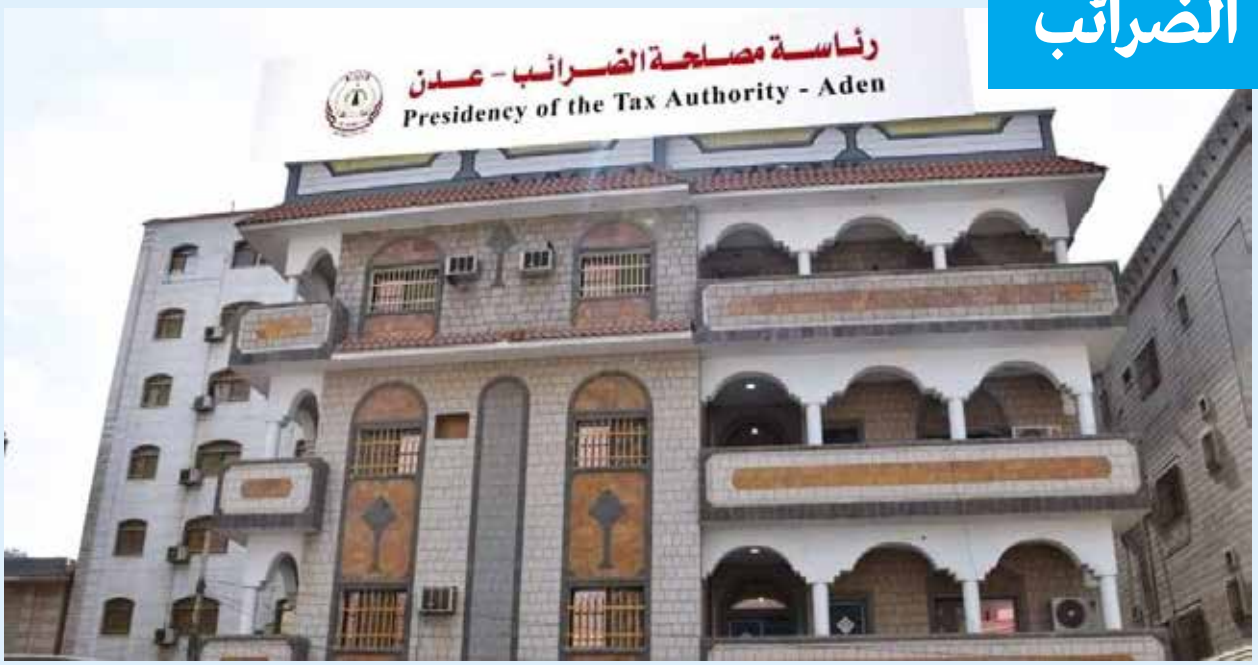

هي اهم مورد مالي لكثير من دول العالم وخصوصا الدول المتقدمة (تمثل الضرائب نسبة 46% من الناتج المحلي الاجمالي في بلجيكا، 49% في الدنمارك، 46% في فرنسا، 40% في هولندا)، بينما تمثل 7% فقط في اليمن (وفقا لبيانات 2014) وهو ما يوضح حجم الهوة الكبيرة في تحصيل الضرائب المتنوعة.. إن مشكلة تحصيل الضرائب في اليمن هي منذ ما قبل الحرب وليست وليدة اللحظة.

قطاع الضرائب هو من اكبر القطاعات الإيرادية في اليمن وحل في المرتبة الثانية بعد النفط في الايرادات في موازنة 2014 (آخر سنة مالية قبل الحرب) وتقارب 30% من حجم الايرادات وبقيمة ايرادات أكثر من 586 مليار و400 مليون ريال وهو ما يعادل 2.72 مليار دولار (علما بأن اليمن من الدول التي تعاني من حجم تهرب كبير يقدره البعض بأكثر من 4 مليار دولار (خسر الاقتصاد اليمني 4 مليارات و700 مليون دولار سنويا بسبب التهرب الضريبي.

وقالت دراسة أعدتها مؤسسة "فريدريش إيبرت" الألمانية، إن نسبة المسجلين من دافعي الضرائب المكلفين لا تتخطى 3% قبل الحرب.

وبالنظر إلى حجم الايرادات الحالية للضرائب في اليمن الان نجد أنها تتراوح بين 600 مليار ريال (في حدود 500 مليون دولار)في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها وبين تريليون ريال تقريبا (في حدود 1.75 مليار دولار) في مناطق سيطرة حكومة الامر الواقع في صنعاء.

(حافظ الحوثيون على استلام جزء كبير من الإيرادات الضريبية بمناطق سيطرتهم بسبب الثقل الاقتصادي والسكاني الذي تمثله المناطق التي يسيطرون عليها).

وعند الحديث عن وجود تهرب ضريبي لا يقصد فقط أن التجار يتهربون من دفع الضرائب المستحقة بل أن هناك تسرب للمدفوعات أو مدفوعات تتم بالمخالفة للقانون، ولذلك على الحكومة الارتقاء بأداء العمل الضريبي والعمل على اصلاح الاختلالات الضريبية وربطه بحجم المبيعات الكترونيا بحيث تتم المراجعة والدفع بشكل مباشر.

كما يجب التفكير الجاد وغير المعتاد واستخدام الضرائب كأداة من ادوت السياسية المالية في التحكم في الوضع الاقتصادي من خلال التحكم السوق.

كما يجب اقرار قوانين تحفيزية لدفع الضرائب كإقرار قانون لتخفيض الضرائب في حالة الالتزام بالتسديد في فترة محددة من العام أو في حالة الالتزام بتسليم الحسابات بشكل الكتروني، علما أن عملية رفع التحصيل للإيرادات الضريبية هي ليست فقط على عاتق وزارة المالية ممثلة بمصلحة الضرائب بل هي مهمة للحكومة ككل من خلال اقرار قوانين تحفيز الاستثمار وتشجيع الادخار وتحفيز المغتربين في الخارج على استثمار مدخراتهم في الداخل اليمني من خلال اقرار قانون تشجيع اليمنين في الخارج على الاستثمار في الداخل من خلال عدة اليات ممكنة في هذا المجال مثل:

- توزيع اراضي مجانية لكل مغترب يريد بناء منزل في اليمن.
- توزيع اراضي مجانية للمغتربين الراغبين للاستثمار داخل اليمن.
- تشجيع انشاء شركات مساهمة من قبل المغتربين للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل (مزارع الدواجن والالبان ومصانع الملابس والرخام وغيرها).
- تسهيل إجراءات الاستثمار بإقرار قانون النافذة الواحدة وتفعيل دور مكاتب الاستثمار في المحافظات.
- السعي لإنشاء وكالة ضمان الاستثمار كشركة تأمين على الاستثمارات تعطي ضمانات للمستثمرين لاستثمار أموالهم في اليمن.
- دعوة القطاع الخاص للدخول كشريك للدولة في ادارة بعض القطاعات مثل (الاتصالات - الكهرباء - الماء - النقل) مما يعمل على رفع كفاءة هذه القطاعات وتحسين مستوى خدماتها ويوفر على الدولة الكثير من الاموال التي كانت تنفق على مثل هذه القطاعات (تنفق الدولة أكثر من مليار دولار كدعم لقطاع الكهرباء المتهالك).

كل هذه الاجراءات كفيلة بحشد موارد مالية ضخمة للاقتصاد اليمني قادمة من الخارج (يلغ حجم تحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج عام 2021 اكثر من 4 مليار دولار - هذا غير الاموال الخارجة من اليمن من قبل المستثمرين الهاربين بسبب الاوضاع السياسية والحرب) والتي يمكن استثمارها في تحسين البنى التحتية وتحسين الخدمات وهو ما يشكل احد الاهداف الرئيسية للموازنة العامة وخطط الحكومة.

الجمارك

تعتبر الجمارك مصدر من مصادر جمع الايرادات الرئيسية في اليمن حاليا، ولكن بسبب تعدد جهات التحصيل الجمركي وتعدد الرسوم المرافقة المفروضة اصبح هناك ازدواجية في التحصيل والتوريد مما اثقل كاهل التجار وزاد الاعباء عليهم والتي نقلت بعد ذلك للمستهلكين مع عدم استفادة الدولة من هذه الموارد.

فنجد إن موارد الجمارك من الموانئ البرية الحدودية في حدودها الدنيا وايضا ايرادات الجمارك في كل من المهرة وحضرموت بالإضافة لتوقف ميناء المخا الذي يمكن ان يساعد في رفد الموازنة بمبالغ جيدة هي موارد غير محصلة يجب تحصيلها.

وعلى الحكومة الحرص على ازالة الجبايات الجمركية غير القانونية وتوحيد الرسوم في كل منافذ الجمهورية تحت سيطرتها.

بالإضافة إلى أن اعادة فتح ميناء الحديدة تسبب في انخفاض ايرادات دخول الموانئ في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها نتيجة لتحويل الكثير من التجار لنشاطهم الاستيرادي الى هناك، ولذلك على الدولة اقرار حزمة اجراءات تشجيعية لإعادة جذب التجار للعمل من المناطق المحررة مثل:

- اقرار تخفيضات جمركية على التجار عند تجاوز نشاطهم حد معين.
- العمل على تخفيض تكاليف الشحن والنقل الداخلي.
- العمل على تخفيض تكاليف الشحن الدولي من خلال السعي لتخفيض مبالغ التأمين الدولي والتنسيق مع دول التحالف لنقل عملية مراقبة السفن للموانئ في المناطق المحررة.
- تخفيض اجور الخزن سواء للمشتقات النفطية او الخزن الجاف والحد من تعدد جهات الجباية.
- اقرار برامج ترويجية للاستثمار والمستثمرين.
- تشجيع الغرف التجارية للمشاركة في ادارة النشاط الملاحي في المناطق المحررة.

الأوقاف

تعتبر الموارد الزكوية وموارد الاوقاف في اليمن من الموارد المجهولة القيمة الكلية حيث لا توجد احصائيات دقيقة لإجمالي تحصيلها أو قنوات صرفها، وبينما اعلنت سلطات الحوثيين أن ايرادات الزكاة في مناطق سيطرتهم بلغت وفقا لأخر تقرير لهم 75 مليار ريال يمني (رغم اتهامهم بأن الايرادات المحصلة أكبر من ذلك بكثير)، لم تصدر الحكومة المعترف بها أو وزارة الاوقاف أي تقارير علنية عن حجم التحصيل وجهات الصرف.

ولكن يمكن من خلال بعض الاجراءات الحسابية تقدير حجم الايرادات التي يمكن تحصيلها في كامل البلد ووفقا لتقديرات تقريبية.

فمثلا لو فرضنا أن الزكاة على التجارة 2.5% فانه وفقا لآخر إحصائية ضريبية كانت الضرائب عام 2014 540 مليار ريال او ما يعادل 2.72 مليار دولار، وبما أن ضرائب الأرباح في اليمن تبلغ 35% فأن النسبة المتوقعة للإيرادات الزكوية ستكون في حدود 180 مليون دولار اذا كانت الإيرادات الضريبية 2.72 مليار دولار، واذا كانت الإيرادات الضريبية كما هو متوقع تبلغ الضعف فإن الإيرادات الزكوية ستبلغ حدود 400 مليون دولار.

هذا فقط فيما يخص الإيرادات الزكوية أما فيما يخص الإيرادات الأخرى الخاصة بالأوقاف فاليمن هي واحدة من أكبر الدول التي فيها عقارات أوقاف تتنوع ما بين أراضي بيضاء وعقارات سكنية وتجارية إضافة لأوقاف في ممتلكات تجارية (نسبة من رأس مال مدفوع في بعض الشركات والمؤسسات التجارية) والتي للأسف لا تتوفر بيانات .

من الممكن استغلال ايرادات الاوقاف في العديد من المشاريع التي تحتاجها البلد والتي يمكن ان تكون بديلا للمنتجات المستوردة وبيعها بهامش ربح بسيط يضمن لوزارة الاوقاف ربح تستطيع من خلاله استمرار دعمها الاجتماعي، كما انه سيساعد على توفير منتجات محلية بديلة للمستوردة وبأسعار اقل كما انها ستوفر فرص عمل للأسر الفقيرة في هذه المشاريع وستخدم الاقتصاد الوطني من خلال تخفيض الواردات.

الاتصالات

يعتبر قطاع الاتصالات من القطاعات التي تحقق فيها ارباح ضخمة وللأسف فإن الحكومة المعترف بها مازالت بعيدة عن السيطرة على هذا القطاع الحيوي، تبلغ ايرادات هذا القطاع ما بين 240- 390 مليون دولار سنويا تتحصل عليها حكومة الامر الواقع في صنعاء، ويمكن للحكومة الشرعية أن تحصل على ايرادات ضخمة لو استغلت هذا القطاع بشكل كبير، من خلال فتح المجال للقطاع الخاص للدخول للاستثمار فيه.

بمناسبة ذكرى ثورتي الـ26 من سبتمبر و الـ14 من أكتوبر

تتقدم قيادة وموظفي وعمال ميناء عدن بكافة قطاعاته

بأصدق التهاني والتبريكات للقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس

الدكتور/ رشاد محمد العليمي

رئيس مجلس القيادة الرئاسي

وإلى كافة شعبنا في الداخل والخارج

سائلين المولى عز وجل أن يعيد المناسبتين وقد تحقق لشعبنا ووطننا السلام والاستقرار،،،

الدكتور/ محمد علوي أمزربه

رئيس مجلس الإدارة

المالية
Al-Maliah

بن بريك يكرم د. البطاني بدرع وزارة المالية

كرم وزير المالية سالم بن بريك، د. منصور البطاني نائب وزير المالية السابق بدرع وزارة المالية.

ويأتي التكريم تقديرا للجهود التي بذلها البطاني خلال فترة توليه منصبه.

من جانبه شكر الدكتور البطاني الوزير بن بريك على هذا التكريم واهتمامه بالكوادر المالية، مشيدا بالإنجازات والنجاحات الكبيرة التي حققها في بناء المالية العامة.

ويترأس اجتمـ

عقدت بمصلحة الجمارك في العاصمة المؤقتة عدن، برئاسة وزير المالية سالم بن بريك، اجتماعات مدراء القيمة الجمركية في رئاسة المصلحة والمكاتب والدوائر التابعة لها.

وتطرقت الاجتماعات التي استمرت 3 أيام بحضور رئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم القباطي، إلى معالجة الإشكاليات التي تواجه إدارات القيمة في مختلف المنافذ الجمركية البرية والبحرية والحلول المقترحة لحلها.

وأشاد وزير المالية بن بريك، بالتطور الكبير في ضبط القيمة الجمركية للسيارات والمعدات وتوحيدها في جميع المنافذ .. مشددا على ضرورة وضع معايير محددة ودقيقة للتقييم الجمركي وخصوصا للسيارات والمعدات، وكذا على ضرورة التزام مدراء القيمة الجمركية بالتنسيق مع رئاسة مصلحة الجمارك لمعالجة أي إشكاليات قد تواجههم.

ومن جانبه استعرض رئيس مصلحة الجمارك القباطي، الحلول التي ستقوم بها المصلحة في المنافذ لطرازات السيارات الجديدة وغير الموجودة في نظام القيمة .. مشيدا بالدعم المستمر من جانب قيادة وزارة المالية لمصلحة الجمارك لمواصلة جهود

خفض التأمين البحري ينعش المناطق المحررة اقتصادياً

كشف اقتصاديون يمنيون أثر توقيع اليمن مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة تهدف إلى خفض كلفة التأمين البحري على السفن القادمة إلى موانئ المحافظات المحررة، معتبرين أنها خطوة من شأنها إنعاش الوضع الاقتصادي في البلاد.

وتنص المذكرة على وديعة تأمينية بقيمة 50 مليون دولار، سيتم إيداعها في نادي الحماية التأمينية في بريطانيا، على أن يجري توقيع الاتفاق النهائي بين الطرفين مطلع شهر سبتمبر/أيلول المُقبل.

وقال نائب رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية في اليمن، رئيس الغرفة التجارية في العاصمة المؤقتة عدن، أبوبكر عبيد، إنه "إذا تم فعلاً التوقيع النهائي على الاتفاق، فإن ذلك سيعمل على إنعاش الوضع الاقتصادي للبلاد، ويحقق لها نقلة نوعية، وفرقا كبيرا".

وأوضح باعبيد أن "تخفيض تكلفة رسوم التأمين في المناطق المحررة، ولا سيما ميناء عدن، سينعكس بشكل مباشر على تخفيض كبير في أسعار السلع التجارية والمواد الغذائية واللوازم الطبية والمنتجات الأخرى".

ولفت عبيد إلى أن "أسعار تكلفة الشحن في الموانئ المحررة حاليًا هي الأعلى قيمة بين كافة موانئ بلدان المنطقة، مبينًا أن المذكرة إذا تمت ستعيد الثقة للموانئ المحررة لا سيما ميناء عدن، لكونه سيقدم للتجار العديد من التسهيلات".

ونوه إلى أن "التجار الذين اتخذوا ميناء الحديدة، المسيّطَر عليه من قبل الحوثيين، لشحن بضائعهم يعانون كثيراً، وما لجؤوا إليه إلا بسبب ارتفاع تكلفة الشحن في ميناء عدن"، مرجحًا أن تُعيد المذكرة "كل شيء إلى مكانه الصحيح".

بدوره، قال المدير التنفيذي لمركز الدراسات والإعلام الاقتصادي في اليمن، محمد إسماعيل، إن "تخفيض كلفة تأمين الشحن البحري سيشجّع التجار والمستوردين على تحويل بضائعهم، أو جزء منها، إلى ميناء عدن، بدلاً من ميناء الحديدة".

وأشار في حديثه إلى أن المذكرة "ستبعث رسائل إيجابية للتجار والمستوردين، لاعتماد ميناء عدن وجهةً لبضائعهم"، موضحًا أن "أي خطوات من شأنها المساهمة في تخفيض كلفة التأمين البحري على شحن البضائع ستؤدي إلى انخفاض أجور نقلها، وبالتالي سينعكس ذلك بصورة إيجابية على أسعار المواد".

ولفت إسماعيل إلى أن "معاناة اليمنيين منذ اندلاع الحرب تفاقمت بتضاعف أسعار المواد، لا سيما المواد الأساسية منها، المرتبطة بحياة الناس بصورة مباشرة، ويقف خلف ذلك الارتفاع عدة عوامل، منها زيادة تكاليف التأمين البحري، وبالتالي فإن أي انخفاض في تكاليف التأمين سيقود إلى انخفاض أسعار البضائع".

من جانبه، قال الخبير الاقتصادي حسين الملعسي: "لقد تسببت الحرب، ورفع رسوم التأمين البحري على السفن التجارية الواصلة إلى الموانئ اليمنية، بتراكم أزمات التوريد والشحن التجاري، وارتفاع أقساط التأمين البحري وتبعاته على عمليات الاستيراد، وضعف تغطية احتياجات السكان من السلع الغذائية الأساسية، واختلال واسع بين العرض والطلب في السوق، وانخفاض خطير في المخزون الغذائي".

المالية
Al-Maliah

ـــاعات مدراء القيمة الجمركية

الارتقاء بمستوى العمل الجمركي.

وبدوره أفاد مدير عام القيمة الجمركية محمد قراضة، بأن الإدارة العامة للقيمة بصدد الرفع بمرجع متكامل للقيمة فيما يخص السيارات منذ العام 2016 حتى العام 2023. وخرج الاجتماع بتوصيات هامة تهدف الى تحديث دليل القيمة للسيارات والمقطورات والمعدات وتفعيل الدليل المحدث بقاعدة بيانات النظام الآلي للسيارات والمعدات في جميع المنافذ والدوائر الجمركية لتوحيد اجراءات استيفاء الرسوم القانونية مع تفعيل دور الرقابه على السيارات التى عليها بلاغات واحالتها للجهات المختصة.

وأضاف، خلال حديثه: أن "هذا الأمر أثّر على الأمن الغذائي وعلى الأنشطة التجارية، مع تفاقم صعوبات النقل البحري في ظروف الحرب، وتغيير وجهات السفن خارج الموانئ اليمنية، كما أثر على ارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية إلى مستويات تفوق قدرة المواطنين الشرائية".

وبين الملعسي أن "توقيع المذكرة سيخفض كلفة التأمين البحري ويعيدها إلى وضعها ما قبل الحرب، وبالتالي تخفيض تكاليف الاستيراد، وتأمين حاجة الأفراد والاقتصاد من الاكتفاء في السلع، وتخفيض الأسعار عمومًا".

تعميم وزير المالية رقم (9) لعام 2023 بشأن تنظيم تدفق بيانات وآلية صرف المرتبات

أصدر معالي وزير المالية سالم صالح بن بريك تعميما رقم 9 لسنة 2023، بشأن تنظيم تدفق بيانات وآلية صرف مرتبات موظفي الدولة.

وجاء في التعميم: وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة في تنظيم آلية صرف مرتبات موظفي الدولة ولتيسير تدفق البيانات تلتزم كلا من السلطتين المركزية والمحلية بما يلي:

١- في السلطة المركزية يتم إعداد استمارة اعتماد الصرف من نسختين أصليتين تسلم إحداها لوزارة المالية والأخرى تبقى لدى ديون عام الجهة(الشؤون المالية - إدارة الحسابات).

٢- تعد كشوفات المرتبات والخلاصة على مستوى المجموعة والدرجة واستمارة الصرف من نسختين أصليتين تسلم نسخة لوزارة المالية مع نسخة الكترونية للكشوفات المسلمة للبنك والأخرى تبقى لدى ديوان عام الجهة(الشؤون المالية - إدارة الحسابات).

٣- يتولى ديوان عام الجهة بعد إتمام عمليات المراجعة بموجب القوانين واللوائح النافذة إصدار الشيكات عن الديوان وفروعه وتحرر شيكات الصافي بأسماء البنوك التي تم اختيارها مع تسليم نسخة العقود الموقعة مع البنوك لوزارة المالية.

٤- يتم إعداد خلاصة كشوفات التنزيلات والاضافات من نسختين تسلم إحداها لوزارة المالية مع تقرير موجز لعملية الصرف للشهر السابق.

٥- تسلم طلبات صرف المرتبات عن الشهر الجاري مع كشوفات الراتب والخلاصات واستمارة الصرف في موعد لا يتجاوز اليوم السادس عشر (١٦) من كل شهر لوزارة المالية.

٦- في السلطة المحلية يتم اتباع نفس الإجراءات المتبعة في السلطة المركزية ويتم الصرف عبر مكاتب المالية في المحافظات وتسلم نسخة مع المؤيدات الواردة اعلاه إلى وزارة المالية ونسخة تبقى في مكاتب المالية بالمحافظات (الوحدة الحسابية العامة).

٧- إتباع أي إجراءات تخالف ما ورد أعلاه سيؤدي إلى عدم التعزيز بالمرتبات بسبب نقص المؤيدات ومخالفة الإجراءات المطلوبة.

تأمل وزارة المالية التفاعل بإيجابية وتوجيه المعنيين بالالتزام الصارم بما ورد أعلاه للمساهمة في إنتظام صرف مرتبات موظفي الدولة بموعدها تحقيقا للمصلحة العامة.

التحديات المصرفية في اليمن

معاذ عبدالواحد محمد الصبري

تشهد اليمن حاليًا أوضاعًا صعبة في مجال القطاع المصرفي، حيث يواجه البنوك والمصارف العديد من التحديات الاقتصادية والأمنية. ومن أبرز هذه التحديات توقف عملية الإقراض، سحب الودائع، وإيقاف التعامل بالبطاقات المصرفية في المناطق التي يسيطر عليها مليشيات الحوثي. يعد هذا المقال فرصة لفهم تأثير هذه القضايا على النظام المصرفي والاقتصاد اليمني في ظل الظروف الحالية.

يُعد القطاع المصرفي في اليمن معرضًا للعديد من التحديات والصعوبات، ومن بينها:

إيقاف عملية الإقراض

تعاني البنوك والمصارف اليمنية من صعوبة في توفير القروض والتمويل للأفراد والشركات، وذلك بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة التي تعيشها البلاد وكذلك القيود التي تفرضها مليشيات الحوثي على البنوك. يؤثر إيقاف عملية الإقراض على النشاط الاقتصادي ويعوق التنمية في اليمن، حيث يعتمد العديد من الأفراد والشركات على القروض لتمويل مشاريعهم وتحقيق النمو الاقتصادي.

سحب الودائع

تزداد حالات سحب الودائع من البنوك اليمنية بشكل كبير، وذلك بسبب عدم الثقة في النظام المصرفي والمخاوف من فقدان الودائع أو تعرضها للتدهور. هذا يؤدي إلى نقص في السيولة المالية وتأثير سلبي على الاقتصاد اليمني بشكل عام.

تعليق التعامل بالبطاقات المصرفية

تواجه البنوك اليمنية صعوبة في استمرار التعامل بالبطاقات المصرفية بسبب القيود التي تفرضها مليشيات الحوثي على البنوك، حيث يتعذر على العديد من العملاء سحب الأموال من الصراف الآلي أو استخدام البطاقات في عمليات الشراء والدفع. هذا يزيد من الصعوبات المالية التي يواجهها الأفراد والشركات، ويعزز من حاجة البلاد لإيجاد حلول بديلة.

التهديدات الأمنية

تعاني البنوك اليمنية من التهديدات الأمنية والتطرف المسلح، مما يزيد من صعوبة تشغيلها وتقديم الخدمات المصرفية.

القيود الدولية

تفرض العديد من الدول قيودًا على الحوالات المالية إلى ومن اليمن، مما يزيد من صعوبة التعامل المصرفي ، مما يؤثر على القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية وإجراء العمليات المالية الدولية بسهولة. هذا يضعف القدرة على استيراد السلع الأساسية وتلبية احتياجات الشركات والأفراد في اليمن.

النقص في التمويل

حيث تعاني البنوك اليمنية من نقص في التمويل بسبب الأزمة الاقتصادية وتراجع الإيرادات النفطية وتدهور الوضع الأمني.

تدهور العملة المحلية

تعاني العملة اليمنية من تدهور قيمتها بسبب الصراع المستمر والعجز المالي. هذا التدهور يؤثر على المصارف والبنوك اليمنية بشكل كبير، حيث يفقدون القدرة على تلبية احتياجات العملاء الذين يرغبون في تحويل الأموال أو الاستثمار في العملات الأجنبية.

زيادة المخاطر وتكاليف الائتمان

تعتبر البنوك اليمنية معرضة لمخاطر متعددة، بما في ذلك مخاطر الائتمان والقروض الرديئة وعدم السداد. وهذا يؤدي إلى زيادة تكاليف الائتمان وتقليل إمكانية تمويل المشاريع الاقتصادية والتجارية.

هذه بعض التحديات المصرفية التي تواجهها اليمن. ومع ذلك، يعمل القطاع المصرفي والمؤسسات المالية في اليمن على تقديم الخدمات المصرفية الضرورية للسكان والشركات، بالرغم من هذه التحديات.

التحديات التي تواجه المصارف والبنوك اليمنية لها تأثير كبير على الاقتصاد

المالية
Al-Maliah

اليمني بشكل عام. إليك بعض التأثيرات الرئيسية:

- تباطؤ النمو الاقتصادي وتقلص الأنشطة التجارية في اليمن.
- ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم الفقر والعوز.
- زيادة الضغوط على البنوك والمصارف اليمنية وتهديد استقرارها.
- انخفاض الثقة في النظام المصرفي.
- زيادة معدل التضخم وانخفاض القيمة الشرائية للعملة مما أثر سلبًا على العملة المحلية وقيمتها الشرائية.

- تراجع الاستثمارات الأجنبية: بسبب الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة، ينخفض الاهتمام بالاستثمار في اليمن. وهذا يؤثر على قدرة المصارف والبنوك اليمنية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ودعم الاقتصاد المحلي.

- تقلص السيولة: نظرًا للأوضاع الأمنية والسياسية الغير مستقرة في اليمن، فإن البنوك تواجه صعوبة في تأمين السيولة النقدية الكافية. وهذا يؤثر على القدرة على تلبية احتياجات العملاء وتوفير الخدمات المصرفية الأساسية.

بشكل عام.. هذه التحديات تسبب تأثير سلبي على الاقتصاد اليمني، مما يؤدي إلى تدهور الوضع المالي والاقتصادي للبلاد وتعقيد الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

بناء قدرات أعضاء لجنة مكافحة غسل الأموال في عدن

برعاية الاستاذ/ هاني وهاب نائب وزير المالية رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، نظمت اللجنة بالتعاون مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وشركة براجما- ورشة عمل "بناء قدرات أعضاء اللجنة الوطنية في مخاطر عدم الامتثال لإجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب".

وتناولت الورشة التدخلات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب والذي استهدف البنك المركزي اليمني ووحدة جمع المعلومات المالية.

وتهدف الورشة إلى رفع وعي أعضاء اللجنة بمخاطر عدم الامتثال، حيث استعرضت المخاطر المختلفة لعدم الامتثال على المستوى الوطني بمختلف مجالاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتناولت آليات إدارة هذه المخاطر وكذا متطلبات الخروج من القوائم السلبية الحالية. كما تم التطرق إلى آليات تفعيل عمل الأعضاء لدى جهات تمثيلهم بما يساعد على بناء وتعزيز منظومات مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب.

وتم خلال الورشة بيان أبرز نقاط الاتصال والتفاهم لتنسيق جهود التعاون المحلي بين مختلف الجهات المكونة للجنة الوطنية للخروج بنتائج إيجابية تعزز من جهود الدولة.

خطر عرقلة عودة الدولة ومؤسساتها

كتب/ نسيم البعيثي

الجميع يتابع عن كثب جهود الرئيس وتوجيهاته لمعالجة كثير الملفات السياسة والاقتصادية والامنية والعسكرية، ويجب أن ندرك كارثية الوضع المعقد وكبر التحدي، ونطلب من الجميع التعامل بكل جدية ومسئولية والوقوف مع الرئيس ومجلس القيادة والحكومة من أجل استكمال استعادة الدولة اليمنية وبسط نفوذها على كافة تراب الوطن.

إن إدراك المرحلة يجب أن يكون من خلال الوعي بمخاطرها، أن وجد هناك تقصيرا يجب تلافيه، والتحديات يجب تخطيها، والعراقيل يجب تجاوزها، وندعو كل القوى السياسة والمكونات إلى الالتحام والتوحد ورص الصفوف لمواجهة الانقلاب واستكمال استعادة الدولة اليمنية.

سننتصر على الكهنوت والتخلف ، بوحدة الصف والوقوف معاً في معركتنا المصيرية بقيادة مجلس القيادة الرئاسي وسننتصر بالوعي والتلاحم الاجتماعي والتراحم والتعاون والإخاء والتسامح ، وسننتصر على كل ذلك باستكمال استعادة الدولة ومؤسساتها على كل ذرات التراب الوطني، وهزيمة الانقلاب.

أثمرت جهود الرئيس العليمي بتوقيع اتفاقية دعم اقتصادي سعودي لبلادنا اليمن بقيمة مليار و 200 مليون دولار لدعم الموازنة العامة، والإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتعزيز الأوضاع الخدمية والأمن الغذائي، وتخفيف معاناة المواطنين، ووجه الرئيس الحكومة بالعودة الى العاصمة المؤقتة عدن للممارسات مهامها من الداخل ووقف اي مخصصات مالية لكل من لا يلتزم بالقرار واستبدل من يتخلف عن القيام بمهامه.

هذا القرار يعكس مدى جهود الرئيس ومتابعته للحكومة لإعادة ترتيب ادارة المؤسسات الحكومية على الطريق الصحيح، ومعالجة الخلل التي يعاني منها الهيكل الإداري وفق رؤية وخطة مدروسة يهدف من خلالها الرئيس لأنها العبث وما ترتب عليه من أعباء ساهمت بإضعاف مؤسسات الدولة عن تادية مهامها .

على الجميع التنبه لمخاطر عرقلة عودة الدولة ومؤسساتها من العاصمة المؤقتة عدن ،وأن يتحمل الجميع المسؤولية لمساندة جهود معالجة القصور والعمل على تقديم الخدمات للمواطنين ، ورفض اساليب الابتزاز المختلفة التي تعيق الحكومة عن تنفيذ مهامها.

نقل أكثر من 1.1 مليون برميل من النفط إلى الناقلة البديلة..

هل زال خطر صافر؟

أكملت الأمم المتحدة بنجاح نقل النفط من الناقلة العملاقة للخزان العائم صافر قبالة ساحل البحر الأحمر اليمني - مما منع التهديد الحالي في وقوع تسرب هائل، حيث كنت صافر معرضة لخطر الانهيار أو الانفجار لسنوات و كان من الممكن أن يؤدي التسرب الكبير من الناقلة إلى كارثة بيئية وإنسانية.

وتم ضخ الكمية من النفط من على متن الخزان العائم صافر إلى الناقلة البديلة يمن (نوتيكا سابقاً) في عملية النقل من ناقلة إلى أخرى التي بدأت في 25 يوليو من بعد الإستعدادات للعملية في الموقع التي بدأت في مايو من قبل شركة الإنقاذ البحري الرائدة سمت التابعة لشركة بوسكالز.

وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي تعاقد مع شركة سمت باستخراج أكبر قدر ممكن من الـ1.1 مليون برميل من النفط . ومع ذلك، فإن أقل من 2 في المائة من كمية النفط الأصلية تظل مختلطة مع الرواسب التي ستتم إزالتها أثناء التنظيف النهائي لصافر.

ترحيب أممي

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش: "أرحب بالأخبار التي تفيد بأن نقل النفط من على متن الخزان العائم صافر قد انتهى بأمان اليوم. لقد حالت العملية التي تقودها الأمم المتحدة دون وقوع ما كان يمكن أن يكون كارثة بيئية وإنسانية على نطاق هائل".

وقال مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكيم شتاينر: "اليوم هو لحظة فخر لكثير من الناس في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة وكذلك المانحين والشركاء الذين عملوا بلا كلل على مدى الأشهر والسنوات الماضية لتجنب وقوع كارثة في بلد ضعيف بالفعل في أعقاب نزاع طويل الأمد. لا يزال هناك عمل يتعين القيام به، ولكن يمكننا اليوم أن نقول بثقة أنه تم تجنب التهديد المباشر بحدوث تسرب".

وقال المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في اليمن، ديفيد غريسلي، الذي قاد جهود الأمم المتحدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن صافر منذ سبتمبر 2021:

"اليوم يعد إنجازاً عظيمًا. اجتمع تحالف عالمي رائع تحت مظلة الأمم المتحدة لمنع أسوأ سيناريو حدوث تسرب نفطي كارثي في البحر الأحمر. نحن بحاجة إلى إنهاء العمل الذي بدأته الأمم المتحدة. الخطوة الحاسمة التالية هي تركيب العوامة كالم التي سيتم ربط السفينة البديلة بها بأمان".

وشكرت الأمم المتحدة المانحين على دعمهم السخي وكذا مجموعة شركات هائل سعيد أنعم وشركاه والرابطة الدولية لمنتجي النفط والغاز و مؤسسة ترافيجورا وليو بالمر وشركة اكتافيا انريجي/كالفالي بتروليم وكذلك الدعم السخي من الأفراد الذين ساهموا عبر حملة التمويل الجماعي في مواقع التواصل الاجتماعي.

الخطر مازال قائماً

التحذيرات من استمرار الخطر حملها تقرير جديد بعنوان «استبدال صافر بالناقلة نوتيكا المستعملة خطوة محفوفة بالمخاطر ذات عواقب وخيمة»، أعده باحثان يمنيان لصالح مركز الخراز للاستشارات البيئية ومؤسسة ماعت للتنمية وحقوق الإنسان.

التقرير حذر من تحول الناقلة الجديدة إلى مشكلة إضافية بسبب عمرها وصلاحيتها المتبقية المحدودة، إلى جانب وقوع ناقلتين في يد الانقلابيين الحوثيين، مشيرا إلى أن الحل القائم لا ينهي الأزمة البيئية، ويتسبب بمضاعفات اقتصادية.

وأثار التقرير المخاوف بشأن العواقب السلبية المحتملة والمخاطر الكارثية بحكم أن الناقلة «نوتيكا» يبلغ عمرها 15 عاماً، مع الشكوك في قدرتها على تحمل الظروف الجوية القاسية لمدة طويلة.

وأشار الباحثان اليمنيان عبد القادر الخراز وعبد الواحد العوبلي وهما معدا التقرير إلى أن معظم دول العالم تحظر السفن التي يزيد عمرها على 20 عاما من دخول موانئها لحماية البيئة والبنية التحتية للموانئ، متسائلين عن الكيفية التي تم بها إقرار شراء سفينة عمرها 15 عاما، إلى جانب تزايد الشكوك بشأن القيود المالية التي تواجهها الحكومة اليمنية والأطراف الأخرى المشاركة في الوضع.

وتساءل الباحثان حول الكيفية التي تم بها صنع القرار لتخصيص الموارد والأموال لحل الأزمة، والإجراءات التي تمت والتصريحات التي أدلى بها المسؤولون في الوكالات الأممية في اليمن، وتصريحات قيادات الانقلابيين الحوثيين.

واستعرض التقرير القيود المالية التي واجهت الحكومة اليمنية والأطراف الأخرى المشاركة في وضع سفينة صافر، حيث أثارت المخاوف بشأن الطريقة التي تم بها صنع قرار شراء الباخرة الجديدة، مشددا على ضرورة إجراء دراسة أدق لهذه القيود لفهم الآثار والعواقب المحتملة لقرار استبدال «نوتيكا» بـ«صافر».

ووفق التقرير فإن الحكومة اليمنية، وكذلك الأطراف الأخرى المعنية، عانت من موارد محدودة بسبب الصراع المستمر وعدم الاستقرار الاقتصادي في المنطقة، ما جعل من الصعب تخصيص الميزانية اللازمة للصيانة والتشغيل الآمن للسفينة «صافر» وبالرغم من ذلك تم شراء ناقلة مستعملة مثل «نوتيكا» والالتزام بتغطية تكاليف تشغيلها.

أعباء اقتصادية

الباحثان قالا إن عملية الإنقاذ لا تعالج السبب الجذري للمشكلة المتمثلة في النفط المخزن في خزانات صافر، والذي يجب التخلص منه لإنهاء المشكلة، وأنه كان يمكن استخدام الأموال المخصصة لشراء وتشغيل الناقلة البديلة لتنفيذ خطة شاملة لتفريغ النفط ونقله إلى موقع أكثر أمناً.

ويفرض الواقع الجديد - وفق خطة الإنقاذ - عبئاً مالياً كبيراً على الحكومة اليمنية والأطراف الأخرى المعنية مثل تكاليف الصيانة والموظفين والتأمين والنفقات الأخرى ذات الصلة، مما يزيد من الضغط على الموارد المحدودة المتاحة بالفعل، إلى جانب المخاطر المالية المستقبلية بسبب قدم السفينة الجديدة وعمرها المحدود، ما يفرض تكلفة صيانة والإصلاح والقيود المالية.

ويستعرض التقرير القيود الفنية لحل أزمة «صافر»، ومنها ما يتعلق بمتانة السفينة «نوتيكا» التي تعد أقل من متانة صافر التي تحملت قسوة الظروف الطبيعية طيلة السنوات الماضية، والتكيف مع الظروف المحلية، وحاجتها إلى التعديلات وتعزيز أنظمة الحماية لتحمل الظروف القاسية.

كما تساءل معدا التقرير عن سبب تسليم الباخرة البديلة للانقلابيين الحوثيين، وعن بنود الاتفاق الذي وقع على ظهر الباخرة، وعدم نشر الأمم المتحدة التي تدعي الشفافية والحوكمة التقييم التفصيلي لوضع الباخرة صافر، ومنها تفاصيل خطة الطوارئ والتجهيزات لمكافحة أي تلوث قد يحدث من عملية التفريغ، وكمية النفط الموجود على الباخرة، وإن كانت ثابتة أم حدث تغير فيها من خلال التسرب أو نقل جزء منها خلال الفترة الماضية.

الحل سياسي وليس بيئياً

يصف الباحث عبد القادر الخراز الحل القائم لأزمة الناقلة صافر بالحل السياسي الذي يُمكّن الحوثيين من قنبلة موقوتة جديدة في تجاوز وتحدٍ للحكومة الشرعية والمجتمع اليمني ودول المنطقة، حيث إن ما فعلته الأمم المتحدة يفتقد إلى الشفافية، وفق تعبيره، مثل تجنبها توضيح كثير من النقاط مثل خطة الطوارئ لمكافحة التلوث أثناء عملية نقل النفط.

ونوه الخراز إلى أن الأمم المتحدة لم تنشر أو تقدم للرأي العام أي إفادة حول الأوحال النفطية التي ستترسب في قاع صافر، وهي الأوحال التي تعد مشكلة بيئية بدورها نظراً لما تحتويه من سموم وملوثات بيئية، مشدداً على ضرورة أن تكون هناك خطة طوارئ خاصة للتعامل مع هذه الأوحال.

وأضاف الخراز، وهو أيضاً خبير لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) أنه اطلع على الإجراءات التي ستنفذها الجهة التي تقوم بعملية نقل النفط من صافر إلى «نوتيكا» ولم يجد سوى أنها تعهدت برش الماء على هذه الأوحال، الأمر الذي عده استهتاراً وعدم اكتراث بما تمثله هذه الأوحال من مخاطر بيئية كبيرة بدورها.

فزاعة نوتيكا

من جانبه توقع الباحث الاقتصادي عبد الواحد العوبلي أن تتحول «نوتيكا» فزاعة يستخدمها الانقلابيون الحوثيون إلى جانب صافر لأغراض عسكرية وسياسية وتفاوضية، دون أن يتم تجنب حدوث الكارثة البيئية المحتملة، وأن يبدأ الإعلان عن هذا التحول خلال فترة لا تتجاوز العامين حسب وضع «نوتيكا» وقدرتها على الصمود.

وأعاد العوبلي التذكير بتهديدات الانقلابيين الحوثيين باستخدام صافر سلاحا في المعركة العسكرية، وابتزاز المجتمع الإقليمي والدولي من خلال التلويح بتفجير «صافر» أو تسريب النفط منها في حال حدثت محاولة لتحرير مدينة وموانئ الحديدة.

كما نبه إلى التدخل الإيراني في أزمة «صافر»، مذكّراً أيضا باشتراطات الحوثيين خلال جولات المفاوضات لحل هذه الأزمة؛ برفع الحصار عن إيران، مقابل تقديمهم التنازلات بشأنها.

4.6 تريليون ريال الإيرادات المنهوبة من قبل الحوثيين منذ 2022

قال وزير الإعلام والثقافة والسياحة معمر الارياني "ان مليشيا الحوثي الإرهابية التابعة لايران، تحاول اغراق وسائل الاعلام والهاء الرأي العام بالحملات الالكترونية والاكاذيب حول ملف المرتبات، للتغطية على حقيقة أن انقلابها الغاشم على الدولة هو ما ادى إلى وقف صرفها، وأنها مسؤولة مسؤولية كاملة عن إجهاض كل الحلول والمبادرات لإعادة انتظام صرفها".

وأضاف معمر الإرياني في تصريح لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) "أن الحكومة التزمت بدفع رواتب كافة موظفي الدولة، مقابل توريد مليشيا الحوثي إيرادات ميناء الحديدة لحساب خاص في البنك المركزي بالمحافظة، تنفيذاً لاتفاق السويد الموقع بين الحكومة والمليشيات في 13 ديسمبر عام 2018، ووفق الالية التي وضعها مكتب المبعوث الأممي السابق حينها، ولولا إجهاض الحوثيين لهذه الخطوة بنهب تلك الايرادات، لكانت المرتبات تصرف بانتظام منذ ذلك التاريخ".

وأشار الارياني الى ان الحكومة قامت من طرف واحد في العام 2019، بدفع رواتب ما يزيد عن 120 الف موظف ومتقاعد مدني في مناطق سيطرة مليشيا الحوثي، بما في ذلك القطاع الصحي، والقضاء، و50 بالمائة من موظفي التعليم العالي والجامعات، والقطاع المدني في محافظة الحديدة، والمتقاعدين المدنيين، إلا ان مليشيا الحوثي فرضت في يناير 2020 انقساما نقديا بمنعها تداول العملة النقدية الصادرة عن المركز الرئيسي للبنك المركزي اليمني في العاصمة المؤقتة عدن، مما أدى الى تعطيل مسار صرف المرتبات، بعد ان استمر صرفها بانتظام لعام كامل.

ولفت الارياني الى ان مليشيا الحوثي صعدت منذ الهدنة الأممية 2022 عمليات النهب المنظم للايرادات العامة، والايرادات الضريبية والجمركية للمشتقات النفطية عبر ميناء الحديدة، وقامت ببيع النفط والغاز الإيراني "المجاني" في الأسواق المحلية بأسعار مضاعفة، وضاعفت جباياتها غير القانونية على القطاع الخاص، وقطاع الاتصالات، حيث تشير التقديرات إلى أن اجمالي الإيرادات التي نهبتها خلال الأعوام 2022_ 2023 من قطاعات (الضرائب، الجمارك، الزكاة، الأوقاف، النفط، والغاز، الاتصالات) بلغ (اربعة ترليون و620 مليار ريال)، وهي ثلاثة أضعاف إيرادات الدولة في العام 2014 والبالغة (ترليون و739 مليار ريال) خصص منها 927 مليار ريال لبند المرتبات.

وطالب الإرياني المجتمع الدولي والامم المتحدة والمبعوثين الأممي والأمريكي بممارسة ضغط حقيقي على مليشيا الحوثي لوقف نهبها المنظم لإيرادات الدولة وسياسات التجويع والافقار المنهج بحق المواطنين، والعمل على تخصيصها لصرف مرتبات الموظفين بانتظام وفق قاعدة بيانات الخدمة المدنية للعام 2014، بدلا من توجيهها لصالح ثراء قياداتها وما يسمى "المجهود الحربي".

160 مليون جنية استرليني دعم بريطاني لليمن

قال القائم بأعمال سفير المملكة المتحدة لدى اليمن تشارلز هوبر "ان بلادة تعتزم تقديم دعما ماليا لليمن بنحو 160 مليون جنيه استرليني على مدى الأربع السنوات القادمة".

جاء ذلك خلال لقائه بالعاصمة المؤقتة عدن مع وزير الصحة العامة والسكان الدكتور قاسم بحيبح ، والذي كرس لمناقشة الاوضاع الصحية في اليمن.

وكان الدكتور بحيبح تحدث عن الوضع الصحي الراهن الإشكالات التي تعترضه والاحتياجات المطلوبة والتدابير والإجراءات التي اتخذتها الوزارة في مواجهة التحديات الصحية وكيفية التعامل مع كثير من الأوبئة والعمل على محاصرتها رغم شحة الإمكانات والظروف الاستثنائية للبلاد.

ولفت إلى أن الوزارة تعمل على توجيه أي دعم لمناطق البلاد كافة دون تمييز والعمل على خلق الأجواء الملائمة لتوحيد عمل الفرق الفنية.

بحيبح أكد للمسؤول البريطاني أن اليمن كانت قد وصلت لمرحلة الخلو من شلل الأطفال لكنه عاد مجددا في مناطق سيطرة مليشيات الحوثي الارهابية، الأمر الذي ضاعف علينا الجهد فعملنا على إنفاذ حملات التحصين في المحافظات المحررة التي لم نسجل فيها حتى الان اي ظهور للشلل فيها.. مشيراً إلى أن الوزارة تعمل حالياً لتنفيذ حملة ضد الحصبة والحصبة الألمانية.

عوائد ميناء الحديدة من المشتقات النفطية المنهوبة من قبل الميليشيا الحوثي في الهدنة

عدد السفن التي أفرغت حمولتها 157 سفينة

إجمالي الحمولة 4،098،067 طن متري 50 % منها قُدم للمليشيا مجانا من ايران

اجمالي المبيعات 3 . 5 مليار دولار 2 ترليون ريال، منها ترليون قيمة النفط الإيراني) بسعر 450 ريال للتر الواحد

التكلفة الفعلية للتر من 300 ريال إلى 350 ريال

إجمالي فوارق (400 مليار ريال يمني)

بالإضافة الى 200 مليار ريال يمني رسوم جمركية وضريبية

الحكومة توافق على إنشاء شركة اتصالات جديدة

استعرض مجلس الوزراء في اجتماعه، بالعاصمة المؤقتة عدن، برئاسة رئيس المجلس الدكتور معين عبدالملك، تطورات الاوضاع على الساحة الوطنية في الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية والخدمية، على ضوء المستجدات الاخيرة، والجهود المبذولة لقيام الحكومة بواجباتها ومسؤولياتها بموجب توجيهات مجلس القيادة الرئاسي، وتجاوز التحديات القائمة.

وفي مستهل الجلسة قدم رئيس الوزراء، ايجازا شاملا لأعضاء المجلس حول التطورات المستجدة على الساحة الوطنية، بما في ذلك التحركات الأممية والدولية المستمرة لإحلال السلام، والتعاطي الجاد لمجلس القيادة الرئاسي والحكومة معها، مع استمرار تعنت مليشيا الحوثي الإرهابية ورفضها لكل الجهود ومضيها في تعميق المأساة الكارثية للشعب اليمني التي تسببت بها.. مؤكدا ان استكمال استعادة الدولة وانهاء الانقلاب هدف لا رجعة عنه اذا لم تذعن مليشيا الحوثي الإرهابية وداعميها في ايران للحل السياسي.

وتطرق الدكتور معين عبدالملك، الى التقارير المرفوعة من الوزراء خاصة الوزارات الخدمية عن أعمالهم الميدانية على الأرض لتخفيف معاناة المواطنين، وخاصة في قطاع الكهرباء وتوفير الوقود اللازم في اسرع وقت ممكن.. مشددا على جميع الوزراء القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم وان تكون خدمة المواطن وتخفيف معاناته هي الهدف والغاية لكل الاعمال بعيدا عن أي تجاذبات سياسية.

ووجه رئيس الوزراء، جميع الوزارات بمضاعفة التنسيق مع السلطات المحلية والعمل وفق مبدأ تكاملي لمعالجة التحديات التي تواجه المواطنين في الجوانب الخدمية والمعيشية.

وناقش مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزير الدفاع حول مستجدات الأوضاع الميدانية والتطورات في مختلف الجبهات على ضوء التصعيد العسكري لمليشيا الحوثي الإرهابية، وخطط القوات المسلحة للتعامل معها.

وأشاد المجلس، ببطولات وتضحيات ابطال القوات المسلحة والمقاومة الشعبية ورجال القبائل والشعب اليمني، الذين يتصدون بشجاعة وبسالة للانقلاب الكهنوتي الحوثي، وما يسطرونه بدعم واسناد من تحالف دعم الشرعية بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة التي كانت العون والسند لليمن واليمنيين في تصديهم للمشروع الايراني واداته الحوثية.. مؤكدا ان الحكومة تضع في أولى أولوياتها تقديم كل أوجه الدعم والاسناد للقوات المسلحة والمقاومة والقبائل في هذه المعركة المصيرية، وتقديم الرعاية للجرحى ورعاية اسر الشهداء تقديرا للتضحيات التي قدموها من اجل عزة وكرامة الوطن وابنائه.

كما قدم وزير الداخلية احاطة حول الأوضاع الأمنية ومستجداتها وجهود تعزيز الامن والاستقرار، ومكافحة التهريب وملاحقة العناصر الإرهابية، والنتائج المحققة في هذا الجانب.. وشدد المجلس بهذا الخصوص على استمرار الحملات الأمنية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية لضبط الامن والاستقرار.

واستمع مجلس الوزراء الى احاطة من وزير الخارجية وشؤون المغتربين، حول مستجدات الوضع السياسي، والتحركات الأممية والدولية القائمة لإحلال السلام في اليمن.. وجدد التأكيد على موقف الحكومة الثابت تجاه عملية السلام ورغبتها في سلام دائم وشامل يستند على المرجعيات الثلاث المتوافق عليها محليا والمؤيدة دوليا، وتعاطيها الإيجابي مع كل المبادرات التي تقابل برفض وتعنت وتصعيد من قبل المليشيات الحوثية الإرهابية.

وناقش مجلس الوزراء مشروع اتفاقية إنشاء شركة اتصالات مشتركة لتقديم خدمات اتصالات الهاتف النقال والانترنت في اليمن، على ضوء المسودة الموقعة بين المؤسسة العامة للاتصالات وشركة إماراتية، وما تتضمنه من منح ترخيص تقديم خدمات الهاتف النقال وتشغيل وترخيص الطيف الترددي.

ووافق مجلس الوزراء على ضوء النقاشات على مشروع الاتفاقيات المقدمة، بعد استيعاب الملاحظات المطروحة عليها، ورفعها الى مجلس القيادة الرئاسي.

وعرض وزيري الاتصالات وتقنية المعلومات والشؤون القانونية، على المجلس مشروع الاتفاقية ومضامينها في الجوانب الفنية والتقنية والمالية والاقتصادية، ودراسات الجدوى الاقتصادية لها، واستنادها على القوانين واللوائح النافذة وقانون الاستثمار.

وأكد مجلس الوزراء، حرص الحكومة على مواكبة التطور السريع في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذي يحتم العمل الجاد في قطاع الاتصالات من خلال توفير بنية تحتية قوية ومتطورة، باستخدام أحدث تقنيات الاتصالات والمعلومات وإيجاد بيئة اتصالات حديثة آمنة يمكن الاعتماد عليها في التنمية والتعليم ومختلف القطاعات.

المالية تشارك في ورشة السياسات الضريبية وتعبئة الإيرادات بالقاهرة

أختتمت في العاصمة المصرية القاهرة، ورشة عمل حول السياسات الضريبية وتعبئة الإيرادات، التي نظمها الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضمن مشروع تعزيز الصمود الاقتصادي في اليمن، لإطلاق الدعم الفني الخاص بالضرائب اليمنية.

وشارك في الورشة التي استمرت 5 أيام رئيس مصلحة الضرائب جمال سرور، ورئيس مصلحة الجمارك عبدالحكيم القباطي، ووكيل وزارة المالية لقطاع الإيرادات ناجي جابر، ووكيل وزارة التخطيط لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية الدكتور محمد الحاوري، وعدد من المختصين في وزارة المالية ومصلحتي الجمارك والضرائب ووزارتي التخطيط والنفط بالإضافة لحضور مساعد نائب وزير المالية المصري أحمد كوجك، وقيادات مصلحتي الضرائب والجمارك المصرية.. وهدفت الورشة إلى تبادل الخبرات بين الجانبين اليمني والمصري بما يسهم في تعزيز القدرات الفنية الضريبية الجمركية وتنمية الإيرادات المحلية.

توحيد الإجراءات

وأكد " ناجي علي حسين جابر وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة بوزارة المالية اليمنية "على أن مصر دائما يدها ممدودة بكل التعاون مع الشعب اليمني وكلما مررنا بأزمة نجد مصر تقف بجوارنا، فالتعاون مستمر بداية من تطبيقنا ضريبة المبيعات حيث تلقينا التدريب في مصر واستفدنا من خبراتها في شتى المجالات وخاصة فيما يتعلق بتوحيد الإجراءات ونقل التجارب بشكل كبير فيما يتعلق بالقوانين التي نحتاج إليها مثل المحاسبة الدولية وغيرها من الموضوعات الضريبية، مثمنا الدعم الذي قدمته وزارة المالية المصرية ومصلحة الضرائب المصرية إلى وزارة المالية اليمنية ومصلحة الضرائب اليمنية والشعب اليمني بشكل عام.

نقل التجربة المصرية

من جانبه شدد جمال سرور رئيس مصلحة الضرائب على اهمية نقل التجربة المصرية فيما يتعلق بالموضوعات ذات الأولوية للجانب اليمني وخاصة في مجال الاقرارات الضريبية وفحص تسعير المعاملات، مشيرا إلى أنه هذه الورشة كانت قيمة وفعالة ومنظمة والاستفادة منها كانت كبيرة لنا، مضيفا أنهم مازالوا في احتياج إلى المزيد من التأهيل والتدريب والدعم الفني وتأسيس بعض القوانين والتشريعات الضريبية التي تسهم في بناء مصلحة الضرائب اليمنية من جديد، مؤكدا أن هناك مجموعة من الاحتياجات والأولويات التي سيتم تبادلها مع الجانب المصري، قائلا أن مصر هى الحاضنة للشعب اليمني.

إستئناف الإصلاحات الضريبية

وأشار " فؤاد عبد الكريم الحاج وكيل مساعد مصلحة الضرائب أن اليمن كانت قد قطعت شوطا كبيرا في مجال الإجراءات الضريبية عام 2014 ولكن بسبب الظروف التي مرت بها اليمن انتقلت مصلحة الضرائب إلى العاصمة المؤقتة عدن عام 2017 بإمكانات وخبرات محدودة ونحن نبدأ من جديد ونتطلع إلى تجربة الجانب المصري حتى ننهض بمصلحة الضرائب اليمنية وخاصة في مجال تبسيط الإجراءات حيث أن مصر لها خبرة كبيرة في مجال الإقرارات الإلكترونية ورفع نسب الالتزام، والفحص بالعينة وإنهاء المنازعات الضريبية، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة وهم يقومون بالاطلاع على الممارسات الدولية وخاصة التجربة المصرية الناجحة.

واشارت «مي أبوغالي» مستشارة ضرائب دولية، قسم العلاقات العالمية بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD إلى أهمية قانون إنهاء المنازعات الذي تسعى اليمن لتطبيقه بالاستفادة من تجربة مصر في تطبيق هذا القانون وأيضا تجربتها في تطبيق قانون الضريبة على القيمة المضافة وقانون الإجراءات الضريبية الموحد، موضحة أن هناك تواصل دائم مع وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية لعمل بروتوكول بين مصلحة الضرائب المصرية ومصلحة الضرائب اليمنية لتحديد الاحتياجات والأولويات في مجال الدعم الفني للارتقاء بمصلحة الضرائب اليمنية.

المالية Al-Maliah

وزير المالية في حوار مع «عكاظ»:

126 مليار دولار خسائر الحرب والدعم السعودي منع الانهيار

ثمَّن معالي وزير المالية سالم بن بريك، الدعم السعودي السخي لليمن الذي أسهم في الإبقاء على قدر من الاستقرار الاقتصادي في بلاده، وتخفيف حدة الأزمة التي تواجه الشعب، كاشفاً عن تقديم المملكة أكثر من خمسة مليارات دولار دعماً تنموياً وإغاثياً عبر البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن ومركز الملك سلمان للإغاثة الإنسانية.

وقال بن بريك في حوار مع «عكاظ»: اتفاقية الدعم الأخير لتمويل عجز الموازنة بمبلغ 1.2 مليار دولار، ستنعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد، وستحدُّ من سرعة التدهور الحاصل للعملة، وتخفيف المعاناة عن المواطن اليمني، وستعوض جزءاً من الإيرادات التي فقدتها الحكومة الشرعية؛ نتيجة توقف تصدير النفط، مبدياً أمله في الاستفادة من خبرات وزارة المالية السعودية الفنية والتقنية.

واستعرض الوزير بن بريك، جملة من التحديات الاقتصادية التي تواجه الحكومة اليمنية؛ من بينها خروج رأس المال والمستثمرين نتيجة للابتزاز الحوثي والوضع الأمني والسياسي ومحاربة المليشيا للعملة الوطنية، متهماً المليشيا الحوثية بالوقوف وراء تدمير الاقتصاد اليمني ومصادرة أموال المؤسسة والهيئة العامة للتأمينات وصناديق التقاعد العسكري والأمني التي تبلغ مئات المليارات من الريالات اليمنية.

ونفى وزير المالية اليمني وجود أي مفاوضات حقيقية مع المليشيا الحوثية لتحييد الاقتصاد الوطني، مؤكداً أن أكثر من 20 مليون يمني بحاجة الى مساعدات إنسانية، كاشفاً عن تكبّد الاقتصاد اليمني أكثر من 126 مليار دولار خسائر نتيجة للانقلاب.. فيما يلي نص الحوار:

معالي وزير المالية **سالم بن بريك**

دعم سعودي سخي

• كيف تنظرون إلى الدعم السعودي السخي لليمن اقتصادياً وتنموياً وإغاثياً وانعكاساته على المواطن اليمني وحجم هذا الدعم؟.

•• بالتأكيد المملكة العربية السعودية من أكبر الداعمين لبلادنا، وما يقدمونه من دعم سخي يأتي في ظل حرص المملكة على الإبقاء على قدر من الاستقرار الاقتصادي في اليمن وتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية، وقد تجلى ذلك في اتفاقية الدعم الأخير لتمويل عجز الموازنة بمبلغ 1.2 مليار دولار، وهذا الدعم سينعكس بشكل إيجابي؛ سواء في إيجاد استقرار نسبي في الاقتصاد والحدّ من سرعة التدهور الحاصل وتخفيف المعاناة عن المواطن اليمني، وستعمل على تعزيز الاستدامة المالية العامة، كما ستمثّل تعويضاً لجزء من الإيرادات؛ التي فقدتها الحكومة الشرعية نتيجة توقف تصدير النفط وتحول السفن المحملة بالمشتقات النفطية وبعض السلع إلى ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة مليشيا الحوثي.

• **ما المشاريع التي تمولها السعودية بمختلف برامجها (مركز الملك سلمان، البرنامج السعودي لإعادة إعمار اليمن) وكلفتها؟.**

•• إن المشاريع التي تمولها السعودية كثيرة جداً وفي مختلف المجالات الإنسانية والتنموية والاقتصادية، وتقدّر المشاريع التي يمولها البرنامج السعودي منذ بداية الأزمة ما يقارب 229 مشروعاً، وبمبادرة بلغت تكلفتها أكثر من مليار دولار استهدف ثمانية قطاعات تنموية؛ (التعليم، الزراعة، الثروة السمكية، الصحة، الطاقة، بناء قدرات المؤسسات الحكومية، المياه، النقل)، كما أن مركز الملك سلمان يعمل على تمويل العديد من المشاريع وفي مختلف المجالات؛ معظمها تستهدف الجانب الإنساني؛ حيث قدرت عدد المشاريع والمبادرات منذ إنشاء المركز بـ814 مشروعاً، ومبادرة فاقت كلفتها أربعة مليارات دولار.

تفعيل قنوات الاتصال

• **ماذا عن التعاون والتنسيق بين وزارتكم ونظيرتها السعودية؟.**

•• هناك تعاون بين وزارتنا ووزارة المالية السعودية، لكن التواصل عبر البرنامج السعودي

لتنمية وإعمار اليمن، ونسعى إلى زيادة التنسيق وتفعيل قنوات الاتصال المباشر، ونتطلع من المعنيين في وزارة المالية السعودية، تقديم الدعم الفني والتقني للاستفادة من تجربتها وخبراتها.

• كيف تقيّمون واقع اليمن في ظل الأزمة الاقتصادية والمعيشية؛ التي تواجه الشعب اليمني وتسببت في انهيار العملة الوطنية؟.

•• إن الآثار الناجمة عن الحرب ألقت بظلالها على كافة مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، ويعيش الشعب اليمني وضعاً مأساوياً وصعباً، ونظراً لارتفاع معدلات التضخم فقد تآكل دخل الفرد، وأصبح لا يفي بالحد الأدنى من متطلبات المعيشة، وأدى إلى زيادة عدد السكان تحت خط الفقر؛ حيث وصل عدد السكان الذين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية أكثر من 20 مليون نسمة، وكان للدعم المقدم من المنظمات والدول المانحة؛ التي تسهم المملكة فيه بشكل كبير، أثرٌ في تخفيف المعاناة الإنسانية عن المواطن اليمني، وتعمل الحكومة جاهدة؛ وفق الإمكانات المتاحة، في سبيل الحفاظ على استقرار العملة الوطنية والحد من تدهورها.

استهداف موانئ تصدير النفط

• ما أبرز التحديات التي تواجه الحكومة اليمنية في التغلب على الأزمة الاقتصادية؟.

•• تواجه الحكومة العديد من التحديات في شتى المجالات؛ أهمها انكماش الناتج المحلي الإجمالي، وتوقف جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية، وتوقف البرامج الاستثمارية الحكومية، وكذلك انحسار كبير في الاستثمارات الخاصة، وانسحاب أغلب المستثمرين الأجانب، وخروج رأس المال المحلي إلى الخارج بحثاً عن بيئة آمنة، وتعليق العديد من برامج المنح والقروض الخارجية، وانقسام اليمن إلى منطقتين نقديتين واقتصادين؛ نتيجة الإجراءات التي فرضتها مليشيا الانقلاب، ومنعهم تداول الأوراق النقدية الجديدة في مناطق سيطرتهم.

أيضاً تراجع الإيرادات العامة رغم شُحها بسبب استهداف المليشيا الحوثية لموانئ تصدير النفط وتوقف تصدير النفط وتحول السفن إلى ميناء الحديدة، وبالتالي تراجع الإيرادات الضريبية والجمركية؛ وهذا مثّل تحدياً كبيراً أمام الاستدامة المالية العامة، وبالتالي تزايد عجز الموازنة وارتفاع معدلات الدين العام، فضلاً عن استمرار المليشيا في إغلاق الطرقات، وهذا تسبب أيضاً في زيادة المعاناة الإنسانية من ناحية وارتفاع تكاليف النقل؛ التي بدورها انعكست في ارتفاع أسعار السلع، كما أن التجاذبات السياسية لها أثر على أسعار الصرف للعملة، وارتفاع معدلات التضخم، وبالتالي زيادة عدد السكان تحت خط الفقر وزيادة المعاناة الإنسانية، وخفض المنظمات

> **تراجع الإيرادات العامة رغم شُحها بسبب استهداف المليشيا الحوثية لموانئ تصدير النفط وتوقف تصدير النفط وتحول السفن إلى ميناء الحديدة، وبالتالي تراجع الإيرادات الضريبية والجمركية**

الإنسانية الدولية للدعم المقدم لليمن.

• ما الحل للخروج من الواقع المتأزم بما يؤدي لاستعادة الريال مكانته، خصوصاً في ظل التخوفات من تجاوزه حاجز الـ2000 ريال للدولار الواحد؟.

•• استعادة الحكومة لتحصيل كافة مواردها من العملتين المحلية والأجنبية، وإعادة تصدير النفط والغاز الذي يعد المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة، إنهاء الانقسام النقدي الحالي بين المناطق المحررة وغير المحررة، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتهيئة المناخ والبيئة الآمنة لتحريك النشاط الاقتصادي في المناطق المحررة، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة والمشددة ضد المضاربين بأسعار الصرف، ووضع حدٍّ لمن يعبث بأسواق الصرافة وتحويل الدعم المقدم من المنظمات والدول المانحة عبر البنك المركزي، وفرض بعض الإجراءات الأمنية والسياسية وغيرها.

الحوثي دمر اقتصاد البلد

• وضحوا لنا بالأرقام والإحصاءات خسائر اليمن الاقتصادية جراء الانقلاب والأموال والشركات التي استولت عليها المليشيا الحوثية؟.

•• يقدر الخبراء الاقتصاديون الخسائر التراكمية للاقتصاد اليمني نتيجة الحرب بأكثر من 126 مليار دولار، خصوصاً أن الميشيا مارست خلال فترة ثماني سنوات أساليب متعددة في نهب وسرقة الأموال لتعزيز اقتصادها

الموازي والخفي، ووفقاً لما رصدته منظمة (سام) للحقوق والحريات فإن المليشيا صادرت من الأموال المحتجزة عبر ما يسمى الحارس القضائي في حسابات مصرفية لعدد 1.250 شخصاً وأكثر من 100 نشاط تجاري خاص منها 38 شركة كبرى؛ مبلغ 1.700.000.000 مليون دولار، بالإضافة إلى اثنين مليار عقارات، فضلاً عن نهب وجباية الأموال العامة تحت مسميات متعددة دينية ووطنية؛ منها مصادرة أموال المؤسسة والهيئة العامة للتأمينات وصناديق التقاعد العسكري والأمني التي تبلغ مئات المليارات، وحرمان المتقاعدين من أبسط حقوقهم واستلام مرتباتهم.

• بعد طباعتكم للعملة الجديدة، لماذا لم تسحبوا العملة القديمة والمتهالكة من السوق وتجبرون الحوثي على التعامل بالعملة الجديدة؟.

•• الحقيقة كما تعرفون أن الانقلاب الحوثي أدى إلى سقوط مؤسسات الدولة وكافة إمكاناتها ومقدرات ومواردها بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الإيرادي من ضرائب وجمارك وغيرها، وبما في ذلك البنك المركزي اليمني والسطو على كافة الأموال والودائع التي في البنك، بما يمثله من خطر كبير على مستقبل الدولة اليمنية التي أصبحت، خلال يوم وليلة، بيد مليشيا تتحكم بمستقبل اليمن، وتضع مصالح عموم المواطنين في مهبّ الريح، وهم يفقدون الدولة وكافة الخدمات التي تضطلع بها، وبات معها مصير اليمن كاملاً على كف عفريت، ناهيك عن سيطرتها على أغلب المحافظات اليمنية، وبالتالي حين بدأت الشرعية العمل وجدت نفسها تعمل من الصفر من أجل استعادة مؤسسات الدولة، لذا مثّلت عملية نقل البنك المركزي إلى عدن تحولاً كبيراً في مسار المعركة في طريق استعادة اليمنيين لدولتهم، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه بعد أن سيطر الحوثي على أموال البنك المركزي بما في ذلك رواتب الموظفين، وبات البنك عاجزاً عن دفع الرواتب بعد أن فرغت خزائنه.

وجاء القرار بنقل البنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن بعد أن ظلت الشرعية تتريث في اتخاذ هذه الخطوة؛ حرصاً منها على تجنيب الاقتصاد تداعيات الحرب الحوثية، لكن ذلك بدا مستحيلاً، وبدأ البنك المركزي العمل من الصفر، ولم يكن الأمر ممكناً في سحب العملة القديمة التي كانت قد فرغت من البنك، وفي الوقت الذي كان يفترض أن تحل العملة المحلية المطبوعة بدلاً عن العملة القديمة، ذهب الحوثي بعيداً في حربه على الشعب اليمني في منع تداول العملة الجديدة في مناطق سيطرته دون اكتراث بعواقب ذلك في مضاعفة واضحة لمعاناة المواطنين.

الانقلاب الحوثي أدى إلى سقوط مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسات الاقتصادية ذات الطابع الإيرادي من ضرائب وجمارك وغيرها، وبما في ذلك البنك المركزي اليمني والسطو على كافة الأموال والودائع التي في البنك

• لكن هناك أنباء بين فترة وأخرى عن مفاوضات برعاية أممية لتحييد الاقتصاد الوطني والبنك المركزي وتوحيد التعاملات المالية.. ما صحة ذلك وإلى أين وصلت؟.

•• لا توجد حتى الآن مفاوضات حقيقية في هذا الجانب، وكل ما أثير حول هذا الموضوع أو يطرح بهذا الخصوص هو مجرد أفكار ومبادرات جاءت من قبل جهات عدة، لكنها لم تتبلور بشكل كامل أو تدخل مرحلة المفاوضات، رغم حرصنا في الحكومة منذ البداية على تحييد الاقتصاد، والسعي للتخفيف من آثار الحرب الاقتصادية التي أقدم عليها الحوثي منذ البداية.

والجميع يعلم أن الحكومة اليمنية بذلت جهوداً كبيرة لمنع الانهيار الاقتصادي؛ سواءً تلك الناجمة عن الحرب التي خاضتها المليشيا الحوثية ضد الشعب اليمني أو نتيجة استخدام الحوثي الحرب الاقتصادية كإحدى الأدوات في حربه غير مكترثة بالنتائج المترتبة عن ذلك العبث الذي تمارسه.

جميعنا يعلم حجم الفاتورة الكبيرة والباهظة التي دفعها اليمن نتيجة هذه الحرب والانقلاب على مؤسسات الدولة ونهب كل مقدراتها وتفريغ تلك المؤسسات من مهماتها وإيجاد مؤسسات بديلة تتبع المليشيا الانقلابية التي عملت على خلق سوق موازية خاصة بها، والمتاجرة من خلال سوق سوداء كحل بديل عن مؤسسات الدولة في مناطق سيطرتها، واستثمرت بمعاناة الناس ولم تبق لمؤسسات الدولة أي نشاط يذكر، وبالتالي فإن الحديث عن تحييد الاقتصاد أمر لا تفهمه المليشيا ولا تلقي له بالاً ولا تكترث بأي دعوات من هذا النوع.

• هناك من يرى أن تحويل الحكومة اليمنية العملة الصعبة والإيرادات كمرتبات لمسؤوليها وأعضاء البرلمان خارج البلد لصرفها حيث يقيمون، جزء من مشكلة انهيار العملة.. ما ردكم؟.

•• المرتبات يتم صرفها بالريال اليمني باستثناء مرتبات العاملين في البعثات الدبلوماسية في الخارج وبعض الإعانات غير المنتظمة لبعض القيادات الذين أجبرتهم الظروف الأمنية والسياسية على البقاء في الخارج؛ نتيجة مطاردة المليشيا لهم واستيلائها على ممتلكاتهم أو ظروف أخرى.

• ما الأسباب وراء عدم عودة جميع موظفي الحكومة وقياداتها إلى الداخل؟.

•• موظفو الحكومة وقياداتها موجودون ويعملون من الداخل، وهناك عدد محدود جداً ليسوا أعضاء في الحكومة وإنما أعضاء البرلمان والشورى، لأسباب أمنية وسياسية حالت دون انتظام عقد جلساتهم في الداخل.لقة الشرق

المالية
Al-Maliah

وزير المالية يناقش جهود تعزيز أداء شركة النفط

ناقش وزير المالية سالم بن بريك، في العاصمة المؤقتة عدن، مع المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية طارق عبدالله، جهود تعزيز أداء شركة النفط إدارياً ومالياً، نظراً لما تمثله الشركة من أهمية للاقتصاد الوطني.

جاء ذلك خلال زيارة الوزير بن بريك إلى الإدارة العامة لشركة النفط اليمنية في العاصمة المؤقتة عدن، ضمن جهود الإصلاحات الحكومية الرامية إلى تعزيز أداء وأدوار المؤسسات الحكومية الإيرادية، والحرص على تنمية إيراداتها والإسهام في رفد خزينة الدولة واستقرار وتحسين الاقتصاد الوطني.

وأكد وزير المالية، استعداد وحرص الوزارة على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه سير العمل بشركة النفط والإسهام بمعالجتها وتحقيق المكاسب والإنجازات والأهداف المنشودة .. مشيداً بجهود قيادة شركة النفط في النهوض بمهام الشركة وتعزيز إيراداتها.

من جانبه تطرق المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية، إلى جهود الشركة في استعادة دورها الريادي وتقديم الخدمات للمواطنين، وتصحيح أوضاع عمل فروع الشركة إدارياً ومالياً تحت إشراف ومتابعة وزير النفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي.

الحوثية في مرحلة ما بعد سقوط الذرائع

صالح البيضاني

يذهب اليمن نحو منطقة معتمة على خارطة اهتمام الإقليم والمجتمع الدولي، وفق وصفة تقوم على حصر نطاق هذا الصراع وآثاره ليراوح مكانه كصراع محلي مهمل ومنسي، كما حدث على سبيل المثال في مسار الحرب الأهلية الصومالية، التي أوصد عليها العالم الأبواب وجعلها تصطلي في فرن محكم الإغلاق من النزاعات المحلية التي لم يسمع أحد ضجيجها حتى اليوم.

يدرك الحوثيون تماما طبيعة التوجهات الإقليمية والدولية الراغبة في محاصرة وتضييق نطاق الحرب اليمنية، وهو ما يتمنونه ويتلاءم مع مشروعهم الانعزالي الذي يسعى لفصل اليمن عن العالم، وإعادة صياغة المجتمع المحلي بما يتناسب مع أهداف هذا المشروع الثيوقراطي الرجعي.

على مدار الشهور الماضية انهمك الحوثيون في أمرين: الأول الإفصاح بشكل أكثر جرأة عن طبيعة مشروعهم الراديكالي الذي يستمد طاقته من عقد وصراعات تاريخية تجعل من هذه الجماعة نسخة شيعية من داعش في طورها السني، فما يقوم به الحوثي اليوم ويطبقه على أرض الواقع في مناطق سيطرته، لا يعدو كونه تطرفا منهجيا لم يسبقه إليه نظام ولاية الفقيه في إيران ولا الحشد الشعبي في العراق ولا حزب الله في لبنان.

أما الأمر الآخر الذي اجتهد الحوثيون في إبرازه خلال الشهور الأخيرة وخصوصا بعد توقف إطلاق النار، هو إظهار أنفسهم كجماعة مسيطرة باتت تمتلك مقومات الردع ولم تعد بحاجة إلى أي اتفاق لتمديد الهدنة أو حتى مبادرة سلام لإيقاف الحرب، ولم يعد هناك ما يشغل الحوثيين سوى تحييد التحالف العربي والمجتمع الدولي والمضي قدما نحو الانقضاض على الخصوم المحليين واستكمال مشروع الجماعة للهيمنة والتمدد.

ومرد الاستهانة الحوثية بالخصوم المحليين والرهان فقط على إخراج الإقليم من دائرة الصراع، هو اعتقاد راسخ مبني على تجارب غير واقعية، تستند إلى فكرة مفادها أنه لولا تدخل التحالف العربي فقط بقيادة السعودية ومشاركة الإمارات الفاعلة في حرب اليمن، لكانت رايات الحوثي اليوم ترفرف على جبال "حوف" أقصى شرق اليمن على حدود عمان.

والحقيقة هي أن دور التحالف كان حاسما بالفعل في عرقلة المشروع الحوثي وكبح جماحه، ولكن دور التحالف لوحده لم يكن ليحسم هذه الحرب على الأقل في جنوب اليمن، ما لم يكن مسنودا بحالة رفض ثقافي واجتماعي وتاريخي لهذا المشروع الثيوقراطي الذي لم يستطع حتى إقناع ما يعتقد أنه حاضنته التاريخية في شمال الشمال.

وإذا كان التدخل الخارجي قد أعاق تقدم آلة الحرب الحوثية، فإنه في ذات الوقت قدم لها المبرر الشعبي لتجريف المعارضين في الداخل والحشد والتعبئة لخوض حرب ذات بعد إقليمي، في تأكيد على حقيقة تاريخية يغفل عنها الكثير من المتابعين لطبيعة الصراع والحرب في اليمن وهي أن جماعة الحوثي جماعة أيديولوجية كان لها عدة أشباه على مدى ألف عام من تاريخ الصراعات في اليمن، وكان هذا النموذج المكرور الذي يمثله الحوثي اليوم دائما ما يعيش وينمو ويزدهر في زمن الحرب، ولكنه سرعان ما يذوي وينكفئ على نفسه في سلسلة من الصراعات الداخلية المميتة في أوقات السلم وانتهاء مبرر العدو الخارجي الذي يتدثر به الحوثي اليوم!

ومرد هذه الحالة من الفشل المرتقب التي يمثلها الحوثيون، عدا عن كونه أمرا تكرر كثيرا عبر التاريخ اليمني، أن الجماعة الحوثية كمثيلاتها من الجماعات، تقتات على الشعارات الدينية والنزاعات المسلحة، وهو أمر تجيده بالفطرة، ولكنها تفشل تماما في تقديم نموذج سياسي أو اقتصادي في مرحلة السلم، وهذا ما شاهدناه ليس فقط في حالة الحوثي، ولكن في جميع النماذج المشابهة التي لم تستطع أن تخرج من دائرة العقد الأيديولوجية والحروب لتقدم نموذجا صالحا في مرحلة السلام.

وإذا كان هذا الإخفاق سمة من سمات جميع الجماعات الراديكالية، فللحوثي خصوصية تجعل منه نموذجا أكثر رداءة ورجعية وحالة متقدمة من الفشل السياسي والاقتصادي، وما نراه من طريقة الجماعة اليوم في إدارة المناطق الخاضعة لسيطرتها، دليل قاطع على أن الحوثية فكرة غير قابلة للعيش وسرعان ما ستنقض على ذاتها، ويبدو ذلك جليا من خلال مظاهر عديدة في مقدمتها الإصرار على استعداء المجتمع الذي يحتضن هذه الجماعة، بينما هي تمتطيه كدابة رخيصة وتشبعه ضربا حتى يصبح أكثر رضوخا وطاعة!

وليس في هذا الوصف مبالغة، أو تحيز سياسي، بقدر ما هي حقيقة ماثلة للعيان يدركها كل من يتتبع القرارات الحوثية في صنعاء وباقي المدن التي تسيطر عليها الجماعة وتمعن في إذلالها تجويعا وجبايات، وتمارس على هذه المناطق وسكانها شتى صنوف التدجين والاستهانة بقدرة المجتمع على الشعور بالألم والإحساس بالظلم الذي يسير بالتوازي مع محاولة الحوثيين فرض حالة من التطويع القائمة على تكريس فكرة الخضوع الديني لسلالة "مقدسة"، تستمد حقها في ظلم الآخرين من نصوص تاريخية مخترعة وهزيلة، تكذبها الفطرة السليمة وتكشفها ممارسات مدعي الحق الإلهي.

المالية
Al-Maliah

الرئيس العليمي يفتتح مشاريع انمائية في المهرة

ضمن زيارته لمحافظة المهرة، افتتح فخامة الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي في مدينة الغيضة، 10 مشاريع انمائية وخدمية في مجالات الطرق والاشغال والعامة، والكهرباء والطاقة، والمياه، والشباب والرياضة بقيمة 39 مليار و341 مليون ريال، على نفقة السلطة المحلية بمحافظة المهرة، ومساهمات من الحكومة.

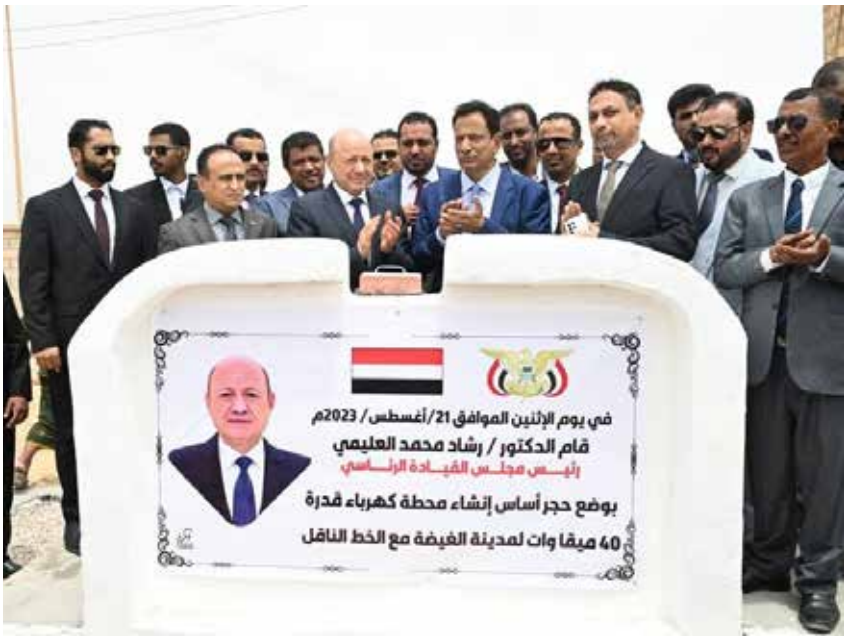

كما وضع فخامة الرئيس حجر اساس 9مشاريع انمائية وخدمية في قطاعات المياه، والطرق، والاشغال العامة، بقيمة 54 مليار وخمسة ملايين ريال، وذلك بحضور نائبي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله ابو الغيث، والمهندس وحي امان، ومحافظ محافظة المهرة محمد علي ياسر، ووزيري التربية والتعليم الدكتور طارق العكبري، والاشغال العامة والطرق المهندس سالم العبودي، وامين عام المجلس المحلي سالم نيمر، ووكيل محافظة المهرة مختار بن عويض، وعدد من المسؤولين.

وتشمل المشاريع التي افتتحها فخامة الرئيس، توسعة وإعادة تأهيل المدخل الجنوبي لمدينة الغيضة، ومشروع إنارة شوارع مدينة الغيضة ومداخل المديريات والانفاق الأربعة بجبال فرتك على مسار الطريق الدولي الساحلي.

كما ضمت المشروعات اعادة تأهيل طريق صرفيت - حوف بطول 10 كم، وتأهيل الشبكة الداخلية للمياه في مديرية سيحوت.

محطة كهربائية

وفي قطاع الكهرباء وضع فخامة الرئيس حجر اساس محطة الغيضة الكهربائية بقدرة 40 ميجاوات، وذلك بحضور نائبي رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله ابو الغيث، والمهندس وحي امان، ومحافظ محافظة المهرة محمد علي ياسر.

ومن شان هذا المشروع الاستراتيجي انهاء ازمة الكهرباء والطاقة في مدينة الغيضة وضواحيها والتخفيف من معاناة المواطنين، وتحفيز النشاط التجاري والخدمي في محافظة المهرة.

كما افتتح مشروع تحسين شبكة مدينة الغيضة وضواحيها الذي يتكون من 13محولا كهربائيا وشبكتي ضغط عالي ومنخفض لتحسين شبكة الكهرباء في عدد من احياء المدينة.

دفاعات مائية

كما ضمت قائمة المشاريع انشاء الدفاعات الحمائية لمدينة الغيضة من السيول، والحفاظ على الاراضي الزراعية بطول ثلاثة كم، كما شملت القائمة افتتاح مشروعي انشاء وتعشيب ملعب نادي الجزع، وبيت الشباب في المحافظة.

في حين شملت المشاريع التي وضع فخامة الرئيس حجر اساسها، تأهيل طريق الغيضة - سيحوت - حضاتهم، وسفلتة المداخل الرئيسية لعواصم المديريات، وشق وسفلتة الخط الدائري لمدينة الغيضة، ومدخل مدينة شحن، وشبكة مياه فوري، ضبوت، نشطون، والمرحلة الاولى من شبكة مياه مدينة شحن، وشبكة توزيع المياه في مناطق المسيلة، وابار مديرية حصوين، اضافة الى توسعة سور مطار الغيضة الدولي.

كما وضع رئيس مجلس القيادة الرئاسي حجر اساس انشاء المدرسة النموذجية للمتفوقين بمحافظة المهرة لرعاية وتخريج الطلاب النوابغ من مختلف المديريات.

الملاية
Al-Maliah

الجيولوجيون يساهمون في التنمية الاقتصادية

م/بشار الطيب*

الجيولوجيون هم علماء يدرسون الأرض ومكوناتها وعملياتها. يلعبون دورًا مهمًا في تنمية المجتمعات وحماية البيئة. في الدول المتقدمة، تُستخدم معرفتهم لاتخاذ قرارات سياسية تؤثر على حياة الناس بشكل كبير. على سبيل المثال، تُستخدم معرفة الجيولوجيين لتحديد مواقع البنية التحتية، مثل الطرق والسدود والمطارات، وتحديد مواقع الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والمعادن. كما يستخدمون معرفتهم لتقييم المخاطر البيئية، مثل الزلازل والانهيارات الأرضية والكوارث الطبيعية الأخرى.

في الدول النامية، غالبًا ما يتم تجاهل دور الجيولوجيين في صنع القرار. هذا يمكن أن يؤدي إلى قرارات غير مستدامة يمكن أن تضر بالبيئة والمجتمع. على سبيل المثال، قد تؤدي قرارات بناء البنية التحتية في مناطق عرضة للكوارث الطبيعية إلى وقوع إصابات وخسائر في الأرواح. كما قد تؤدي قرارات التنقيب عن الموارد الطبيعية دون مراعاة التأثير البيئي إلى تلوث المياه والتربة وتآكل التربة.

من المهم أن يلعب الجيولوجيون دورًا رياديًا في صنع القرار في جميع البلدان، ولكن بشكل خاص في الدول النامية. يمكنهم استخدام معرفتهم لاتخاذ قرارات تحمي البيئة وتحسن حياة الناس. يمكنهم أيضًا المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال المساعدة في تحديد مواقع الموارد الطبيعية وتطويرها.

هناك عدد من الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز دور الجيولوجيين في صنع القرار. أولاً، من المهم أن تكون هناك قاعدة قوية من الجيولوجيين المؤهلين في كل بلد. يمكن القيام بذلك من خلال الاستثمار في التعليم الجيولوجي وتوفير فرص عمل للخريجين. ثانيًا، من المهم أن يكون الجيولوجيون مرئيين في وسائل الإعلام والمجتمع العام. يمكنهم القيام بذلك من خلال المشاركة في الأنشطة التعليمية والإعلامية ونشر مقالات وكتب عن الجيولوجيا. ثالثًا، من المهم أن يكون للجيولوجيين صوت في صنع القرار. يمكنهم القيام بذلك من خلال الانضمام إلى الجمعيات المهنية والمشاركة في اللجان الحكومية.

من خلال اتخاذ هذه الخطوات، يمكننا ضمان أن يلعب الجيولوجيون دورًا رياديًا في صنع القرار في جميع البلدان. يمكنهم استخدام معرفتهم لاتخاذ قرارات تحمي البيئة وتحسن حياة الناس وتساهم في التنمية الاقتصادية.

*مهندس جيولوجي في هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية/عدن

ظاهرة إفلاس مكاتب الصرافة

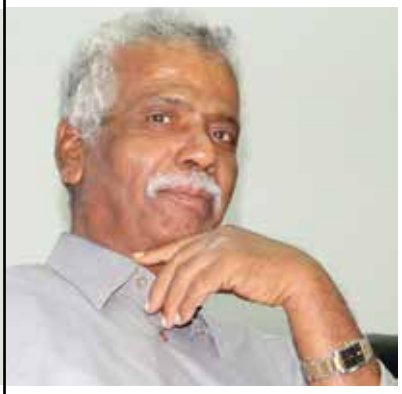

سالم الفراص

أخذت تلوح في الأفق ريحة إفلاس مكاتب وشركات الصرافة، بعد أن أخذت زمنا في المضاربة بالعملات، واقتطاع مبالغ ضخمة مقابل خدمات التحويل وبعد وهذا الأهم فتح حسابات للكثير من المواطنين المودفين.

أموال تنهب وتختفي تحت مسمى الإفلاس ليقع المواطن المغدور به والمصدق أنه يعيش في بلد نظام وقانون وتحمي حقوق البشر ولا تسمح بغشهم والتلاعب بهم.

بنك مركزي يسمح ويبارك ويدمغ تراخيص لفتح مكاتب وشركات صرافة ويتغافل متعمدا عن نشاط هذه المصارف فلا يراقب صواب وخطاء أعمال هذه المصارف، نعم يسكت ولا يعترض رغم علمه بقيام هذه المصارف بفتح حسابات توفير وودائع فيه، رغم أن هذا النشاط الأخير ليس من اختصاصها ولا يسمح لها قانونا الاشتغال فيه.

لكن المواطن المغدور به، والمحاط بجملة من الممارسات الرسمية المغلوطة التي تدفع بالمواطن ليكون لقمة سائغة لمن يريد نهبه والاحتيال عليه إذ حتما ولا بد أن المواطن عندما يقوم بإيداع مبالغ مالية في هذه المصارف وفتح حساب باسمه فيها، سيجد نفسه فجأة قد فقد ماله تحت ذريعة الإفلاس التي تم وسيتم إعلانها من قبل مكتب الصرافة هذا أو ذاك.

دون أن يجد أحدا يلجأ إليه وفي مقدمة هذا الأحد البنك المركزي الذي سينظر لشكواك وبكاك بشيء من السخرية والاستهزاء قائلا لك القانون لا يحمي المغفلين، عندها لن تجد نفسك قد اضعت مدخراتك وإنما فوق هذا ستتهم بالغباء والجهل.

كل هذا سيحصل لك دون أن تجد ما يمكن أن يقنعك بصحة ما اتهمت به، فالبنك المركزي نفسه لا يعمل بالقانون ولا يطبقه مساهما بذلك في خداع الناس والدفع بهم تجاه تلك المصائد المعدة لاصطياده سلفا، أكان خلال سكوته وتغاضيه عن تطبيق القوانين وإلزام المخالفين بالتوقف وتقديمهم للمساءلة أو من خلال التحذير المسبق للناس.

أهمية التخطيط في حياتنا (2)

إعداد/ خالد محمد الحوثري

أنواع التخطيط

يتم التخطيط على عدة مستويات مختلفة تكمل بعضها البعض وتتضمن تحقيق الأهداف المحددة والمرنة:

التخطيط حسب المدى الزمني:- ينقسم التخطيط بحسب المعيار الزمني إلى ثلاثة أقسام القصير، والمتوسط، والطويل المدى حيث تتكامل هذه المستويات الزمنية للنجاح في الوصول للأهداف طبقاً لمعطيات التخطيط.

1) **التخطيط طويل المدى:-** هو التخطيط الذي يغطي مدة زمنية طويلة بين عشر سنوات إلى عشرين سنه وتتضمن إستراتيجية الاهداف البعيدة المدى التي تهتم بأحداث التعديلات والتحويلات النوعية العميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

2) **التخطيط المتوسط المدى:-** وتتراوح مدتها من خمي سنوات إلى سبع سنوات ينحصر مهمة هذا النوع من التخطيط في تكييف استراتيجية التنمية بعيدة المدى وتحتوي على خطط تفصيلية من التخطيط الطويل المدى وفي تجزئية الأهداف طويلة المدى الرئيسية وتفرض حل المشاكل حين حدوثها إلى أهداف خمسية وسنوية.

3) **التخطيط القصير المدى:-** وتتضمن الخطة الجارية التي تنحصر مدتها من سته أشهر إلى سنه وتحتوي على خطط متوسط المدى و إدارة لإدخال التعديلات الازمة في مكونات السنوية للخطط متوسطة المدى.

التخطيط حسب نطاق التأثير:- يتم التخطيط على عدة مستويات مختلفة تكمل بعضها البعض وتضمن تحقيق الأهداف المحددة و تتكون كمايلي:-

1) **التخطيط الاستراتيجي:** يعرف التخطيط الاستراتيجي بانه تحديد الأهداف الرئيسية طويلة الاجل التي تصنعها الإدارة العليا (سلطة عليا) ورسم الخطط وتخصيص الموارد العامة المتاحة للبلد بالشكل الذي يمكن من تحقيق هذه الأهداف المراد تحقيقها فهو التخطيط الذي يحدث تغيير نوعي و تأثيره بعيد ((مثلاً التخطيط لإضافة خط إنتاجي جديد أو لفتح سوق جديد)).

2) **التخطيط التكتيكي:** يهدف إلى مساندة التخطيط الاستراتيجي ويهتم بتقييم صلاحية البدائل المختلفة من الأهداف والاستراتيجيات واقتراح الجديد منها، وهذا النوعية من التخطيط يتميز بالمرونة في أختبار ومراجعة البدائل وتمارسه الإدارة الوسطى في الدولة وتأثيره متوسط المدى (مثلاً .. تقدير حجم الطلب على سلعة ما معينه في السوق).

3) **التخطيط التشغيلي:** يعرف بالتخطيط التنفيذي يقوم به الإدارة الدنيا في الوحدة الإدارية أو المؤسسة ولا تتخطى مداها سنة واحدة ويتم فيه تحديد تفاصيل التخطيط التكتيكي بوضع خطط لأنشطة المتكررة والقابلة للقياس وفي شكل تنبوءات، وتوضع الخطط التشغيلية في الشكل موازنات وبمعايير تقديرية تسمح بتحديد النتائج بطريقة واضحة وقد تكون شهرية أو فصلية أو حتى يومية وبالتالي تعمل على تقييم خطة النوعين السابقين ذكرهم في شكل أرقام وقيم .. (مثلاً إحتياجات مواد قرطاسية وقطع غيار).

- **التخطيط للطوارئ:** وهي الخطط التي يتم وضعها لحالات الطوارئ الخارجة عن الإدارة كالأزمات الكبرى، الكوارث الطبيعية والحروب، يتم فيها فقدان جزء كبير من الموارد بطرق غير متوقعة ولاي سبب من الأسباب، وتعتمد خطة الطوارئ التأمين المالي وتأمين السيولة اللازمة المالية وبالوفاء بالالتزامات الحتمية والتأمين على الأصول المختلفة واستثمار جزء منها في مصادر مضمونه الربح.

مراحل التخطيط: - تمر عملية التخطيط بعدة مراحل متعددة وبالصورة التي تريدها لتحقيق الأهداف المحددة وفي أطار زمني محدد وهي كالتالي:-

- **تحديد الهدف:** هي عملية تحديد الأهداف من الخطة التي أنشئت من قبل المؤسسة أو الوحدة الإدارية الحكومية، فالتخطيط هنا يكون لتحقيق هذه الأهداف منها محددة وأخرى عامة

ويتم تحديدها بناء على التطلعات والموارد المتاحة وامكانية استغلالها.

- **جمع المعلومات:** وهي المرحلة التي فيها تجميع المعلومات اللازمة حول الموارد المتاحة بالتفصيل وإمكانية استخدامها بالشكل الأمثل وكذا تحديد مكافى الضعف التي يجب العمل علاجها ونقاط القوة التي يجب العمل عليها واستغلالها واستغلال الأمثل أو تنميتها.

- **توقع المخاطر و العرض:** في هذه المرحلة يتم تحديد المخاطر المتوقعة في المراحل الضعيفة ووضع خطط للتعامل معها لمنع وقوعها أو تقليل الخسائر الناتجة عنها، كذلك تحديد الفرص المحتملة والتخطيط لاستغلالها او تنميتها وتسهيل عملية الاستفادة منها.

- **الخطط البديلة:** عند تحديد المخاطر المتوقعة يلزم وضع خطط بديلة ففي حالة فشل الخطة أو الهدف الأساسي وفي حالات تتوقف على نتائج غير مضمونة فيجب هنا التحضير لأسوأ الاحتمالات واعداد خطة بديلة يتم التعامل معها في حالة وقوعها.

- **التنفيذ والتقييم:** في نهاية مراحل التخطيط يتم وضع خطط التنفيذ والبدء فيها وكذا يتم تقييم تحقيق الأهداف لصورة دورية لمعرفة مدى جدوى الخطط وتحقيقها لأهدافها المرجوة ومدى التقدم في التنفيذ.

- **التخطيط السليم والعمل المتقن:** لكل عمل ناجح إدارة تخطيطية ناجحة فلا يمكن ان يكون هناك نجاح بدون تخطيط، أن عملية التخطيط أحد اهم العمليات التي تقوم عليها المشروعات الإدارية وغيرها من المهام الأخرى حيث يتم خلالها وضع الأساسيات التي يقوم عليها أي مشروع اداري من خلال تحديد المهام وكيفية القيام بهذه المهام والمدى الزمني و المكافئ للقيام بها مع تحديد الموارد اللازمة لا تمام الامر على الوجه الاكمل، فتقوم عملية التخطيط على وضع الأهداف التي ترغب الإدارة في تنفيذها وتحديد السياسات العامة للتنفيذ في إطار زمني محدد مع مراعاة وجود العوامل المستقبلية التي يمكنها الحدوث فجأة وعلى ان تظل السلطة الإدارية العليا عيناً خاصاً على تطبيق الخطة التي تحددها من خلال توجيه العاملين على التنفيذ لإكمال تنفيذ الخطة المحددة.. وهنا نجد ان ايه مؤسسة أو وحدة إدارية ناجحة تسعى للتطور والتقدم لابد ان تكون لها تجيب وقدراً كبيراً من الاهتمام بالخطيط، والإدارة الفاشلة هي التي لا تعير أي اهتمام بالتخطيط فلا يمكن لها من تحديد أهدافها او التخطيط كيفية تنفيذها.. فالتخطيط امر مهم سواء على المستوى الفردي او المؤسسي او العمل المتقن، وهو القوم الأساسي للنجاح و أحد اساسيات تنظيم الاعمال وتحقيق النجاح.

*وكيل مساعد قطاع التخطيط والاحصاء والمتابعة - وزارة المالية

المنحة السعودية خطوات متزامنة

د.يوسف سعيد أحمد

عبر هذا المفهوم لن يتم ضخ كامل الوديعة دفعة واحدة لحساب الحكومة في البنك المركزي بل على دفعات فكل ضخ لدفعة يقابله تنفيذ التزامات من قبل الحكومة وهكذا ..

صار مفهوما انه تم التوقيع على منحة مالية قيمتها 1.2 مليار ومئتين مليون دولار مقدمة من المملكة لحكومة الشرعية وقعها عن الجانب اليمني وزير المالية فيما وقعها عن المكلة السفير السعودي لدى اليمن .وعلى الرغم ان هذا الدعم تأخر كثيرا حيث كان ان تتلقى اليمن مثل هذه المنحة لدعم الموازنة العامة للدولة في يناير 23 خاصة وان حكومة الشرعية كانت قد فقدت عوائد صادرات النفط الذي يغذي الموازنة العامة للدولة ويعزز من الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي.

لكن هذه المنحة السعودية من وجهة النظر الاقتصادية تضل غير كافية لتمكين الحكومة من تنفيذ التزاماتها الحتمية ولاتمثل حلا مستداما للازمة الاقتصادية وانما تعتبر ضمن الحلول المؤقتة خاصة وان الدولة كانت قد خسرت ايضا نحو ترليون ريال كان تحصل عليها سنويا من ضرائب ميناء عدن الدولي على اثر موافقة التحالف التي تقوده السعودية على انتقال الاستيراد الى ميناء الحديدة الذي يذهب لصنعاء والذي يشكل نحو ٧٠% من حجم الاستيراد بدلا عن ميناء عدن الدولي .ومع ذلك المنحة السعودية ستسهم نسبيا في وقف التدهور الحاصل في سعر الصرف وستنعكس بشكل ايجابيا على استقرار الاسعار .

لكن هذا التحسن كان سيكون افضل لو تم تفعيل الوديعة الاماراتية المحددة بمليار دولار التي كانت قد التزمت بتقديمها الإمارات ةبعد أن ضخت جزء منها لحساب البنك المركزي لكن جرى تجميد استخدامه من الجانب الاماراتي ذاته . وكاقتصاديين لا نعلم عن الأسباب التي منعت الامارات من الوفاء بتعهداتها ومع ذلك في غياب الخيارات امام الحكومة يتعين على الجانب الحكومي ومجلس القيادة الرئاسي مواصلة العمل مع حكومة الامارات العربية المتحدة واقناعها بتفعيل الوديعة لانه سينعكس ايجابيا على معيشة الناس في عدن وغيرها من المحافظات خاصة وان الامارات من الدول الداعمة عدا انها من بين الدول الاربع التي تمسك بالملف اليمني.

ومع ذلك على الناس ان تدرك ان الوديعة السعودية والاماراتية والمنحة السعودية التي تم التوقيع عليها وضخ جزء منها في حساب البنك المركز ي لدعم الموازنة العامة للدولة سيترتب عليها التزمات كبيرة تنفيذها يقع على الحكومة وهذه المرة ينبغي تنفيذها اولا باول " وفق قاعدة الخطوة مقابل الخطوة".

فالاتفاقيات تضمنت شروط ترتبط بزيادة الموارد العامة من خلال استغلال الاحتياطيات غير المستغلة من الموارد العامة، وتوريد تكلفة الخدمات العامة الحيوية التي تقدمها الدولة لقطاع الكهرباء والمياه وغيرها لصالح الموازنة العامة،و بحيث تعكس فاتورة الخدمة التكلفة الحقيقية لانتاج الطاقة وفي نفس الوقت اجراء اصلاحات حقيقية لقطاع الكهرباء الذي مثل ثقبا اسود يلتهم الموارد بحيث تكون من نتيجته رفع الطاقة الانتاجية وتحسين الكفاءة على صعيد الانتاج وشبكة النقل يؤدي توفير الطاقة وينتهي بالتوقف عن شراء الطاقة تماما التي وفرت البيئة لاستنزاف الموارد وتعظيم الفساد في هذا القطاع الاستراتيجي والحيوي الهام.

على أن يؤدي ذلك وفق منظور شامل على تحسين كفاءة الانفاق العام ووقف هدر الموارد. فلا شيء بعد اليوم سيقدم بالمجان، مع العمل على تصفية كشوفات رواتب موظفي الدولة العسكرية والمدنية ؛ من الاسماء المتكررة ووضع حدا للازدواج الوظيفي: الذي فشلت الدولة عن انجازة خلال السنوات الماضية على ان يتم ذلك عبر منظومة متكاملة من الاصلاحات الاقتصادية والمالية والتي قد تكون بعضها مؤلة يشمل ذلك جانبي الموارد والالتزامات،عدا عن تفعيل المنظومة الرقابية للدولة التي تسبب غيابها في توسع الفساد رأسيا وافقيا.

ومن الأهمية بمكان القول انه اذا ما اردنا توفير حلول مستدامة للازمة الاقتصادية فإن على الشرعية والانتقالي والتحالف انها الوضع القاهر الذي ادى الى توقف تصدير نفط الضبة وشبوه والعمل على وضع ميناء عدن الدولي على خارطة الاستثمار والتطوير الدولي انطلاقا من اهمية ميناء عدن التاريخية والحالية الاقليمية والدولية وبنفس الاتجاه وضع الحلول العاجلة والمخلصة لاعادة تشغيل مصافي عدن هذا الصرح الاقتصادي الهام بعد سنوات من التسويف والمماطلة.

حلول مقترحة لجعل النظام الضريبي في اليمن أكثر شمولية وفاعلية

تلعب الإدارة الضريبية الفعالة تلعب دورًا هامًا في توليد الإيرادات الضريبية للحكومة من أجل تمكينها من تقديم السلع والخدمات العامة، وتحسين مستوى الحياة المعيشية للمواطنين، ولا شك أن تحقيق الرفاهية الجيدة، وتوفير البنية التحتية، والاحتفاظ بالمستوى المرتفع لمعيشة المواطنين ستكون مستحيلة بدون الدعم الكافي من الإيرادات الضريبية.

وتقوم الحكومة ووزارة المالية في سياق إصلاح المنظومة الضريبية في اليمن، بمراعاة أسس العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للأعباء الضريبية على الممولين، والعمل على تحسين كفاءة وفعالية الإدارة الضريبية، وزيادة الحصيلة الضريبية عن طريق تطبيق إجراءات هيكلية في إطار الإصلاح المؤسسي للمنظومة الضريبية.

د. ناظم صالح إسماعيل

تعديلات مقترحة لإعادة التوازن

ثمة ضرورة ملحة لتحقيق الاستقرار على المدى القصير، وهو ما ينبغي أن يشتمل على تقليص العجز المالي في إطار خطة شاملة تتضمن إجراء إصلاحات مالية، وخفض الديون، وكذلك إعادة هيكلة القطاع المصرفي، ولاشك أن تدابير التقشف ستكون بالغة الصعوبة، ومثيرة للانقسام الاجتماعي، نظراً لحدة الركود الاقتصادي الحالي والإفقار المتزايد للطبقة المتوسطة.

ولذلك يجب أن يكون هناك خيارات يتعين اتخاذها حول كيفية تحقيق توازن الجهد المالي ما بين خفض النفقات وزيادة الإيرادات، وكذلك حول كيفية زيادة الإيرادات، و إلى أي مدى ينبغي رفع معدلات الضرائب مقابل كيفية توسيع الوعاء الضريبي، لكن لكل هذه القرارات تأثيرات تتعلق بالتوزيع والفعالية، ومن غير المرجح أن تحظى بالقبول ما لم يعاد بناء الثقة بين المواطنين والدولة، وهو أمر لن يحدث دون إجراء إصلاحات سياسية كبيرة.

مقدار الإيرادات الضريبية الإضافية على المدى القصير

لكي يتسنى وضع نهج أجدى نفعاً لتنفيذ تلك التعديلات، بوصفها جزءاً من خطّة التعافي الماليّة الشاملة، فلا بد أن يتقلص العجز المالي. وفي ظل انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، فإن تبني مبادئ الاقتصاد "الكينزي" ستقتضي توسيع الإنفاق الحكومي. بيد أنه لا يمكن القيام بذلك في حالة اليمن، إذ أن الدولة عاجزة عن سداد ديونها، وغارقة في عبء ديون متراكمة هائلة، ولا تستطيع في الوقت الراهن أن تقترض بأي سعر فائدة، ولهذا السبب، لا بد من تطبيق

خطة لضبط المالية العامة من أجل تحقيق النمو مرة أخرى، في إطار حزمة من الإصلاحات التي تهدف إلى تمكين الدولة من استعادة جدارتها الائتمانية (من خلال خفض الديون)، وتمكين النظام المصرفي من استعادة قدرته على السداد (من خلال عملية إنقاذ بمشاركة أطراف داخلية)، وفي ظل الظروف الراهنة، يبدو أن السبيل الوحيد لتمويل العجز المالي، مع الحد من التضخم، هو اللجوء إلى اقتراض دولي جديد من كبار الدائنين مثل صندوق النقد الدولي. وفي مثل هذا النهج، تكمن المفاضلة الرئيسية بين السرعة التي ينخفض بها العجز المالي، ومقدار خفض الديون وبالتحديد، سيسفر إجراء مزيد من خفض الديون إلى توفر قدراً من الحيز المالي من شأنه أن يسمح بإجراء تعديلات أبطأ للحسابات المالية، بتمويل من الدّين العام الجديد.

إن أحد الأهداف المعقولة يتمثل في تحقيق الاستقرار التدريجي ومن ثَم القضاء على العجز الأولي على مدى فترة تتراوح بين 3- 5 سنوات.

بيد أن السؤال الذي يطرح نفسه بعد ذلك هو كيفية موازنة هذه الجهود المبذولة بين خفض الإنفاق وزيادة الإيرادات. وهذه مسألة معتادة تتجلى أثناء إجراءات الضبط المالي، إذ تشير الشواهد الدولية إلى أنه عندما يكون ثمة ضرورة ماسة لفرض تدابير تقشفية، فإن خفض النفقات بدلاً من زيادة الضرائب يساعد أكثر في التعافي، لأن المُضاعِفات عادةً ما تكون أكثر إفادة.

نرى أن هذا الرأي ينطبق بصفة خاصة على اليمن، لأن قسماً كبيراً من النفقات لا يعود بفائدة كبيرة. ولذلك يجب ان تبدل جهود كبيرة طال انتظارها بشأن حجم القطاع العام (بالمقارنة مع الأجور الحقيقية) فضلاً عن أن حجم أنواع مختلفة من النفقات (مثل بعض أنظمة التقاعد) يجب أن يتغير لمواكبة مستويات المعيشة المتدنية في اليمن . ونظراً للحاجة الماسة إلى أنواع جديدة من النفقات، فإن هذه الاقتطاعات لا بد أن تكون حادة في وقت مبكر حتى يتسنى توفير حيز بالإضافة إلى ذلك، من غير المحتمل أن يقبل المواطنين بفرض عبء ضريبي أكبر ما لم تكتسب جهود الإصلاح المبذولة مصداقية وتحدث تحسينات في نوعية النفقات.

تغييرات متوسطة المدى لزيادة حجم الإيرادات

من المهم عند تحديد الإيرادات المستهدفة على المدى المتوسط، إدراك أن التغييرات الهيكلية التي أحدثتها الأزمة الحالية تؤدي إلى انخفاض الإيرادات الضريبية إذا ظلت المعدلات الضريبية الحالية دون تغيير. وفي حين أن الانخفاض الحالي في الإيرادات يُعزى جزئياً إلى حالة الركود الحاد، فإنه يرتبط أيضاً بالانخفاض الحاد في الواردات وعائدات الفوائد، والتي انخفض كلاهما بمقدار النصف تقريباً على المدى المتوسط، ليس من المتوقع أن تستعيد الواردات وعائدات الفوائد مستوياتها السابقة. في ضوء ما سبق، نرى أنه يتعين أن ترتفع الإيرادات تدريجياً مع مرور الوقت حتى تتمكن من استعادة مستوياتها، وبالتالي فهو هدف يشكل تحدي، رغم ضرورته. وسيتطلّب تحقيق هذا الهدف وجود مصادر إيرادات جديدة للتعويض عن الانخفاض الحاد الهيكلي في الإيرادات المتأتية من الضريبة على القيمة المضافة، والجمارك، والضرائب المفروضة على عائدات الفوائد .

المزيد من الإيرادات الضريبية

كيف يُمكن زيادة الإيرادات؟. بالرغم من أن صندوق النقد الدولي عادة ما يرى أنه لا بد من زيادة معدلات الضريبة على القيمة المضافة بصورة ملحوظة حتى يحدث تدفق سريع للمال، فإنني لا أحبذ هذا الحل. عادةً ما تقع الضرائب في الوقت الراهن إلى حد كبير على عاتق ذوي الدخل المحدود والطبقة المتوسطة، ولن تكون زيادتها مجحفةً فحسب، بل ستؤدي أيضاً إلى المزيد من الانكماش في الطلب، والاقتصاد بالتبعية. وعلى ذلك، فإن الإصلاحات التي تُلقي بعبء الضرائب على أغنى الطبقات في المجتمع تُعد ضرورية في الوقت الذي تجري فيه زيادة الإيرادات الضريبية، وهكذا يصبح النظام الضريبي تدريجياً أكثر إنصافاً وعدالةً بالتزامن مع تحقيق استقرار الاقتصاد.

نقدر أن حوالي نصف الزيادة الضرورية في الإيرادات الضريبية يمكن أن تأتي من تحسين وتفعيل الامتثال الضريبي. أكبر المجالات التي يبدو فيها هذا ممكناً

> تنظيم الاقتصاد سيضعه على مسار النمو المستدام والشامل الذي يحقق تطلعات المواطنين

على المدى القصير، تأتي من الضرائب المحصلة عند الحدود (الضريبة على القيمة المضافة والجمارك)، والضرائب على الإيرادات (الأفراد والشركات) - التي نقدر أنها مجتمعة تصل إلى 2+% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يمكن لترشيد نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة، لتشمل جميع السلع والمنتجات غير الأساسية كي تكون أكثر اضطراداً وتصاعديةً مما هي عليه الآن، أن يؤدي إلى زيادة إيرادات الضريبة على القيمة المضافة بنسبة إضافية تبلغ 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وثمّة حاجة أيضاً إلى تحصيل ضريبة الدخل بصورة أكثر إحكاماً وفعاليةً.

زيادة الإيرادات المُحققة من ضرائب الدخل وضرائب الشركات ضرائب الأملاك المبنيّة الضرائب على رأس المال ضريبة التركات ضريبة الثروة والضريبة على القيمة المضافة.

تناقش السطور التالية كيفية زيادة الإيرادات المُحققة من ضرائب الدخل وضرائب الشركات.

نحو ضرائب أكثر عدالة وفعالية

فرض الضريبة الموحدة على الدخل

من أجل تطبيق مبدأ فرض الضرائب التصاعدية، من المهم الانتقال من النظام المُجزَّأ الحالي الذي يعالج الأنواع المختلفة من الدخول معالجة منفصلة (ما يسمى بنظام الضرائب النوعية)، إلى تطبيق نظام "الضريبة الموحدة على الدخل"، الذي يُدرج جميع إيرادات الأفراد الخاضعة للضريبة في وعاء ضريبي موحد بدءاً من الرواتب، والأجور، ومروراً بالأرباح الرأسمالية، وأرباح الأسهم، والفوائد، والمداخيل المتأتية من إيرادات الأملاك المبنية والإيرادات التجارية والمهنية، ووصولا إلى الأرباح الرأسمالية التي يجنيها سكان البلاد من خارج اليمن ينطوي هذا الإصلاح على جهود طموحة في التنسيق الضريبي، تُبذل عبر إعادة تجميع الأحكام الضريبية المتفاوتة ووضعها في قانون عام موحدّ للضرائب.

في إطار تلك الخطة، يرمي مقترحنا إلى زيادة معدل الضريبة الهامشية على كامل الإيرادات حتى 30 % على الأقل على أصحاب الدخل الأكثر ارتفاعا. وتظل مثل هذه المعدلات أقل من المعدلات الدولية، ولا ينبغي أن تثبط اليمنيين ذوي المهارات العالية عن البقاء في اليمن والعمل فيه.

ضرائب الشركات

إن إنخفاض معدلات ضرائب الشركات عالمياً، والتي بلغت حوالي 20% نظرا للمنافسة الضريبية، ساهم في تآكل القاعدة الضريبية للشركات والاتجاه المتزايد لعدم المساواة في الدخل في العديد من مناطق العالم، هناك جهد عالمي مستمر لوضع حد أدنى لضريبة الشركات في حدود 20-25٪، ولكن نظراً إلى أن الهدف الرئيسي في المدى المتوسط في اليمن سيكون تعزيز استثمارات القطاع الخاص، فينبغي أن يكون توقيت زيادة الضرائب على الشركات والأعمال التجارية مدروس بعناية في نفس الوقت، هناك حاجةً في بداية الأمر إلى وجود تشريع ضريبي ملائم يعزز أنواعاً خاصة من الاستثمارات، علماً أنه يقتضي أن تدار هذه الأحكام من أجل تحسين الأداء، لا أن تكون مدفوعة بالسعي وراء تحقيق الريع .

ضرائب الأملاك المبنيّة

تعد معدلات الضرائب على إيرادات الأملاك المبنية (سيما الإيجارات) تصاعدية، ولكنها دون المعدلات الضريبية المطبقة على الرواتب والأجور. ريثما تدمج إيرادات الرواتب والأجور بسائر الإيرادات على الدخل من خلال نظام الضريبة الموحدة على الدخل، ثمة حاجة إلى إحداث تقارب بين هذه المعدلات

الضريبية وفي هذا السياق، نقترح أيضاً إخضاع الأملاك العينية الخالية والشاغرة للضريبة من أجل التحفيز على استخدامها في أنشطة إنتاجية، مثلما يُتبّع في بلدان عديدة.

الضرائب على رأس المال

في حالة تأجيل الانتقال إلى نظام الضريبة الموحدة على الدخل، نقترح في غضون ذلك زيادة المعدلات الضريبية على مختلِف أجزاء الدخل، ولا سيما تلك التي تفرض ضريبة على عائدات رأس المال، وهكذا تصبح متجانسة مع فرض الضرائب على الرواتب والأجور، على صعيد كل من المعدلات والتصاعدية. ونقترح على وجه الخصوص الانتقال بسرعة إلى فرض ضرائب على إيجار الممتلكات والفوائد وإيرادات توزيع الأرباح بمستويات مماثلة لما يُدفع من دخل الأجراء. فقد يساعد هذا -مع مرور الوقت- على رد الاعتبار إلى قيمة العمل الجاد مقارنةً بإيرادات الإيجار.

ضريبة التركات/رسوم الانتقال

يلزم إجراء مراجعة شاملة على قانون رسوم الانتقال (للإرث والهبات والأوقاف)، وذلك لمعالجة الثغرات الهائلة التي تسمح للأفراد عبر آليات مختلفة بدفع معدلات فعلية منخفضة.

الضريبة على القيمة المضافة

مقارنة مع باقي دول العالم، لا تُعتبر نسبة الضريبة على القيمة المضافة مرتفعة للغاية في اليمن غير أن نسبة الإيرادات الضريبية المتأتية من الضرائب التنازلية غير المباشرة تعد كبيرة. بيد أنه لن يكون هناك من مجال لزيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة في السنوات القادمة بصورة معتدلة وموضوعية، إلا في سياق إعادة تنظيم شاملة للنظام الضريبي بطرقٍ تجعله أكثر تصاعدية، وبهدف جمع حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الإيرادات الضريبية.

المسائل المتعلقة بالإدارة الضريبية

هناك عدة مسائل يجب أن تعمل بها إدارة مصلحة الضرائب لتحسين وتشجيع الانشطه الاقتصاديه منها :

الحوافز الضريبية

يمكن أن تكون الحوافز الضريبية أداة مفيدة لتشجيع أنشطة اقتصادية محددة وتعزيز مناطق جغرافية متخلفة عن النمو؛ وقد استخدمت في كثير من الدول لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مع أن الرأي الرئيسي الحالي المرجّح هو أن البيئة الجيدة للأعمال التجارية ووجود المهارات والبنى التحتية أهم من تقديم تخفيضات ضريبية عند استهداف جذب الاستثمار. مع أن الإعفاءات الضريبية قُدمت على نطاق واسع من منظور الصالح الاجتماعي، فإن غالبية الحوافز الضريبية الحالية تجاوزها الزمن، وتستخدم في كثير من الأحيان للسماح للمكلفين المتميزين بانتهاك روح القانون. ليس من المستغرب إذن أن النفقات الضريبية لا تُقاس جيداً ولا تُقيّم. على المستوى المؤسساتي، فالممارسة الأفضل تتطلب أن يعامل الخفض الضريبي الممنوح لأهداف اقتصادية واجتماعية بنفس طريقة التعامل مع نفقات الموازنة والاعتمادات .

حوافز ضريبية محددة الأهداف

هناك ندرة في الحوافز التي تحقق أغراضاً اقتصادية واجتماعية نافعة، وهناك

> اصلاح النظام الضريبي وتقليص العجز المالي سيحقق إستقرار الإقتصاد الكلي لضمان حدوث نمو مستقبلي

> الاصلاحات ستجعل العبء الضريبي أكثر تصاعدية وتعزيز الامتثال الضريبي

حاجة إلى تضمينها في النظام الاقتصادي مستقبلا، من أجل تحقيق أهداف وطنية مقبولة. وقد أصبح فرض ضرائب جديدة على أنشطة ضارة بالصحة أو خطيرة على البيئة أو كلتاهما (كالمحاجر ومصانع الأسمنت) مطلباً رائجاً اليوم لدى المنظمات والجمعيات البيئية. يمكن أيضاً تخصيص تلك العوائد الضريبية للقضايا [الصحية والبيئية] نفسها. ومع أنه غير مرغوب به بشكل عام، لأن ذلك التخصيص سيُقيّد مرونة الميزانية، فإن لديهم ميزة اليقظة الاجتماعية من أجل تحصيل فعال. على سبيل المثال، من شأن إنشاء صندوق خاص لتعزيز الموائل الطبيعية من خلال فرض ضرائب على المحاجر أن يزيد جهود جماعات حماية البيئة لضمان تطبيق القوانين تطبيقاً جيداً.

حين يكون الهدف على غرار تلك الحوافز هو خلق فرص عمل، لا بد من تطوير التدخلات وإدارتها كجزء من استراتيجية تصنيع مدروسة جيداً. ولتشجيع الإبداع، وتطوير المهارات، والاستثمارات المحفوفة بالمخاطر، استخدمَت بعض الأسواق الصاعدة الأخرى بكثافة آلياتٍ من قَبيل الإعفاءات الضريبية للصناعات الناشئة، والدعم المالي لأقسام البحوث والتطوير، وإقامة مناطق تجارة حرة ومراكز إنمائية وحواضن (بما لذلك من آثار تكتلية وانخفاض ضريبي وخدمات عامة أكثر فعالية)، إضافة إلى دعم الروابط بين القطاع الخاص والجامعات؛ وعلى اليمن أن يحذو حذو تلك الأسواق في سعيه إلى اتخاذ مسار جديد في النمو مستقبلاً.

مكافحة التهرب الضريبي

هناك حاجة إلى توسيع الوعاء الضريبي (أي القاعدة الضريبية) بشكل كبير ليشمل الفئات الأغنى في المجتمع؛ أن الامتثال الضريبي منخفض للغاية في أوساط الأثرياء. بالتوازي مع ذلك لا بد من تواصل الجهود لتثقيف صغار دافعي الضرائب من أجل تعزيز درجات الامتثال.

إن تأمين الإيرادات الضريبية بشكلٍ أكثر فعاليةً تنطوي على تعديلَ سلوك المكلفين، وهذا يتطلّب جهوداً ذو ثلاثة أبعاد: توفير المعرفة والمعلومات، تحقيق إصلاحات لتعزيز سيادة القانون، والأهم زيادة الثقة في الدولة، وهو ما يستدعي تقدماً في فعالية الدولة وفي إمكانية تحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعية. هناك عدة أسباب لهذا الوضع الراهن. أولها أن انخفاض الضرائب يمثل انعكاساً للنظام الاقتصادي، أما العامل الثاني فهو ضعف تطبيق القوانين والأنظمة المرعية، نتيجة السلوك الريعي. والعامل الثالث هو أن محاولات تحديث النظام قد أعاقها السياسيون بصورة منهجية للدفاع عن مصالحهم على المدى القصير ومصالح شركائهم التجاريين.

رقمنة وتوسيع قاعدة البيانات

هناك حاجة ماسّة إلى تحديث مجمل أساليب التعامل مع الإدارة الضريبية يبدأ هذا بتوسيع نطاق تطبيق الرقم الضريبي ليشمل جميع سكان البلاد. إذ إن الرقمنة تساعد في مكافحة التهرب الضريبي وتوسيع الوعاء الضريبي وقاعدة المكلفين، وذلك عبر إتاحة جمع بيانات دافعي الضرائب (المكلفين) من مجموعة متنوعة من المصادر. وتتيح بياناتُ الضريبة على القيمة المضافة -تحديداً- عند إضافتها إلى بيانات الجمارك وبيانات الشركات، وجودَ ثالوث من البيانات يسهم في تحقيق امتثال [ضريبي] أفضل. يمكن للرقمنة أيضاً أن تكون مفيدة وفعّالة في تطبيق ضرائب الأملاك المبنية، من خلال استخدام الخرائط الإلكترونية التي تسهل التعرف على الأملاك غير المسجلة لتحديث بيانات المسح العقاري، ومن خلال تحليل بيانات المعاملات العقارية لتحديد القيمة العادلة للأملاك. وقد يتيح أيضاً استخدام البيانات الكبرى وخوارزميات البحث طرقاً أفضل في تعقب الشركات الوهمية المسجلة في ملاذات ضريبية في الخارج.

President Al-Alimi calls for urgent international action to support reforms in Yemen
Yemen's presidential Leadership council
President Al-Alimi, receives , David Gressly, UN Resident and Humanitarian Coordinator for Yemen
Riyadh 15 June 2023
Meeting agenda
Opportunities of transition from the stage of emergency relief interventions, to the scope of sustainable development support
Safer tanker and positive indicators of the humanitarian situation since the beginning of the current year
The international efforts required to reduce the financing gap and for meeting the growing needs
Presidential Directives
Encouraging the UN humanitarian mission to proceed with its decentralized humanitarian action program
Strengthening partnership in the field of demining in cooperation with the relevant bodies
Addressing the real causes of the humanitarian crisis created by the Houthi militia

oil products on Yemen's black market. Additionally, oil imports through Hodeidah port "increased significantly" after a national truce was reached in April 2022, generating consistent customs revenue for the Houthis, the U.N. stated. While the group doesn't control Yemen's oil and gas fields, it has ambitions to develop an energy industry. Houthi officials have called on foreign companies to invest in oil exploration in Houthi-held areas and warned foreign oil firms against doing business with the Yemeni government.

The Houthis' intermittent military offensives against energy-rich Marib governorate suggest that they have yet to rule out seizing oil and gas fields. In the meantime, the group is focused on denying the government energy revenue.

Saudi Arabia and Its Military Disengagement at Risk

The U.N. panel also included "foreign sources" among the Houthis' revenue channels. While Iran is certainly among those sources, the Houthis have a diverse portfolio of revenue sources and are not dependent on Iran, which helps them retain autonomy in decision making. As the Houthis are a strategic ally and not a proxy of Iran, the recent Saudi-Iranian rapprochement won't be enough to bring lasting de-escalation to Yemen – though it certainly reduces the regional dimension of the conflict.

Not only has Saudi Arabia's implicit recognition of the Houthis as interlocutors likely emboldened them to demand more in negotiations, the Houthis' revenue war against Yemen's U.N.-recognized government endangers Saudi goals in Yemen. In fact, if Riyadh succeeds in striking a deal narrowly focused on security on its southern border, the agreement could be threatened if the Yemeni government is denied full access to its energy resources and revenue. Pro-government forces and Southern armed groups would likely reignite clashes if the Houthis try to deprive them of energy revenue, as it would erode the U.N.-recognized government's remaining state capacity and threaten Southern aspirations for an independent state. If renewed fighting broke out, the United Arab Emirates would likely step up support for anti-Houthi forces: The Emiratis maintain strong political linkages with local forces, and, in late 2022, the UAE and Yemen signed a security and military cooperation deal.

> ***The Houthis' intermittent military offensives against energy-rich Marib governorate suggest that they have yet to rule out seizing oil and gas fields***

Such a spiral of tension would reduce the likelihood of a lasting cease-fire (or truce extension) and could threaten Saudi Arabia's security. As Saudi Arabia continues its push for a negotiated exit from Yemen, the more concessions it makes in talks, the less room there may be to maneuver vis-ŕ-vis the Houthis.

This eventuality, with its potential for helping reignite military clashes among the contending Yemeni parties, could endanger Riyadh's own strategy of military disengagement from Yemen, if the Saudis calculate the risks of ongoing fighting outweigh the benefits of withdrawing and disengaging.

The Houthis' revenue war affects Yemenis first and foremost, but it's far from a Yemeni-only affair.

By: Eleonora Ardemagni

The Houthis' Economic War Threatens Lasting Peace in Yemen

Amid United Nations and Saudi diplomatic efforts to end the war in Yemen, the Houthis are limiting the access of Yemen's U.N.-recognized government to energy resources and revenue. The Houthis aim to weaken the U.N.-recognized government's leverage at the negotiating table and boost their own finances, suggesting that the Houthis' primary interest in negotiations is not reaching a settlement but rather capitalizing on talks to strengthen the economic foundation of their de facto state. The Houthis have implemented this strategy in parallel with negotiations with Riyadh, underscoring that while bilateral Saudi-Houthi talks may be able to de-escalate the conflict on Saudi Arabia's southern border, they will be insufficient to build a lasting cease-fire among Yemen's competing factions and ultimately rebuild a unified Yemeni state.

Targeting Energy Resources & Revenue

Shortly after the Houthis entered Omani-mediated talks with Saudi Arabia in October 2022 following the expiration of a U.N.-sponsored truce, they carried out drone attacks on two oil ports in areas held by the U.N.-recognized government. The attacks didn't cause any damage to infrastructure, but they prevented foreign oil tankers from entering the ports, impeding oil exports at a time when the Yemeni government's oil revenue was surging due to a global rise in energy prices. Since the attacks, which the government estimates resulted in $1 billion in lost revenue, the government has had increased difficulty paying public salaries, hurting army and police morale.

The Houthis are also pressing importers to redirect energy shipments from Aden to Hodeidah, the main Red Sea port city still under the group's control, thus diverting customs revenue from the government. According to reports from government officials, the Houthis recently banned gas imports from government-controlled Marib and replaced domestic gas with more expensive cooking gas imported through Hodeidah port, further straining the government's finances. The Houthis control approximately one-third of the country's territory, which contains 70% to 80% of the population.

The Houthis' "State" Economy: Legal and Illegal Revenue

The Houthis use both legal and illegal sources of revenue to ensure the survival of their de facto state and enrich the group's leadership. A February report by the U.N. Panel of Experts on Yemen found that the Houthis generate revenue by collecting taxes and customs duties as well as by arbitrarily demanding money at checkpoints, confiscating land, property, and bank deposits, and, likely, trafficking drugs. About 70% of Yemen's total tax revenue, including customs duties, is collected in Houthi-controlled territory.

One of the Houthis' main revenue sources is the sale of smuggled

in 2019 by 17% compared to 2018, and the decrease in exchange rates in 2018 by 25%. In 2019, the Central Bank of Yemen stabilized the Yemeni riyal exchange rate by about 500 riyals/USD.

Saudi Arabia's integrated support has contributed to a part of economic efficiency and enhancement of the financial and economic situations in Yemen, mainly the exchange rate of the Yemeni riyal, which reflected positively on the living conditions of Yemeni citizens with stable prices of food commodities, reduced deterioration of purchasing power, reduced inflation and increased expenditure rates, which contributed to the improvement of the Yemeni economy between the fourth quarter of 2018 and the end of 2019.

The Kingdom has played an important role in stimulating economic growth in Yemen by providing grants of fuel derivatives, which are intended to generate electricity for all Yemeni governorates.

These grants from Saudi Arabia aimed at stimulating Yemen's economy and increasing the efficiency of vital, productive and service sectors. In 2021-2022, the total support for oil derivatives was about 1,260,850 metric tons for operating more than 70 Yemeni stations, with a value of USD422 million, distributed in various Yemeni governorates.

The total quantities of fuel supplied to the oil derivatives grant included 511,684,41 metric tons of diesel and 257,955,86 metric tons of mazut, which contributed to alleviating the burden on the Yemeni Government's budget, reducing the Central Bank of Yemen's use of foreign currency reserves for the purchase of oil derivatives to generate electricity from global markets by reducing fuel sale prices from global electricity generation prices by 79% for diesel, 94% of the mazut by 3,898,608 barrels of diesel and 1,928,887 barrels of mazut.

The total quantities of energy produced amounted to 2,828 GWh, which contributed to an increase in the operation of average electricity hours in several governorates, where the rate went up by around 20% in Aden, which would increase trade traffic by increasing working hours in shops and markets.

It also contributed to the creation of approximately 16,000 new job opportunities and the stimulation of logistical movement in transport services through the movement of ships, as the number of ships for internal transport reached 21 while the number of tankers reached 9,928 tankers. It also increased the number of electricity subscribers by approximately 9,377 subscribers, and the number of grant beneficiaries reached 9,837.

The Kingdom of Saudi Arabia directly assisted the Republic of Yemen as part of a development assistance package granted by the Gulf Cooperation Council (GCC) states to sustain and boost economic growth from 2012 to 2014.

During the years 2019 and 2022, the Kingdom of Saudi Arabia's economic and development support and reform package contributed to improving the financial situation, including the Saudi oil derivatives grant, which contributed to reducing expenses and the burden on the government budget, resulting in a reduction of the deficit rate from -38% to -23%, in addition to deposits provided to the Central Bank of Yemen, which contributed to supporting the economy

The Kingdom, through the Saudi Program for the Development and Reconstruction of Yemen, has provided 229 development projects and initiatives since 2018 in 14 Yemeni governorates in 7 sectors, namely: education, health, energy, transport, water, agriculture, fisheries and government institutions, in addition to development programs, which contributed to improving infrastructure, essential services and job creation.

Since 2018, the Kingdom has provided 229 development projects and initiatives in 14 Yemeni governorates in seven sectors, namely education, health, energy, transport, water, agriculture, fisheries, and government institutions, in addition to development programs that have contributed to improving infrastructure, basic services, and job creation through the Saudi Development and Reconstruction Program for Yemen (SDRPY).

Saudi Arabia Provides Economic Support Worth $1.2 Billion to Yemen

Under the directives and keenness of the Custodian of the Two Holy Mosques and His Royal Highness the Crown Prince, based on the strong bonds of brotherhood and ties between the Kingdom of Saudi Arabia and the Republic of Yemen, in response to the request of the Government of the Republic of Yemen to assist it in addressing its budget deficit, and in support of the Presidential Leadership Council, the Kingdom of Saudi Arabia announced the provision of new economic support to the Republic of Yemen with a value of USD 1.2 billion.

This support is for the Yemeni Government's budget deficit, salaries, wages, and operating expenses and for guaranteeing Yemen's food security. It is in addition to what the Kingdom has previously offered regarding economic and development assistance.

Additionally, it is a continuation of the agreement reached between the governments of the Kingdom of Saudi Arabia and the Republic of Yemen made possible through the Saudi Development and Reconstruction Program for Yemen (SDRPY) within the Republic on 13/08/1441AH. It is part of the Saudi government's role to aid the brotherly Yemeni people, alleviate their suffering, and bolster the Yemeni economy to enable the Yemeni government to fulfil its other obligations.

This generous support comes as a confirmation of the Kingdom's keenness to achieve security, stability and development for the brotherly Yemeni people and as a contribution to strengthening the budget of the Yemeni government, improving the Yemeni economy, and raising the purchasing power of the Yemeni citizen, which will improve the infrastructure, support the essential sectors, and improve the daily life of the Yemeni people.

This support also comes as an effort exerted by the Kingdom to support Yemen in various fields, as the Kingdom provided deposits in the Central Bank of Yemen as part of the Kingdom's support for the brotherly Yemeni people, bringing the total amount provided to the Central Bank of Yemen to USD 4 billion during the period from 2012 to 2022.

The deposits come to improve the daily life of the brotherly Yemeni people, as the Kingdom provided USD 1 billion in 2012 and provided USD 2 billion in 2018 in the account of the Central Bank of Yemen as a deposit designated to cover the import of basic food commodities (wheat grains, wheat flour, rice, milk, cooking oil, and sugar), which contributed to improving the human development index, strengthening the Central Bank's reserves of foreign currencies, a relative reduction of the currency collapse, decreasing in fuel and diesel prices, in addition to improving the standard of living and increasing the growth of the gross domestic product during 2019.

The previous Saudi deposit reduced fuel and diesel prices by about 36% in 2019, and the average cost of the lowest food basket decreased by about 16% in 2018. It maintained its stability until the end of 2019, as well as a decrease in the prices of imported food commodities by about 19% after it reached its peak in October 2018.

The real GDP growth rate during 2018 and 2019 saw a rise of about 0.75% in 2018 and 1.4% in 2019, according to 2022 estimates by the International Monetary Fund.

It also contributed to the rise in foreign currency reserves in the Central Bank of Yemen from USD 900 million in 2017 to USD 2.5 billion in 2018, the increase in total food imports

CAC BANK
شاركنا الريادة

حيث ما تكون
بنكك في جوالك

Download on the App Store

BANKi

GET IT ON Google Play

www.cacbankye.com 8000818 الادارة العامة - عدن

المالية

mof-yemen.net Al-Maliah Magazine

مجلتك الاقتصادية الأولى

+967771679214

mof-yemen.net

دراسات- بحوث- تحليلات- تقارير
كتابات- أخبار مالية- قرارات

المالية

mof-yemen.net

Al-Maliah

مجلة فصلية- تهتم بشؤون المال والاقتصاد